

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الأمة

مجلس النواب

الدورة العاديــة الثالثة لمجلس الامــة الثامن

محضر الجلسة التاسعة

المعقودة يوم الخميس ٢٢ رمضان ١٣٨٥هـ الموافق ١٣ كانون ثاني ١٩٦٦م

(رقم العدد ٩) (المجلد ١٠)

جدول الأعمال

خارج عن جدول الاعمال

* تقرر ارسال برقية تعزية لمجلس الأمة الهندي بوفاة الرئيس شاستري الظر الوقائع .

• اجاب معالي وزير الاقتصاد ودولة رئيس الوزراء على السؤال رقم (١٠) المؤرخ في ١٩٦٥/١١/٢٨ النائب فضيلة الشيخ عبد الباقي جمو بشركة ميكوم للتنقيب عن البترول وقد اكتفى النائب بالجواب .

مجلس النواب

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة ظهراً من يوم الخميس الواقــع في ١٩٦٦/١/١٣ برئاسة السيد عاكف الفــايز رئيس المجلس وبحضور أمين عــام مجلس الامــة الاستاذ هاني خير .

وتغيب باجازة السيد احمد محمود حجة .

وتغيب معتذرا السادة : عبد القادر الصالح ، عبد الرؤوف الفارس ، معروف رباع ، حافظ الحمدالله

وتغيب بدون معذرة السادة : محمد الغزاوي ، يوسف التكروري ، الدكتور قاسم الريمــاوي ، عيسى عقل .

وحضر مــن الحكومة ــ

دولة السيد وصفي التل رئيس الوزراء ووزير الدفــاع .

معالي السيد عز الدين المفتي وزير المالية .

معالي الدكتور حازم نسيبه وزير الخارجية .

معالي السيد عبد الوهاب المجالي وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

معالي السيد فضل الدلقموني وزير المواصلات برق بريــد .

معالي الدكتور احمد ابو قوره وزير الصحة .

معالي السيد ذوقان الهنداوي وزير التربية والتعليم

معالي السيد يحي الخطيب وزير الاشغال العامة

معالي السيد حاتم الزعبي وزير الاقتصاد الوطني

معالي السيد جريس حدادين وزير العدلية .

معالي السيد سعيد الدجاني وزير الدولة .

سيادة الشريف عبدالحميد شرف وزير الاعلام

معالي السيد اسماعيل حجازي وزير الزراعة .

معالي الدكتور نصفت كمــال وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

كما حضر رئيس ديوان المحاسبة عطوفة الاستاذ محمد اديب العامري .

افتتاح الجلسة

الرئيس :

النصاب قانوني ، أعلن افتتاح الجلسة « بسم الله الرحمن الرحيم » . نبحث الان في المواضيــع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

١ ــ تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس :

يتلى محضر الجلسة السابقة

الجميع :

نصادق على ما جاء فيه ونعفــي الامين العام من تلاوته ...

السيد الدجاني نائب القدس

معالي الرئيس

قبل الدخول في جدول اعمال الجلسة ، ارجو ان يوافق المجلس الكريم على ارسال برقية تعزية الى

مجلس الامة الهندي بمناسبة وفاة الرئيس (شاستري) وان يقف المجلس دقيقة حداد واحدة وذلك مشاركة منا للشعب الهندي الصديق بمصابه بوفاة زعيمه ورئيس وزرائه ، وان ما بين الشعوب العربية وبين الهند من صلات تؤيد هذه المشاركة .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على اقتراح السيد الدجاني ؟

الجميع : موافقون .

* (وهنا وقف المجلس دقيقة واحدة حدادا على الرئيس شاستري كما تقرر ارسال برقيـة انظر وقائع العـدد)

٢ ـ تلاوة الاجـازات والاعتـذارات

الرئيس :

ارجـو من الامين العام تلاوة الاجـازات والاعتذارات الواردة .

(أ)

الامين العام:

معالي رئيس مجلس النواب ـ عمان

ارجو المعذرة لعدم تمكني من حضور جلسة الغـد.

١٩٦٦/١/١٣ عبدالقادر الصالح
نائب نابلس

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرته ؟

الجميع : موافقون .

(ب)

الامين العام:

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

تحية واحترام

ارجو قبول معذرتي عن حضور الجلسة .

واقبلوا احترامي .

١٩٦٦/١/١٣ عبدالرؤوف فارس
نائب نابلس

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرته ؟

الجميع : موافقون .

(ج)

الامين العام :

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

تحية واحترام ـ ارجو قبول معذرتي عـن حضور الجلسة .

واقبلوا احترامي .

١٩٦٦/١/١٣ معروف رباع
نائب جنين

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرته ؟

الجميع : موافقون .

* نشرت البرقية بالوقائع بنهاية هذا العدد .

(د)

الامين العام:

معالي رئيس مجلس النواب ـ عمان

اعتذر عـن الحضور بسبب مرضي وارجو التوفيق للجميع

١٩٦٦/١/١٣ محمد البرغوثي
رام الله

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرته ؟

الجميع : موافقون .

(هـ)

الامين العام:

معالي رئيس مجلس النواب المكرم ـ عمان

اعتذر عن حضور جلسة اليوم بسبب المرض

وتقبلوا خالص الاحترام

١٩٦٦/١/١٣ حـافظ الحمدالله
نائب طولكرم

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرته ؟

الجميع : موافقون .

٣ ـ تـلاوة الاوراق والكتب الـواردة

الرئيس :

ارجو من عطوفة الامين العام تلاوة الاوراق والكتب الواردة .

(أ)

الامين العام:

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

استنادا الى الماده (٣٦) من النظام الداخلي لا يحق للعضو ان يكون عضوا في اكثر من لجنتين وبما اني عضو في اللجنة القانونية وفي اللجنة الخارجية وفي اللجنة الماليه ، فاني استقيل من عضوية اللجنة المالية وارجو ان يوافق المجلس على قبولها ولكم فائق شكري واحترامي

. ١٩٦٦/١/٤

نائب لواء الكرك
صلاح السحيمات

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول الاستقالة ؟

الجميع : موافقون

(ب)

الامين العام:

الرقم ٣٤٧/١/٦٧/٣١
التاريخ ١٩٦٦/١/٨

معالي رئيس مجلس النواب

أرسل لمعاليكم (١٠٠) نسخة من ملخص برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصاديه ١٩٦٤/١٩٧٠ ، رجاء توزيعه على النواب المحترمين لدراسته ومن ثم احالته الى مجلس النواب في الاسبوع المقبل :

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء
وصفي التل

الرئيس :

باعتقادى ان لا ضرورة لتلاوته لانه قد وزع على جميع الاعضاء وارى ان يعتبر وكأنه قد تلي

الجميع : موافقون .

الرئيس :

اذن لا بد من تعيين جلسة لبحثه

– اصوات يحال الى لجنة –

دولة رئيس الوزراء ووزير الدفاع :

لا لزوم لتحويله لاية لجنـــة ، والمطلوب من الاخوان حضرات النواب المحترمين تلاوته بعمق ، وعليهم تحضير اسئلتهم وملاحظاتهم ، كما ارجو من معالي رئيس المجلس ان يعين جلسة خاصـــة لمناقشة هذا الملخص فقط .

اصوات بعد رمضان

الرئيس :

اذن لا ضرورة لتحويله لاية لجنـــة وسأعين جلسة خاصة لمناقشته بعد رمضان وعطلة العيد .

(وهـــذا هو نص ملخص برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤ — ١٩٧٠)

ملخص برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية

١٩٦٤ - ١٩٧٠

لقد تأثر الاردن بالمشكلات الجسيمة التي نجمت عن احداث عام ١٩٤٨ . ففي مدى شهور قليلة ازداد سكان الاردن الى ثلاثة اضعافهم تقريبا دون ان يقابل ذلك زيادة في موارده . وقد واجهت الاردن ضرورة تحويل تجارته وخطوط مواصلاته تحويلا تاما ، اذ كانت هذه جميعها تتجه قبل سنة ١٩٤٨ غربا نحو شاطىء البحر الابيض المتوسط حيث الموانىء والمطارات والطرق والسكك الحديدية الحديثة ووسائط الاتصال السلكية واللاسلكية . وكان من اثر هذا الضغط الذى واجهه الاردن ان اضطر لتنمية القطاعات الاساسية لاقتصاده في مدة وجيزة تلك التنمية التي استغرق انجاز مثيلها اجيالا عديدة في معظم البلاد الاخرى .

الا ان الاردن ما فتىء يواجه مشاكل اقتصادية رئيسية نوجزها فيما يلي :—

١ — الميزان التجـــارى

يواجه الاردن عجزا مزمنا في ميزانه التجاري . ففي سنة ١٩٦١ بلغت قيمـــة البضائع والخدمات المصدرة٢٧٪ من قيمة البضائع والخدمات المستوردة ، بينما زادت هذه النسبة الى ٢٣ ٪ في سنة ١٩٦٣ ؛

٢ — مستوى المعونـــة للموازنة

ان ظروف الاردن الاقتصادية الاساسية جعلته يعتمد كثيرا على العون الخارجي الذى يشمل المعونة المنظمة لتغطية النفقات الدورية المتكررة للحكومة الاردنية . فمن مجموع ايرادات الحكومة المقدرة بمبلغ ٣٧ر٦ مليون دينار للسنة المالية ٦٣/٦٤ بلغت المعونة للموازنة ١٤ مليون دينار اى ٣٧٪ منها ، في حين شكلت هبات قروض التنميةوقدرها ٤ر٦ مليون دينار ١٧٪ وعليهتكون الايرادات المحلية قد بلغت٤٦٪ فقط من مجموع الايراد الحكومي للسنة المالية ذاتها .

٣ — متوسط دخل الفرد

بالرغم من الزيادات الكبيرة التي طرأت على الدخلالقومي في السنوات الاخيرة فان متوسط دخل الفردالسنوى ما زال منخفضا . ففي عام ١٩٦٣ بلغ متوسط الانتـــاج القومي الاجمالي ٧٥ دينارا للفرد الواحد وهو رقم منخفض اذا ما قورن بمتوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة وبعض البلدان النامية رغم انه يقرب من ضعفي الرقم في سنة ١٩٥٦ .

٤ — نسبـة البطالة

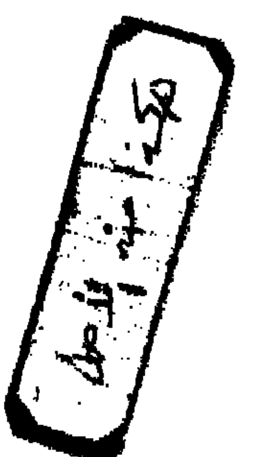
لقد بين التعداد العام للسكان عام ١٩٦١ ، بان ٧٪ فقط مـــن السكان « العاملين اقتصاديا » كانوا يبحثون عن عمل . واذا ما اضفنا الى ذلك الذكور الذين هم في سن ١٥—٦٤ وغير العاملين اقتصاديا نجد ان البطالة بلغت ١٢—١٤٪ من مجموع القوى العاملة للذكور سنة ١٩٦١ .

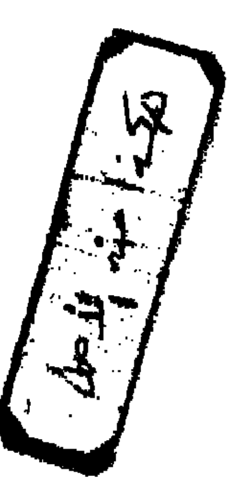
وعلاوة على ما تقدم فان الاقتصاد الاردني الذى تغلب عليه الصبغة الزراعيـــة يعمل حوالي ثلث سكانه في الزراعة بينما لا يشكل الدخل الزراعي اكثر من ٢٠٪ من الانتاج المحلي الاجمالي بسبب عـــدم انتظام سقوط الامطار وضيق الرقعة المزروعـــة . اضف الى ذلك ضيق الســـوق الاردني وضالـــة موارده الطبيعيـــة وقلة الخبرات الفنية المتوفرة .

اهداف برنامج السنوات السبع

لهذه الاسباب مجتمعة ورغبة من الحكومة في تنمية وتطوير الاقتصادالاردني فقد قام مجلس الاعماربوضع برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ليحقق الاهداف العامة التالية :—

اولا — تخفيض العجز في الميزان التجارى تخفيضا كبيرا وكذلك تخفيض الاعتماد على المعونة للموازنة بقدر ما يتسنى للاردن تحمله ؛





ثانيا ــ زيادة دخل الفرد بالسرعة الممكنة وبشكل يتفق مع الهدف الاول .

ثالثا ــ تخفيض مستوى البطالة .

هذا ويشتمل البرنامج على مشاريع متكاملة في كافة الحقول الاقتصادية الخاصة منها والعامة ، وان البرنامج وهو يرسم الخطوات الفعالة للسير قدما نحو الاستقلال الاقتصادي والنمو ، ليؤكد بشكل واضح ضرورة الحد من الزيادة في الاستهلاك الخاص والعام ، وضرورة زيادة الاستثمارات الرأسمالية ضمن اطار المحافظة على الحرية الاقتصادية الفردية ، وتشجيع القطاع الخاص عـلى المساهمة في تنمية الاقتصـاد ، تحفزه فرص الربح المتوقع وتسنده الحكومة وتدعمه .

ويتوخى البرنامج زيادة الانتاج القومي من ١٣٧ مليون دينار سنـة ١٩٦٣ الى ٢٢٦ مليون دينار سنة ١٩٧٠ اى بواقع ٦٥٪ خلال السنوات ١٩٦٤ ــ ١٩٧٠ . وكذلك تخفيض العجز في الميزان التجارى من ٤١ مليون دينار سنة ١٩٦٣ الى ٢٤ مليون دينار سنة ١٩٧٠ بحيث تشكل نسبة هذا العجز ١١٪ من اجمال الانتاج القومي بدلا من ٣٠٪ كما كان الحال سنة ١٩٦٣ . كما يتوخى البرنامج تخفيض العون المباشر للموازنة الى مستوى ٤٣٪ عما كان عليه سنة ١٩٦٣ . وستزداد فرص العمل خلال فترة البرنامج بمعدل ٥٪ في السنة .

ولتحقيق هذه الاهداف يدعو البرنامج الى :

١ ــ الحد من زيادة الاستهلاك الخاص بحيث لا تتعدى ٤٪ سنويا منها ٣٪ تمثل الزيادة في السكان وواحد بالمائة لرفع متوسط مستوى المعيشة للفرد . وعليه سيرتفع الانفاق على الاستهلاك الخاص من ١١٦ مليون دينار سنة ١٩٦٣ الى ١٥٣ دينار سنة ١٩٧٠ .

٢ ــ الحد من التزايد الشديد في النفقات المتكررة للحكومة المركزية بحيث ترتفع من ٣٣ مليون دينـار للعام المالي ١٩٦٣/٦٤ الى ٤١ مليون دينار فقط للعام المالي ١٩٧٠ ٧١٪ . وكذلك الحد من التزايد الشديد في النفقات المتكررة للحكومات المحلية بحيث تزداد من ٦ ر١ مليون دينار سنة ١٩٦٣ الى ٤ر٢ مليون دينار فقط سنة ١٩٧٠ .

٣ ــ الزيادة في الاستثمارات الرأسمالية للقطاعين الخـاص والعام من ٧ر١٨ مليون دينار عام ١٩٦٣ الى الى ٣ر٤٢ مليون دينار سنة ١٩٧٠ ــ بحيث يبلغ مجموع الاستثمارات التي سيقوم بها القطاع الخاص والعام خلال فترة البرنامج ٢٧٤ مليون دينار موزعا على النشاطات الاقتصادية على الوجه التالي :

اجمالي الاستثمارات الراسمالية العامة
والخاصة خلال مدة برنامج السنوات السبع

(بالاف الدنـانير)

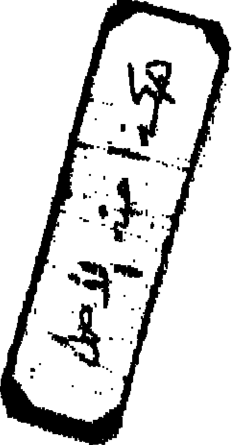
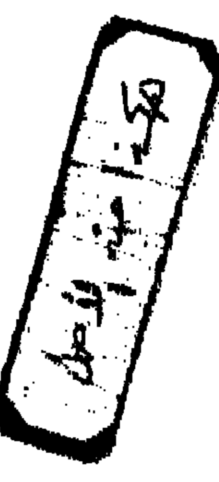
النشاط الاقتصادي	القطاع العـام الحكومات المركزية والحكومات المحلية	القطاع الخاص
الزراعة والمياه (بما في ذلك مشاريع مياه الحكومات المحلية)	٥٧ر٩٤٠	١٦ر٢٧٠
السياحة (بما في ذلك بناء الفنادق)	٢ر٧٩٥	٩ر٧٠٠
التعـــــدين	٧ر٥٨٩	٢٢ر٦٤٥
الصناعة والكهـرباء	٥ر٨٣٢	١٠ر٩٨٠
الطرق والسكك والموانىء والطيران	٣٤ر٩٣٢	—
المواصلات / بريد وبرق وهاتف	٥ر٨١٠	—
التربية والتعليم (بما في ذلك المدينة الرياضية)	٤ر٣٢٨	٣ر١٢٥
الصحة والشؤون الاجتماعية	٢ر٣٦٥	٧٣٥
التجارة والخـدمات	—	٧ر٠٧٠
المساكن والانشاءات المختلفة (بما في ذلك مشاريع الحكومات المحلية)	١٦ر٤٩٤	٣١ر٧٢٠
معـدات النقـل	—	١٢ر٣٠٠
استثمارات اخرى غير مخصصة	٧ر٥٧١	١٤ر٦٥٠
المجمـوع	١٤٥ر٦٥٦	١٢٩ر١٩٥

٤ ــ أ) زيادة الصادرات الاردنية من السلع الزراعية والتعدينية والصناعية من ٦ر٦ مليون دينار سنة ١٩٦٣ الى حوالى ٠ر٢٤ مليون دينار سنة ١٩٧٠ .

ب) زيادة الدخل من السياحة والخدمات الاخرى من ٧ر١٣ مليون دينار سنة ١٩٦٣ الى حوالي ٢ر٣٥ مليون دينار سنة ١٩٧٠ .

ج) زيادة الدخل من الاردنيين في الخارج ومن الفوائد والارباح ومن شركات البترول العاملة في الاردن من ٦ر٨ مليون دينار سنة ١٩٦٣ الى ٠ر١١ مليون دينار سنة ١٩٧٠ .

د) وعليه سيرتفع مجموع الدخل من الصادرات من السلع والخدمات والتحـاويل والمداخيل الاخرى من ٨ر٢٨ مليون دينار سنة ١٩٦٣ الى ٢ر٧٠ مليون دينار سنة ١٩٧٠ .

٥ – زيادة المستوردات بنسبة اقل من الزيادة في الصادرات خلال فترة البرنامج بحيث :–

أ) ترتفع قيمة البضائع المستوردة من ٧ر٥٣ مليون دينار سنة ١٩٦٤ الى ٥ر٦٩ مليون دينار سنة ١٩٧٠ .

ب) يستعمل الجزء الاكبر من هذه الزيادة من اجل استيراد السلع الانتاجية او الاستثمارية .

ج) واذا اضيفت الزيادة المنتظرة في المدفوعات الخارجية الاخرى يتوقع ان تزداد قيمة المستوردات من البضائع والخدمات من ١ر٦١ مليون دينار سنة ١٩٦٣ الى ٠ر٨٣ مليون دينار سنة ١٩٧٠.

٦ – يتضح من الفقرتين ٤ (د) و٥ (ج) ان نسبة الصادرات من السلع والخدمات الى المستوردات من السلع والخدمات سترتفع من ٤٧٪ سنة ١٩٦٣ الى ٨٥٪ سنة ١٩٧٠ .

البرامج القطاعية

وفيما يلي موجز لمختلف البرامج القطاعية المدرجة في خطة السنوات السبع للتنمية الاقتصادية :

١ – السياسة المالية

يعتبر البرنامج المالي الضريبي وسيلة غير مباشرة يمكن ان تستعملها الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي بوجه عام ولتنفيذ برنامج السنوات السبع بوجه خاص ، الأمر الذي يدعو الى الاهتمام بالنقاط التالية اثناء فترة البرنامج :

أ) تقييد نمو الانفاق الاستهلاكي وخصوصاً على الكماليات .

ب) رفع مستوى الادخار الخاص وتوجيهه نحو الاستثمار المنتج .

ج) تحقيق زيادة ضئيلة في النفقات الحكومية المتكررة .

د) زيادة حصيلة الضرائب المباشرة والغير المباشرة .

هـ) زيادة الصادرات وتقييد زيادة المستوردات .

و) زيادة الاقتراض الحكومي لتغطية الفرق بين ايرادات الحكومة ونفقاتها المتكررة الرأسمالية

ويدعو البرنامج المالي الى ما يلي:

أ) برنامج الانفاق

زيادة النفقات المتكررة للحكومة زيادة بطيئة مطردة من ٢ر٣٣ مليون دينار سنة ١٩٦٣ الى ٤١ مليون سنة ١٩٧٠ . اما النفقات الرأسمالية للحكومة فستبلغ ٢ر٦ مليون دينار سنة ١٩٦٣ ثم ترتفع الى ٨ر٢٩ مليون دينار سنة ١٩٦٧ وبعدها تهبط الى ٣ر١٥ مليون دينار سنة ١٩٧٠ .

ب) البرنامج الضريبي

يهدف البرنامج الضريبي الى تقليل التأثير السيء على الاستثمار المحلي وتخفيض استهلاك الكماليات الى أقصى حد مستطاع وتشجيع الاستثمار الاجنبي . ومن اجل بلوغ هذه الاهداف فان البرنامج المالي يقترح ما يلي : –

١) وضع قانون ضريبة دخل جديد تشتمل قاعدته على جميع المداخيل بما في ذلك المكاسب الرأسمالية والدخل الزراعي وحصص ارباح الاسهم والأرباح والفوائد التي تأتي من خارج الأردن وزيادة فئات اقواس الدخل العالية ووضع ضريبة على ارباح الشركات المساهمة ؛

٢) الغاء قانون المالكين والمستأجرين الحالي خلال مدة تنفيذ البرنامج واستبداله بتشريع جديد لتصبح بموجبه ضريبة الابنية والأراضي ضمن مناطق التنظيم والبلديات مصدراً اكبر للايرادات .

٣) تفرض في سنة ١٩٦٥ ضريبة على الكماليات المستوردة والمنتجة محلياً وتزاد الضريبة على ملح الطعام بحيث توفر ايراداً معقولا .

٤) يجب الشروع في فرض ضريبة المبيعات والضرائب على انتقال التركات والمواريث في سنة ١٩٦٧ حتى تكمل حلقة نظام الضرائب في الاردن .

٥) زيادة رسوم الهواتف والبرقيات في وقت مبكر من سنة ١٩٦٥ .

٦) استبدال قانون تحصيل الاموال الاميرية الحالي بقانون آخر ذي فعالية كبيرة .

٧) تأمين زيادة ايرادات الحكومات المحلية .

٨) المباشرة ببيع سندات دين حكومية ابتداء من سنة ١٩٦٦ ، وزيادة القروض الخارجية .

٢ – الادارة الحكومية

لما كان التطوير الاقتصادي التقدمي يتوقف على عوامل كثيرة متغيرة التخطيط الفعال والتمويل الكافي ومدى الكفاءة في الاعمال الاقتصادية الخاصة والعامة في التطوير فان هذا يؤكد الدور الحاسم الذي تضطلع به الحكومة وما يجب ان تتسم به من التبصر وحسن التنسيق والفعالية في مختلف اوجه نشاطاتها ، لذا فان مشروع السنوات السبع قد افرد فصلا خاصاً يتعلق بعلاقات الوزارات والدوائر الحكومية وما يجب ان تكون عليه صلة هذه الوزارات والدوائر بعضها مع البعض الآخر ويتناول هذا الفصل عدداً من مجالات الادارة الحكومية التي تعتبر ضرورية .

لقد ابرز هذا الفصل الاقتراحات التالية :

أ) مجلس الاعمار والادارة الحكومية

١) إعادة تكوين مجلس الاعمار وذلك بتعيين وزراء من بين اعضائه .

٢) تكليف مجلس الاعمار بتقديم المشورة الاقتصادية المنتظمة الى مجلس الوزراء ؛

٣) تكليف مجلس الاعمار بمسؤولية المفاوضات مع الامم المتحدة بصدد المعونات الفنية ؛

٤) اضفاء الصبغة الرسمية على العلاقات بين دائرة الموازنة ومجلس الاعمار وفق الخطوط التالية :—

أ) تستشار دائرة الموازنة قبل توقيع اية اتفاقية للمعونة الفنية .

ب) يستشار المجلس خلال اعداد الموازنة السنوية كما تعطى له فرصة تقييم المدى الذي تصل اليه الموازنة في توفير الاموال لمشاريع الخطة الداخلة في البرنامج وتقييم السياسة المالية التي تنطوي عليها الموازنة .

٥) اضفاء الصبغة الرسمية على العلاقات بين الوزارات ومجلس الاعمار .

٦) تعيين لجنة لدراسة الوضع الأمثل لدائرة الاحصاءات على ضوء نمو جهاز الدولة بحيث تضم اللجنة ممثلا عن وزارة الاقتصاد الوطني وآخر عن مجلس الاعمار .

٧) توحيد الخدمات الجيولوجية والمعدنية المبعثرة حالياً في عدة مؤسسات ودوائر .

٨) قيام كل وزارة بمسؤولية دراسة وتحسين اساليب تنظيمها الخاصة واجراءاتها .

ب) دائرة الموازنة

١) تقوية جهاز الموازنة . وحيث ان هذه الدائرة ، في اعمالها ونشاطاتها اليومية والسنوية ، تعتبر كجهاز للتخطيط القصير الاجل وكمراقب مالي ، لذا فان دائرة الموازنة قبل كل دوائر الحكومة الاخرى يجب ان ترتبط ارتباطا وثيقا بمهمة التخطيط على جميع المستويات وفي مختلف الظروف مما يستدعي تقوية جهازها للقيام بهذه المساعي المزدوجة .

٢) تحسين جباية الضرائب والتبكير في اقفال الحسابات .

ج) شؤون الموظفين وشؤون اخرى

١) توسيع واعادة تنظيم ديوان الموظفين بحيث تنشأ فيه سبعة اقسام رئيسية وقسم آخر صغير لشؤون الادارة الداخلية البحتة .

٢) دراسة هيكل الرواتب والتقاعد .

٣) زيادة ساعات العمل في الحكومة .

٤) بما ان القوى البشرية هي المورد الطبيعي الاساسي للاردن باوسع معاني الكلمة لذا يجب قيام فريق دائم لتخطيط القوى البشرية اما داخل ديوان الموظفين او بمساهمة كبيرة في تأسيسه وعملياته .

د) الادارة القضائية

نظرا الى ان الخطة ترمي الى توسيع التجارة الداخلية عن طريق زيادة الانتاج وكذلك الى توسيع التجارة الخارجية والاستثمار فان كل ذلك سيزيد في الخلافات التجارية التي تتطلب التحكيم والمقاضاة . لذا يقترح مشروع السنوات السبع ايجاد لجنة قانونية تكون مهمتها مراجعة الهيكل القضائي الحالي والاجراءات من ناحية علاقتها بالنشاطات التجارية الناتجة عن الاقتصاد الآخذ بالنمو على ان تستعين هذه اللجنة بتجارب البلدان العربية والاسلامية الاخرى بهذا الصدد .

٣ – الزراعـــة

يعتبر القطـــاع الزراعي من اهم قطاعـــات الاقتصاد الاردني اذ يوفر العمل لاكـــثر من ثلث القوى العامـــلة رغم ان صافي الدخـــل الزراعي بلـــغ حوالي ١٧٪ فقط من اجمالي الناتج القـــومي خلال المدة ١٩٥٩ – ١٩٦١ كما ان انتاج المناطق المروية يؤلف حوالي ٣٠٪ من اجمالي الانتاج الزراعي. وتتلخص اهداف القطاع الزراعي فيما يلي : —

١) زيادة مجموع الانتاج من المحاصيل الرئيسية .

٢) زيادة انتاج لحوم الدواجن والاسماك والمنتجات الحيوانية للحد من الاستيراد .

٣) زراعة المزيد من الكرمة والزيتون والاشجار المثمرة ودراسة ممكنات ادخال محاصيل جديدة.

٤) تحسين وسائل التسويق عن طريق زيادة الصادرات .

٥) الحد من انجراف التربة ووقاية مساقط المياه والتوسع في التحريج .

أ) برنـــامج البحث العلمي

يؤكد البرنامج بصفة خاصة على ضرورة تقوية دائرة الابحاث العلمية الزراعية وتحسين اوضاع العاملين فيها لضمان استقرارهم واستمرارهم في العمل كما يدعو الى حصر الابحاث في المجـــالات التي تتناول التنمية الزراعية في صورة مباشرة . وهنالك ٢٤ مشروعا للابحاث ستقوم هذه الدائرة بانجازها خلال فترة البرنامج وهذه اهمها : —

١) القيام بتجارب مقارنة لاصناف البندورة وانواع الخضار الاخرى ووسائل الزراعة الحديثة لزيادة الانتاج .

٢) مسح حشري عام لانواع دودة النيماتود وطرق مكافحتها .

٣) القيام بتجارب ابحاث الحبوب لانتخاب الاصناف المقاومة للجفاف وتهجينها .

٤) انتخاب افضل الآلات الزراعية والدورات والمحاصيل الملائمة للبيئة الجافة .

٥) اجراء دراسة شاملة لانتاج التبغ وطرق تجفيفه .

٦) اجراء دراسة شاملة لدرجة خصب التربة في المناطق الغورية بغية حفظ مستوى خصبها .

٧) القيام بابحاث للاعلاف ضمن الدورة الزراعية في المناطق المروية والبعلية .

٨) مقارنة انتاج الحليب واصناف المواشي المختلفة خاصة الابقار الحلوب والابقار الشامية .

٩) توسيع نطاق الابحاث على الاغنام العوامي والماعز البلدي في محطتي الوالـــة والفجيـــج في المناطق الجافة .

١٠) دراسه ممكنات تربية الاسماك في المياه العذبة .

١١) انشاء قسم خاص للابحاث الاقتصادية الزراعية يقوم باجراء الدراسات الخاصة التي تتعلق بادارة المزارع وتكاليف وانتاجية المحاصيل المختلفة واهميـــة تأثير عوامل الانتاج المختلفة على حجم وقيمة الانتاج .

ب- برنامج الارشاد الزراعي

يدعو البرنامج الى زيادة كفاءة المرشدين الزراعيين بايفادهم في دورات تدريبيـــة للخارج مع الاكثار من الدورات التدريبية المحلية في مركز التدريب الخاص بهـــم والتابع لقسم الارشاد . وفي خلال فترة البرنامج سيوفد الكثيرون من المرشدين الزراعيين الى الخارج للتدريب والاختصاص كما ينص البرنامج على انشاء قسم للتوعية الزراعية والمساهمة مع الدوائر المختصة في مشروع الانماء الريفي لمنطقة قناة الغور الشرقية والاشراف على مشروع اصلاح وتهيئة الاراضي الجديدة للزراعة في تلك المنطقة بالتعاون مع الجمعيات التعاونية .

ج – برنامج قسم الفلاحـــة والبستنة

يدعو البرنامج الى زيادة الخدمات المقدمة للمزارعين عن طريق تنميـــة برامج انتاج وتوزيع البندورة المحسنة وانتاج الغراس مع تخصيص المشاتل الحكومية في انتاج نوع او نوعين من الغراس وذلك لزيادة فعالية هذه المشاتل وتأسيس مشاتل جديدة في الطفيلة واخرى لانتاج فسائل النخيل في منطقة الغور وتطوير مشتل الفيصل لسد حاجة التنمية المنتظرة في زراعة الكرمـــه والزيتون ، وتهيئة المزارعين والجمعيات التعاونيةللقيام بمهمة انتاجالغراس ومساعدتهم بالقروض والارشادات الفنية على ان تنسحب الوزارة من هذا الحقل تدريجيا .

د – برنامج الاحصاءات الزراعيـــة

يهدف هذا البرنامج الى احلال طريقة العينة في الاحصاءات الزراعية بدلا مـــن طريقة تقدير المساحات المتبعة حاليا .

هـ – برنامج تنمية الثروة الحيوانية

يدعو البرنامج الى زيادة اعداد الاغنام والى رفع معـــدل صافي وزن الحيوانات المذبوحة عن طريق سن القوانين اللازمة لهذه الغاية وتشجيع الجمعيات التعاونية لانتاج اللحوم في مختلف مناطق المملكة وتخصيص المناطق الصحراوية الـــتي يجرى استصلاحها لانتـــاج الاعلاف اللازمة لدعم مشاريع الثروة الحيوانية وزيادة الانتاج من اللحوم والمنتجات الحيوانية .

اما بالنسبة للماعز فان الخطة تقضي بتخفيض اعدادها خاصـــة في المناطق الحرجية بغية وقف تدهور المراعي والحراج وتنظيم الرعي بهذه المناطق يمكن مع مرور الوقت من عودة هذه المراعي الى حالتها الطبيعية ومن ادخال الاغنام اليها بدلا من الماعز ، هذا ولا ينتظر ان يحصل تقدم ملموس في انتاج لحوم الابقار لقلة انتـــاج الاعـــلاف الخضراء وقلة الطلب عليها حاليـــا ومـــع ذلك التغييرات المتوقعة في العادات الاستهلاكية للسكان في صورة عامة قد تؤدى الى زيادة الطلب على لحوم الابقار في المستقبل .

وحيث ان ممكنات زيادة انتاج اللحوم في المجالات السابق ذكرها خلال فترة الخطة محدودة لذا فان التركيز سيكون في صورة خاصة على زيادة الانتاج من لحوم الدواجن والاسماك . وفي حين ان التوسع في انتاج لحوم الدواجن لا يحتـــاج سوى القليل من التشجيع نظرا لاقبـــال المزارعين عليه وتطوره بسرعة فائقة فان القطاع العام سيعمل على دعم شركة مصائد الاسماك واعدادها بالقروض لزيادة كميات الاسماك المصطادة من مياه البحر الاحمر عـــن طريق تحسين وسائل الصيد وشراء قوارب حديثة وعقد الاتفاقيات مع الدول العربية الواقعة على البحر الاحمر للحصول على امتيازات للصيد في مياهها الاقليمية او تقديم التسهيلات لصائدى الاسماك الاردنية في حالة اللجوء الى موانئها.

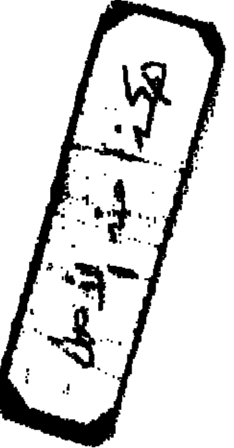
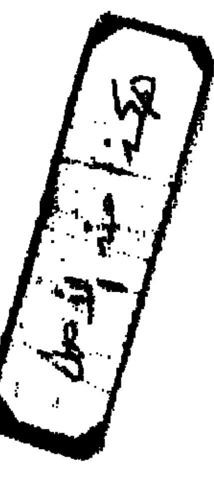
ومن اجل المحافظة على الثروة الحيوانية فان البرنامج يقضي بزيادة عدد الاطباء البيطريين زيادة ملموسة وانشاء عشر عيادات بيطرية ثابتة في المراكز الرئيسية وتزويد دائرة البيطرة بست عيادات بيطرية متنقلة للعمل في المناطق الصحراوية واعداد المختبرات البيطرية لانتاج معظم انواع اللقاحات اللازمة في سنة ١٩٧٠ .

و – برنامج الحراج وحفظ التربة

نظراً لتعرض معظم مناطق المملكة لعوامل انجراف التربة والرعي غير المنتظم وتحويل مناطق الرعي الطبيعية الى اراض زراعية في المناطق الجافة نتيجة لشدة الحاجة الى الحصول عـــلى الارض الزراعية وادخال الجرارات ، الامر الذي ادى الى تدهور كبير في مصادر الغذاء الحيواني وفقدان التربة الزراعية ، لذا فان الخطة تؤكد في صورة خاصة على ضرورة العمل لوقف عملية التدهور هذه عن طريق منع زراعة الحبوب في المناطق التي يقل معدل سقوط الامطار فيهـــا عن ٢٠٠ مم واعادة تحويلها الى مراع طبيعية وكذلك تحريج بعض المناطق المعرضة لانجراف تربتها ووقايـــة مساقط المياه خاصة في الاودية المتاخمة لقناة الغور الشرقية التي سيتم بنـــاء سدود عليها لجمع مياه الفيضانات ، وتبلغ مساحة هذه الاودية ١٥٧٣ كيلو متراً مربعاً .

ز – برنامج التسويق الزراعي

سيأخذ مكتب التسويق الزراعي على عاتقه بالتعاون مع بعثة الصندوق الخاص بالامم المتحدة مهمة دراسة الاسواق المحلية وسن القوانين اللازمة لاعادة تنظيمها وكذلك الاسواق الخارجية وممكنات التصدير اليها ونوعية المحاصيل والمنتجات الزراعية المطلوبة لهذه الاسواق وينص البرنامج على توحيد المقاييس والمكاييل في الاردن خلال فترة الخطة وقد بوشر بالتخطيط لانشاء ثلاث مراكز للفرز والتعبئة للحمضيات والخضار والفواكه في مراكز الشونه ووادي اليابس وحلحول واقامة معهد خاص لتدريب الفنيين وابناء المزارعين على وسائل التسويق الزراعي وطرقه .

ح – برنامج مؤسسة الاقراض الزراعي

نظرا الى الحاجة الماسة الى رأس المـــال للاستثمار في هذا القطاع يقتضي البرنامج بزيادة حجم القروض المتوسطة والطويلة الاجل التي تقدمها مؤسسة الاقراض الزراعي عن طريق الحصول على قروض طويلة الاجل للمؤسسة بشروط سهلة من مصادر التمويل الخارجية .

ط – الجمعيات التعاونيـة

تدعو الخطة الى دعم الجمعيات التعاونية الزراعية عن طريق زيادة عددها الحالي وزيادة عدد المنتسبين لهذه الجمعيات وزيادة حجم القرض السنوي المعطى للعضو من معدله الحالي هذا بالاضافة الى تشكيل عدد من الجمعيات للتسويق والاغراض الاخرى وبعض الاتحادات لهذه الجمعيات .

٤ – الميـــاه

يشمل برنامج المياه ما يلي : –

أ – اتمام مشروع قناة الغور الشرقية

ب – مشروع اليرمـــوك الكبير

يتألف مشروع اليرموك الكبير من ثلاثة اقسام وهي انشاء السدود وانشاء اقنية الري وبناء المنشآت لتوليد الطاقة الكهربائية :

ويتطلب برنامج السدود وانشاء سدين اولها في موقع المخيبه بحيث يبلغ ارتفاعه ١٠٠ متر وتبلغ سعته ٢٠٠ مليون متر مكعب من الماء وثانيهما في موقع المقارن بحيث لا تقل سعته عن ٣٥٠ مليون متر مكعب من الماء .

وتستدعي الحاجة تعلية جوانب قناة الغور الشرقية لتستوعب ضعف كميـــة المياه التي تستوعبها حاليا وتمديدالقناة مسافة ٣٥ كيلو مترا اضافيا لتصل الى البحر الميت بحيث يصبح طول القناة ١٠٥ كيلـــو مترات وكذلك انشاء قناة جديدة طولها ٦٠ كيلو مترا موازية للقناة الرئيسية سعتها ١٦ مترا مكعبا في الثانية ، كما يتطلب المشروع انشاء سيفون لنقل المياه عبر نهر الاردن من الغور الشرقي الى الغور الغربي في نقطة بالقرب من دير علا وتمديد قناة رئيسية في الغور لري اراضيه التي يبلغ طولها ٤٥ كيلو مترا كما يتطلب المشروع انشاء اقنية فرعية وشبكة توزيع وانشاء مراكز للضخ في الاماكن التي لا يمكن ريها بطريق الراحة ويوصي المشروع بانشاء محطات لتوليد الكهرباء في موقع الشونة الشمالية طاقتها ٣٠ ميغاوات واخرى في موقع المقارن .

جـ – سلطة المياه المركزية

١ – تحسين مصادر المياه السطحية الحالية

تهدف هذه المشاريع الى استغلال كميات المياه المتوفرة حاليا الى اقصى حـــد ممكن وذلك لحماية الينابيع الصغيرة الموجودة وتطويرها وتركيب مستلزمات الشرب للسكان والحيوانات عليها ، وكذلك انشاء الاقنية اللازمة لايصال المياه الى الاراضي الزراعية واصلاح الـــبرك وحفر الآبار ومد المدن الكبرى بالمياه وانشاء مشاريع مياه للقرى وانشاء شبكات مياه حديثة في عدد من المدن والبلديات الصغيرة .

٢ – الدراسات الجيولوجية والهيدرلوجية للمياه الجوفية

يشمل برنامج سلطة المياه المركزية اجراء مسح كامل للمياه الجوفية العميقة التي تعتمـــد توفرها في الضفة الشرقية من الاردن .

وتشمل الدراسة قطاعـــا مساحته ٠٠٠ر٦٠ كيلو مترا مربعا يقع بين حدود المملكة العربيـــة السعودية جنوبا ونهر الزرقاء شمالا . والغاية من هذه الدراسة هي معرفة المناطق التي تتوفر فيها المياه الجوفية بكميات كافية وقابلة للاستغلال لاغراض الزراعة والصناعةوالشرب . وتقدر المدة اللازمة لهذه الدراسة باربع سنوات يباشر بعدها بالتنفيذ .

٣ – بناء سدين في وادي شعيب والكفرين :

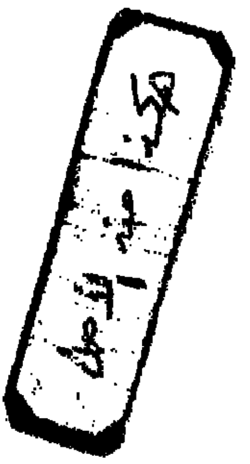
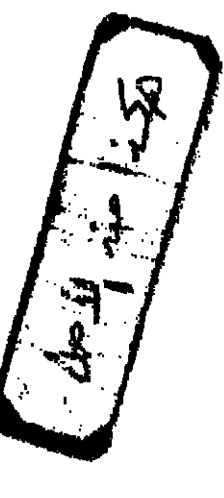
وستقوم سلطة المياه المركزية ببناء سدين على اودية شعيب والكفرين خارج منطقة القناة لحجز مياه الفيضانات في فصل الشتاء واستعمالها لري ما مساحته ١٥ الف دونم من الاراضي .

٥ – السياحة

تعتبر الاردن من الاقطار السياحية المهمة في العالم لانهـــا تضم مجموعة من الاماكن والمواقـــع الاثرية والدينية التي اذا ما استغلت الاستغلال الامثل حققت لهذا البلد مكاسب جمة .

ان الاردن الذي بدأ بدراسة هذا المورد الوفير في مستهل هذا العقد يحتاج الى كثير من التضحيات المادية لرفع مستوى السياحة وبالتالي استغلال مواردها استغلالا كافيـــا يضمن للاردن دخـــلا مستمرا يتناسب مع اهمية ما يحويه من اماكن مقدسة وآثار .

لذا فقد اولت الحكومة قطاع السياحة في مشروع السنوات السبع وافر عنايتها وتتضمن اهداف البرنامج السياحي ما يلي : –

١ – زيادة مجموع عدد السياح الوافدين الى الاردن من ٥٠٠ر٣٢٣ سائح في سنة ١٩٦٣ الى ٣٠٠ر٨٢٧ سائح في سنة ١٩٧٠ .

٢ – زيادة معدل اقامة السياح في الاردن من ثلاثة ايام الى اربعة ايام ونصف للسائح الاميركي ومن ثلاثة ايام الى اربعة ايام للسائح غير الاميركي .

٣ – زيادة الانفاق الاجمالي للسياح من٦ ملايين دينار في سنة ١٩٦٣ الى٥ر٢٦ مليون دينارفي سنة١٩٧٠. ويتطلب تحقيق هذه الاهداف تنفيذ ما يلي : –

أ – دعم وتقوية سلطه السياحة عن طريق مضاعفة موظفيها وتدريبهم في الخـــارج على الفن السياحي واضافةاقسام جديدة تتعلق بامور الادارة والمعلومات العامة والتصوير والفن والانتاج مع ماتتطلبه هذه الاقسام من معدات والات .

ب – دعم وتقوية دائرةالآثار عن طريقزيادة موظفيها وتدريبهم فيالخارجوتزويد الدائرة بمعدات مختلفة.

جـ – القيام بالدعاية في الخارج لجذب السياح الى الاردن ذلك لأن اعلام السائح على الاماكن السياحية الجذابة فيالاردن أمر ضروري لزيادة عدد السياح ،وعليه يتوقف مدى نجاحمشروع تنمية السياحة . ويدعو هذا الى القيام بعدة امور وانشاء مكاتب استعلامات وتصميم اوحات دعـــائية والاشتراك في المعارض والاسواق الدولية والدعاية بواسطة الصحف والمجلات والتعـــاون مع مكاتب السياحة والسفر العالمية .

د – اعداد تسهيلات فندقية اضافية لاستيعاب الزيادة التوقعية فيعدد الزائرين وزيادة متوسط مدة اقامتهم في الاردن . وقد قدر عدد الغرف الواجب اضافتها خلال السنوات السبع بمقـــدار ٣٣٧٨ غرفة مزدوجة تقدر تكاليف الغرفة منها بـ ٣٠٠٠ دينار وسيمول اغلبها من القطاع الخاص .

هـ – علاوة على الاقتراحات السابقة فهنالك ايضا عدة امور يجب ان تؤخذ بالحساب اذا ما اريد لبرامج السياحة الانمائية ان تأتي أكلهاومنها انشاء مدرسة الادلاء السياحيين وشرطة السياحة وتنظيم وتطوير برامج خاصة ومهرجانات للسياح وتحسين اوضاع البلديات التي تعتبر مرآة لتقدم البلد .

يضاف الى ذلك انه يجب على الدوائر المسؤولة انتعد برامج واسعة لصيانة وترميم الاماكن التاريخية والابنية والانشاءات التذكارية والأثرية التي هي من اهم الامور التي تجذب السياح الى الاردن.

و – بناء استراحات سياحية تتوفر فيها التسهيلات اللازمة للنوم في كل من الكرك والازرق ووادي رم وفي الطريق الصحراوي وغيرها .

٦ – التعدين

ان الموارد المعدنية في الاردن المستغلة حاليا على نطاق تجاري هي الفوسفات والرخام والملح . من اجل تحقيق تحسن ملحوظ في وضع ميزان المدفوعات في سنه ١٩٧٠ يعول الاردن كثيراً على انتاج وتصدير المعادن، وهذا يشمل زيادة انتاج الفوسفات زيادة كبيره والبدء في الانتاج سنه ١٩٦٨ وزيادة قيمـــة صادرات الرخام . وبما ان العنصر المستورد في انتاج هذه المواد ضئيل فان الزيادات في الصادرات ستجعـــل من الممكن احداث تحسين كبير في وضع ميزان المدفوعات الاردني .

وبالاضافة الى معادن الفوسفات والبوتـــاس والرخام التي تنتج حاليا / او التي اجتازت مرحله اعداد وتدقيق دراسات الجدوى الاقتصاديه والفنيه منها يوجد عدد من الموارد المعدنية الأخرى التي يمكن استغلالها اذا اثبتت الدراسات جدواها الاقتصادية .

ثم ان اهداف البرنامج تشمل مواصلة عملية المسح الجيولوجي العام للاردن لجميع الاغراض وتحضير الخرائط الجيولوجية التفصيلية للمناطق التي تبت فيها وجود الموارد المعدنية والقيام بالتنقيب الجيوفيزيائي والجيوكيميائي وغيرها ، ومن ثم القيام باعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمناطق التي يحتمل وجود المعادن فيها . هذا بالاضافة الى توسيع انتاج الفوسفات والبوتاس كما ذكر اعلاه .

٧ – الصناعـــة

استهلك الأردن في عام ١٩٦١ ماقيمته ٥ر٣٩ مليون دينار من السلع الاستهلاكية المصنوعة استورد منها ما قيمته ٣ر١٥ مليون دينار . اما الانتاج المحلي الاجمالي فبلغت قيمته ٢٦ مليون دينار صدر منه ما قيمته ٨ر١ مليون دينار . ان هذا القطاع اذن هو الذي يفسر بوضوح وجود العجز في الميزان التجارى . وبالقدر الذى تـــدل فيه مستوردات السلع الاستهلاكية عـــلى المداخيل الشخصية فان الزيادات الاخيره كما خطط لها في البرنامج ستزيد فجوة العجز في ميزان المدفوعات مـــا لم يتوسع الانتاج المحلي ليحل محل المستوردات او ليزيد الصادرات . ان مثل هذا التوسع في الانتاج هو هدف القطاع الصناعي .

يواجه الأردن عقبتين محددتين في التنمية الصناعية وهما النقص في المواد الخام المحلية وصغر السوق المحلي . ويقابل هذا انخفاض تكلفة العمالة وممكنات انتاجية القوة العاملـــة وتسهيلات وسائل النقل والعلاقات التجارية الوطيدة مـــع البلدان المجاورة . فبالرغم من ان العقبة الكبرى في التنمية الصناعية كانت الافتقار الى التمويـــل ، فان القدرة على القيام بالمشاريع هـــو امر يبشر كثيرا من حيث مساهمة هذا القطاع مساهمة فعالة في تحقيق الاهداف الشاملة لخطة السنوات السبع .

والواقع ان الخطة لا تفترض حصول توسيع هائل في الصناعة وسيكتفي بممكنات الحد من الزيادة في استيراد البضائع الاستهلاكية .

ان اساس خطة الصناعة هو الدراسة الاقتصادية لجدوى الصناعات من نواحي نمط الاستهلاك واحتمال استبدال المستوردات بصناعات محلية والانتاج الاقتصادي والمتطلبات الرأسمالية .

ولغايات البرنامج قسمت الصناعات التي ستنشأ خلال فترة البرنامج الى ستة قطاعات فرعية هي : —

الاغذية والاعلاف ، المشروبات والتبغ ، المنسوجات والالبسة ، الفلزات غير المعدنية مصفات البترول . . . ثم منتجات اخرى .

وللنهوض بالصناعة في المملكة فلقد تضمن مشروع السنوات السبع الاقتراحات التالية :—

أ) اعادة تنظيم وتوسيع وزارة الاقتصاد الوطني وتأسيس دائرة للصناعة ذات قسم للترخيص والاحصائيات وتقديم المشورة .

ب) انشاء مؤسسة للمقاييس تتبع وزارة الاقتصاد الوطني .

ج) اعادة تنظيم دائرة الجمارك والمكوس من اجل تعجيل اجراءات التحصيل

د) زيادة ملاك الموظفين في وزاره الاقتصاد الوطني والجمارك .

هـ) تنشيط الصناعة الاردنية عن طريق تعيين ملحقين تجاريين في الدول الاجنبية .

و) تعديل القوانين التى تؤثر في التنمية الصناعية .

ز) توفير قروض كافية للمشاريع الصناعية .

ح) ايجاد بنك انماء صناعي بموارد مالية كافية لتقديم القروض للصناعة والسياحة .

٨ — النقل

ان الاهداف الرئيسية في قطاع النقل هي تشجيع السياحة وتوفير وسائل النقل الرخيص للواردات والصادرات . وهناك مشاريع يجب اتمامها حتى تدعم الخطة وتحقق اهدافها .

١) تعبيد طريق تصل بين مشروع البوتاس في الصافي وميناء العقبة .

٢) اتمام بناء خط سكة حديد تصل بين مواقع الفوسفات في الحسا والرصيفة وميناء العقبة .

٣) زيادة طاقة وسائل التحميل في ميناء العقبة من اجل الصادرات المخطط لها .

٤) توسيع وتحسين المطارات الحالية .

اما المشاريع التي ينبغي تنفيذها ضمن برنامج السنوات السبع فهي :

أ) توسيع وتحسين التسهيلات في مطاري القدس وعمان ورفع مستواها وتجهيزها بالموظفين الاكفاء والممكنات الفنية الممتازة .

ب) تحسين تسهيلات وممكنات الارصاد الجوية لتأمين سلامة الملاحة الجوية والبحرية وافادة الزراعة.

ج) اكمال شبكة الطرق الرئيسية التي تساعد على نقل المنتجات الزراعية الاردنية وربط موقع البوتاس في الصافي مع ميناء العقبة وربط المواقع السياحية مع المدن الرئيسية الاردنية وانشاء طرق فرعية .

د) توفير التسهيلات الكافية في ميناء العقبة لتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير .

هـ) وصل السكة الحديدية بميناء العقبة ورفع مستوى الخطوط الحديدية وتجهيزاتها وتجديد عرباتها.

٩ — المواصلات

أ — المواصلات السلكية واللاسلكية

يقترح البرنامج تعيين لجنة خاصة تضم موظفا كبيرا واحدا عن كل من وزارة المواصلات ومجلس الاعمار ودائرة الموازنة وديوان الموظفين وتكون مهمتها اعادة تنظيم العمليات الادارية والحسابية والفنية الخاصة بمصلحة المواصلات وبعد ان تفرغ هذه اللجنة من مسؤولياتها بما في ذلك انجاز التغييرات والتنظيمات المقترحة تقدم تقريرها النهائي الى وزير المواصلات الذى بدوره يعطي القرار النهائي بايجاد شركة مواصلات سلكية ولاسلكية تكون اهدافها توفير الخدمات التالية :

١) خدمة فعالة للمشتركين باعادة تنظيم الاعمال الاقسام الادارية والحسابية والفنية في الوزارة .

٢) عائدات على رأس المال المستثمر لا تقل عن ٦٪ .

٣) زيادة عدد الهواتف بنسبة ٥٠٪ خلال فترة تنفيذ الخطة .

ب — الخدمات البريدية

يقترح زيادة عدد المراكز البريدية خلال فترة تنفيذ الخطة بما يتناسب والاهداف التالية :

١) توفير خدمات فعالة لتلبية حاجات تزايد السكان .

٢) انشاء صناديق التوفير البريدية .

ج — اذاعة المملكة الاردنية الهاشمية

ان الهدف الرئيسي لبرنامج الاذاعة هو نشر الثقافة العامة في البلد . ويوجد في البلاد الآن حوالي ١٩٠ الف جهاز راديو تقوم بهذا الغرض . وبما ان الاذاعة يهمها ان تسمع برامجها في البلاد العربية المجاورة يقترح ما يلي : —

١) تركيب وحدة ارسال بقوة قدرها ١٠٠ كيلو واط .

٢) انشاء شبكات اذاعية في وحدات متنقلة للاذاعات الخارجية .

٣) انشاء ستوديو كبير في عمان .

٤) تركيب شبكات طوابع آلية وهواتف بين القصور ومكتب رئيس الوزراء وستوديوهات الاذاعـــة . ويرصد مبلغ اضافي يكفي لشراء قطع الغيار اللازمة لكل مـــن السنوات المالية ١٩٦٤/٦٥/ ، ١٩٦٥ / ٦٦ ، ١٩٦٦/٦٧ ، ١٩٦٧ /٦٨ ، ١٩٦٨/٦٩ ، ١٩٦٩ / ٧٠ ورصد مبلغ اضافي آخر يكفي لمشاريع سنة ١٩٧٠ / ١٩٧١ :

٥) تركيب جهاز ارسال على الموجة المتوسطة مع وحدة كهربائية للطوارىء وهذا لا يتطلب تكاليف رأسمالية اضافية خلال مدة البرنامج .

١٠ــ الطاقة الكهربائية

يعتبر توفر القوى الكهربائية توفرا كافيا بسعر رخيص عاملا اساسيا في التنمية الاقتصادية وفي تحسين احوال المعيشة وغالبا ما ينظر الى معدل استهلاك الفرد للطاقة الكهربائية باعتباره من مقاييس التطور الاقتصادى

وقد بلغ معدل استهلاك الفرد في الاردن من الطاقة الكهربائية عام ١٩٦٢/٦٣ قرابة ٥ر٥٦ك.و.س بينما كان في لبنان ٣٤٦ ك . و . س . وفي العراق ١٥٠ ك و .س وفي مصر ١١٦ ك.و.س واما ســوريا فكان معدل استهلاك الفرد هناك ٨٨ ك .و . س هذا ودلت الدراسات التي اجرتها الشركـــة الهندسية الاستشارية الالمالية لاهمير على ان ٢٥٪ فقط من سكان الاردن كانوا يتمتعون بفوائد الطاقة الكهربائيه في عام ١٩٦٢ .

قدر تقرير لاهمير لعام ١٩٦٣ بان مشتريات القوة الكهربائيه في عام ١٩٧١ في المنطقة الشمالية (اي الضفة الغربية بكاملها والضفة الشرقيه من شمال مادبا) بـ ٣٠٤ ملايين كيلوواط ساعة . وقدر الاستهلاك في القطاع الجنوبي بما في ذلك مشروع الفوسفات والبوتاس بـ ٨١ مليون كيلوواط ساعة بحيث يعــادل ٣٨٥ مليون كيلوواط ساعة للاردن بكامله .

ولقد اوصى تقرير لاهمير بما يلي : ــ

١ ــ بناء محطة مركزية للبخار الحراري في الزرقاء على مقربة من مصفاة البترول ذات طاقه قد تصل الى ٦٠ الف كيلو واط بحلول عام ١٩٧١ .

٢ ــ بناء جهاز نقل اولى ذي ١١٠ الف كيلو واط على شكل شبكة تصل عمان والقدس ونابلس واربد وتمتد الى مشروع اليرموك حين اتمامه .

٣ ــ استعمال بعض محطات الديزل الموجودة مـــع توسيعها حسب الضرورة من ناحية حملها الاقصى .

٤ ــ اغلاق محطات التوليد الصغيرة الباقية وغير الاقتصادية وتوفير خطوط التوزيع الثانوية ذات الـ٣٣ الف كيلو واط من اجل توفير القوة الكهربائية بالجملة

٥ ــ وضع برنامج معتدل لكهربة القرى بواسطة خطوط ذات ٣٣الف كيلو واط بحيث تزود بالكهرباء حوالي ثلث القرى غير المزودة حاليا بها بحلول عام ١٩٧١ .

٦ ــ توفير شبكة كهربائية منفصلة صغيرة ذات ٣٣ الف كيلو واط تربط الصافي والحســا مع الطفيلة والكرك بحيث تستمد الكهرباء من محطة قوة الكهرباء المخطط لشركة البوتاس العربية في الصافي

وبعد دراسة تحليلة دقيقة للعوامل المؤثره في تنظيم توريد الكهرباء العامة طرح ثلاث صيغ بديلة للتنظيم

البديل ــ أ ــ التوحيد التام لصناعة الكهرباء تحت اشراف سلطة عامة مسؤولة امام الحكومة

البديل ــ ب ــ الدمج التام لصناعة الكهرباء في شركة واحدة

البديل ــ ج ــ التوليد المركزي والنقل الرئيسي تحت اشراف سلطة عامة مسؤولة امام الحكومة

وقد ذكر برنامج السنوات السبع بأنه في حالة عدم تطبيق البديل (ج) فسيؤخذ بالبديل (أ)

وسيعمل على توسيع قسم الكهرباء بوزارة الاقتصاد الوطني للتمكن من متابعـــة ومراقبة التوليد والنقل والتوزيع والعدادات وسيقوم بأعمال الادارة والشؤون القانونية والمالية وبشكـــل خاص سياسة التسعير كما وانه سينشأ مجلس استشاري ليناقش جميع الشؤون المتعلقة بتوريد الكهرباء

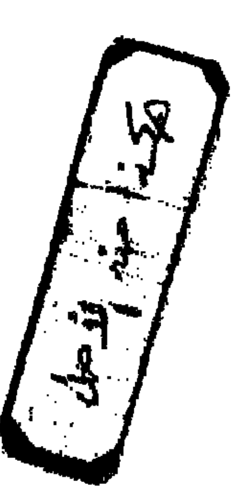
١١ــ التربية والتعليم

من اجل تحقيق هذا البرنامج يجب عمل ما يلي :

١ ــ زيادة الانتساب المدرسي في المرحلتين الابتدائية والاعدادية بحيث يصل الى ٨٥٪ من البنين والبنات من فئة من ٦ ــ ١٤ سنة في عام ١٩٧٠ ــ ١٩٧١

٢ ــ اجازة التعليم لمعلمي المدارس الابتدائية والاعدادية عن طريق توسيع مركز عمان للذكور وتأسيس مركز تأهيل للمعلمات وتوجيه ٧٥ من مناهج الدورات الصيفية للحصول على اجازة التعليم وتأسيس مراكز لتوفير الدروس المسائيه المعتمدة وتقديم التسهيلات الممكنة لمعلمي ومعلمات المدارس الثانوية على اكمال تعليمهم بالمراسلة والدورات الصيفية والبعثات والافادة من موارد الجامعـــات واجـــازة معلمي ومعلمات معاهد المعلمين والمعلمات عن طريق زيادة عدد البعثات واعطائهم اجازات دراسيـــة وتشجيع الدورات الصيفية للدراسات العليا ورفع المؤهلات العلمية للموظفين المهنيين في الوزارة عن طريق الدورات التربوية المحلية والدورات الصيفية والبعثات

٣ ــ توحيد وتوسيع معاهد المعلمين والمعلمات الستة عن طريق توحيد هذه المعاهد في معهدين للمعلمين في عمان وحواره ومعهدين للمعلمات في رام الله وعجلــون وزيادة سعتها وتوسيع كلية الحســين الزراعية عن طريق تأسيس دائرة ذات برنامج مدته سنتان لتخريج معلمي علوم للمرحلة الاعداديه والاستمرار في اعداد معلمين زراعيين للمرحلة الاعدادية ومرشدين زراعيين وتوسيع مجمـــوع الانتساب للكلية وزيادة عدد المعلمين وتخريج معلمات علوم في معهد المعلـــمات في رام الله عن طريق اعداد برنامج لمعدات ومختبرات جديدة في المعهد المذكور ومنح علاوات خاصـــة لمعلمي معاهد المعلمين والمعلمات حسب مؤهلاتهم العلمية وتعيين لجنة ارتباط ثقافية خاصة تعمل عـــلى جعل الساعات المعتمدة المكتسبة في معاهد المعلمين والمعلمات الاردنية قابلة للتحويل الى الجامعات العربية والجامعات الاخرى في المنطقة .



٤ ـ اعادة تنظيم وزارة التربية والتعليم عن طريق اصدار نظام لتشكيلات الوزارة ونظام لتشكيلات مكاتب المديرين حتى يتمكن الجهاز الاداري من تنفيذ هذا البرنامج والتكبير في اصدار تقرير اللجنة العليا للمناهج والكتب المدرسية حتى يتسنى انجاز طرح الكتب المدرسية للتأليف ثم طبعها وتوزيعها في آذار من كل سنة .

٥ ـ اعداد برنامج لشراء اراضي تشيد عليها ابنية مدرسية عن طريق رصد اموال في الموازنة السنوية لشراء الاراضي المطلوبة وانشاء ابنية مدرسية جديدة عن طريق الانفاق الرأسمالي ووضع مواصفات الابنية وطرحها للمستثمرين في القطاع الخاص من اجل المناقصة عليها واختيار ارخص العطاءات واستئجار الابنية بعد اتمام بنائها بموجب عقود طويلة الاجل مع حق الخيار بالشراء .

٦ ـ اتمام وتوسيع المدرستين الثانويتين الصناعيتين في القدس ونابلس وتوسيع المدرسة الثانوية الصناعية في اربد عن عريق رصد الاموال اللازمة وتجميد التعليم الثانوي الاكاديمي وتنويع وتوسيع التعليم المهني بدلا منه عن طريق تحويل معهد المعلمين في بيت حنينا الى معهد عال لادارة الاعمال وفتح مدرسة زراعية في كل من الحصن ووادي اليابس وتوسيع المدارس الزراعية الموجودة في العروب والربة والشوبك وتأسيس مدرسة صناعية في الزرقاء وتأسيس مدرسة ثانوية مهنية للبنات في عمان واخرى في القدس .

٧ ـ تدشين برنامج للصحة المدرسية تقوم به ممرضات في كل لواء تحت اشراف طبيب في الوزارة واضافة عدد من الاطباء بعد ذلك وتلبية حاجات الطلبة الثقافية والاجتماعية والبدنية عن طريق تنفيذ مشاريع تجريبية في التربية البدنية والموسيقى والفنون والمسرح واضافة مادة التخصص والتربية الفنية وتأسيس معهد اخر خاص لتخريج معلمين في التربية البدنية للمرحلة الالزامية وتخفيض عدد الاميين البالغين عن طريق فتح عدد من المراكز التعليمية لهم تستفيد من الهيئات التدريسية الموجودة التي سيطلب اليها القيام بتدريس ساعات اضافية في مقابل علاوات اضافية .

١٢ـ الصحة العامة

يشتمل قطاع الصحة العامة الاقتراحات التالية :

١ ـ المستشفيات ، زيادة نسبة الاسرة من ٥ر١٩ سريرا لكل ١٠٠٠٠ نسمة عام ١٩٦٣ الى ٢٥ سريرا في عام ١٩٧٠ وذلك ببناء تسعة مستشفيات حكومية جديدة تضم ٨٩٥ سريرا بالاضافة الى زيادة عدد الاسرة الخصوصية ب ٤١٤ سريرا . هذا مع العلم بان المستشفيات العسكرية ستقوم بخدمة ثلاثمائة الف مواطن في سنة ١٩٧٠ .

٢ ـ المراكز الصحية ، بناء اربعة عشر مركزا صحيا في الاقضية تقوم باعمال الفحوص المخبرية وبعمليات جراحية اضطرارية وباعمال العيادة العامة وسيضم كل مركز ما بين ٤ ـ ٦ اسرة لحالات الطوارىء وسيارة اسعاف وسيقوم المركز ايضا بخدمة حالات السل وباعمال مراكز الطفولة والامومة وستوزع هذه المراكز على مختلف المناطق في المملكة حسب الحاجة .

٣ ـ المدارس الصحية ، توسيع المدارس الصحية الحالية كمدرسة التمريض التي تستوعب ٨٠ طالبة وبناء مدرسة للتمريض العملي وتوسيع وبناء مدرسة القابلات ومدرسة المرشدين الصحيين ومدرسة العمال الصحيين .

٤ ـ استئصال السل ، اضافة ٢٥ سريرا لمستشفى عمان السل .

٥ ـ المحاجر الصحية ، انشاء محاجر صحية على جميع معابر الحدود الاردنية كالاجفور والرمثا وميناء العقبة ومطار عمان ومطار القدس .

٦ ـ استئصال الملاريا ، لا يزال العمل قائما في هذا المشروع ويتوقع انتهاء الاتفاقية مع وكالة الانماء الدولية الاميركية لهذا المشروع في سنة ١٩٦٧ / ١٩٦٨ ومن ثم ستضم اعمال هذا المشروع لوزارة الصحة .

٧ ـ الموظفون الاضافيون ، تعاني وزارة الصحة حالياً نقصاً في موظفيها وسيتم تغطية قسم من هذا النقص في حلول سنة ١٩٧٠ من خريجي مدارس الصحة المحلية .
ويشمل هذا القسم من الوظفين مهندسين صحيين وموظفى صحة البيئة ومفتشين صحيين وعمال صحيين وممرضات صحة عامة وقابلات .

٨ ـ اعادة تنظيم وزارة الصحة ، اجراء دراسة شاملة لوزارة الصحة بغية اعادة تنظيمها ويتولى هذه الدراسة فريق من الفنيين يتألف من موظف كبير من وزارة الصحة وخبير اجنبي ويحتاج هذا الفريق لثمانية اشهر حتى ينهي دراساته ويقدم تقريره .

٩ ـ التدريب في الخارج ، تخصيص منح دراسية لتدريب موظفين ذوي مستويات عالية تقدمها منظمات اجنبية لغاية سنة ١٩٧٠ / ١٩٧١ بحيث تفي باحتياجات الوزارة .

١٣ ـ الاسكان والمباني الحكومية

مؤسسة الاسكان

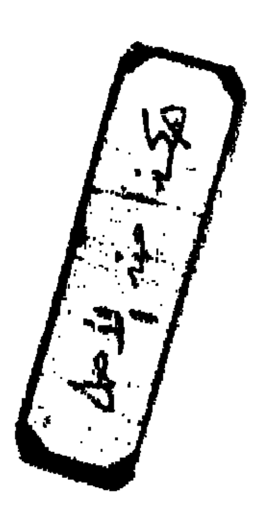
تنشأ هذه المؤسسة في سنة ١٩٦٦ على ان يكون لها استقلالها القانوني ولها رئيسها ومديروها الذين يمثلون المصالح المختلفة ذوات العلاقة بالاسكان . ومن اهم اهداف هذه المؤسسة ما يلي : ـ

١ ـ تحضير مخططات للمساكن لتضعها بسعر الكلفة تحت تصرف المالكين .

٢ ـ المساعدة في تنظيم وتمويل عملية بناء المساكن لذوى الدخل المتوسط .

٣ ـ منح القروض الى موظفي الدولة ممن يبلغ دخلهم حداً معيناً وبفائدة اقصاها ٥ر٧٪ على ان تستعمل هذه الفوائد لتمويل انشاء مساكن اخرى .

٤ ـ بناء عدد محدد من المساكن كل سنة من سنوات البرنامج بالاضافة الى المساكن التي تقوم الجمعيات التعاونية بانشائها في اولى سنوات البرنامج . ويتم تمويل هذه المؤسسة عن طريق القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومن قروض اجنبية ؛





الابنية الحـــكومية

لقد دلت موازنة ١٩٦٣ / ١٩٦٤ على ان حوالي ٣٩٥ الف دينار قد خصصت لايجارات الابنية الحكومية المستخدمة للأغراض الادارية وغيرها . هذا وضع برنامج للأبنية الحكومية يكون من اهم اهدافه : —

١ — توفير ابنية صالحة لوزارات الحكومة ودوائرها بأقل كلفة ممكنة .

٢ — ايجاد مخطط طويل الأجل للأبنية الحكومية وانشاء نواة بسيطة لمجمع حكومي في عمان على ان تقوم وزارة الاشغال العامة ومجلس الاعمار بوضع هذا المخطط . وعلى الحكومة ان تستمر في استئجار الأبنية الحكومية لعدة سنوات مقبلة لعدم توفر المال الكافي لتمويل هذا البرنامج في الوقت الحاضر .

١٤ الشؤون الاجتماعية والعمل والتعاون

يضم هذا البرنامج المشاريع التالية : —

١ — العائلات البديلة ، دور الاطفال ، دور الحضانة

أ — وضع عـــدد من الاطفال المشردين او من تعجز اسرهم عن توفير ضرورات الحياة لهم بين عائلات ميسورة الحال .

ب — انشاء دور للأطفال .

جـ — انشاء دور للحضانة .

٢ — دور التوقيف والاعتقال ، مدارس اصلاحية للاولاد ، نوادي احداث ونوادي للبنـــات

أ — انشاء دار توقيف اضافية للاولاد

ب — انشاء مدرستين اصلاحيتين للاولاد

جـ — انشاء نوادي للاحداث

د — انشاء نوادي للبنات

هـ — انشاء بيوت ومخيمات للشباب

٣ — مراكز اجتماعية في المدن ، مكاتب ارشاد للمواطنين

انشاء مركز اجتماعي واحد وانشاء مكتبين لارشاد المواطنين .

٤ — مدارس الاطفال الصم البكم ، دور للمسنين ، دور المكفوفات ، دور رعاية وتأهيل المنحرفات مدارس المتخلفين عقليا ، مدارس ذوي العاهات

أ — تتضمن تنمية هذا القطاع البرامج التالية -

أ — انشاء مدرسة للاطفال الصم البكم

ب — انشاء دارين للمسنين

جـ — انشاء دار للمكفوفات

د — انشاء دار لرعاية وتأهيل المنحرفات

هـ — انشاء مدرسة للمتخلفين عقليا

و — انشاء مدرسة لذوي العاهات

٥ — معهد تدريب العاملين الاجتماعيين ، المساعدات المالية ، برنامج التاهيل قسم الابحاث ، الادارة والسفر وشراء السيارات ، التدريب في الخارج

انشاء معهد يضم في سنته الثانية ١٢٠ متدربا .

٦ — شؤون العمـــل

ستقوم دائرة العمل بتنفيذ قانون العمل والعمال المعدل مما يستدعي انشاء اقسام جديدة وزيادة عدد الموظفين التابعين لهذه الدائرة . كما ستقوم بتدريب موظفين سنويا خلال مدة البرنامج . كما سينشأ معهد تدريبي فني للعمال بحيث ينتهي بناؤه وتجهيزه في عام ١٩٧٠ :

٧ — الحركـة التعاونيـــة

تهدف الحركة التعاونية الى ما يلي —

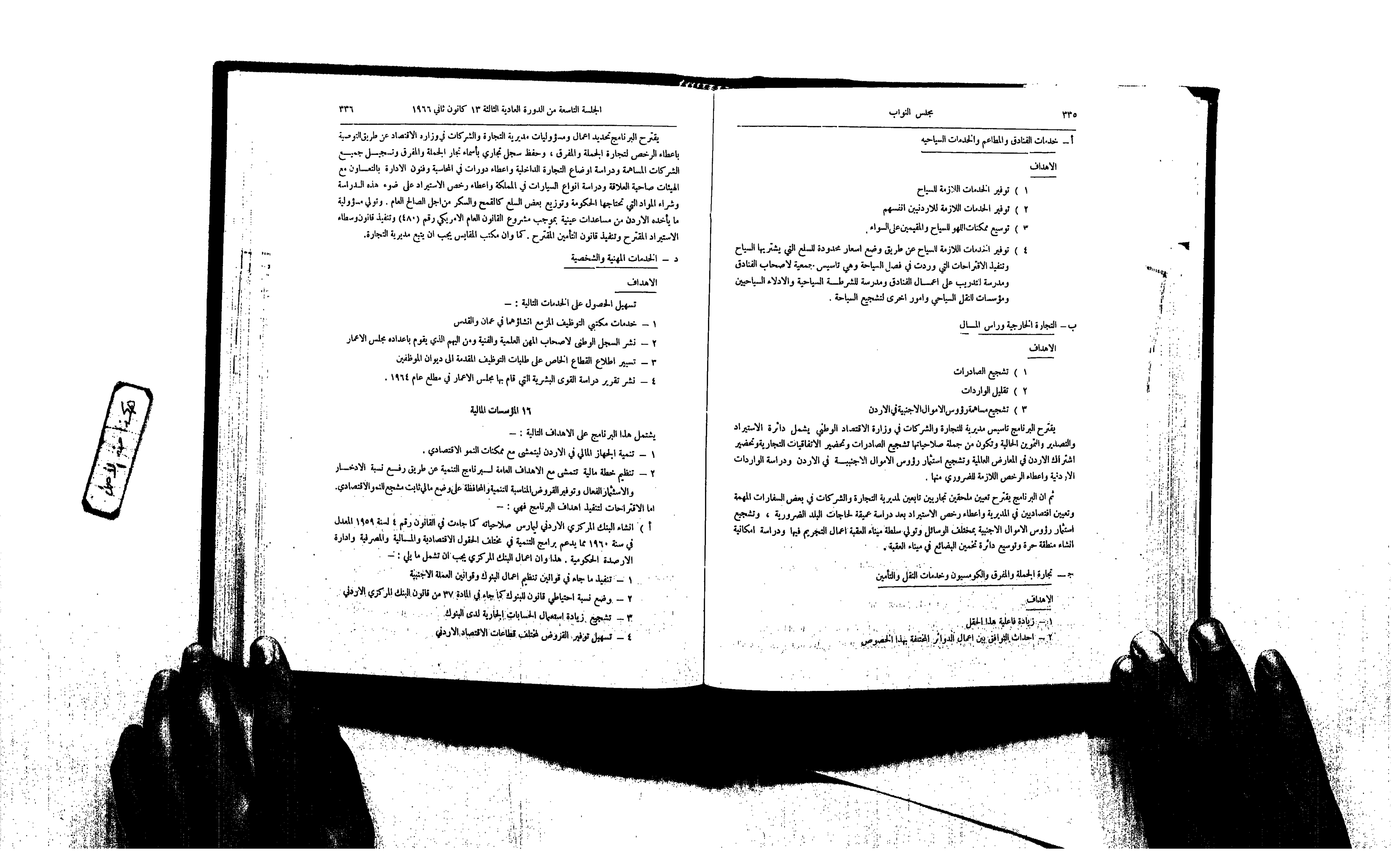
أ — تجشيع تاليف جمعيات تعاونية مهنية وتوسيع الجمعيات الحالية

ب — تشكيل جمعيات تعاونية سكنية جديدة

جـ — تشجيع الجمعيات التعاونية الاخرى غير الزراعية .

١٥ — التجارة والخدمات

يشمل هذا البرنامج حقول خدمات الفنادق والمطاعم والملاهي وخدمات السياحة ، كما يشمل الاستيراد والتصدير والبيع بالجملة والمفرق واعمال الكومسيون والنقل والتامين والخدمات المهنية والشخصية والاهلية .



أ ــ خدمات الفنادق والمطاعم والخدمات السياحيه

الاهداف

١) توفير الخدمات اللازمة للسياح

٢) توفير الخدمات اللازمة للاردنيين انفسهم

٣) توسيع ممكنات اللهو للسياح والمقيمين على السواء .

٤) توفير الخدمات اللازمة لاسياح عن طريق وضع اسعار محدودة للسلع التي يشتريها السياح وتنفيذ الاقتراحات التي وردت في فصل السياحة وهي تاسيس جمعية لاصحاب الفنادق ومدرسة لتدريب على اعمـــال الفنادق ومدرسة للشرطـــة السياحية والادلاء السياحيين ومؤسسات للنقل السياحي وامور اخرى لتشجيع السياحة .

ب ــ التجارة الخارجية وراس المـــال

الاهداف

١) تشجيع الصادرات

٢) تقليل الواردات

٣) تشجيع مساهمة رؤوس الاموال الاجنبية في الاردن

يقترح البرنامج تاسيس مديرية للتجارة والشركات في وزارة الاقتصاد الوطني يشمل دائرة الاستيراد والتصدير والتموين الحالية وتكون من جملة صلاحياتها تشجيع الصادرات وتحضير الاتفاقيات التجارية وتحضير اشتراك الاردن في المعارض العالمية وتشجيع استثمار رؤوس الاموال الاجنبيـــة في الاردن ودراسة الواردات الاردنية واعطاء الرخص اللازمة للضروري منها .

ثم ان البرنامج يقترح تعيين ملحقين تجاريين تابعين لمديرية التجارة والشركات في بعض السفارات المهمة وتعيين اقتصاديين في المديرية واعطاء رخص الاستيراد بعد دراسة عميقة لحاجات البلد الضرورية ، وتشجيع استثمار رؤوس الاموال الاجنبية بمختلف الوسائل وتولي سلطة ميناء العقبة اعمال التجريم فيها ودراسة امكانية انشاء منطقة حرة وتوسيع دائرة تخمين البضائع في ميناء العقبة .

جـ ــ تجارة الجملة والمفرق والكومسيون وخدمات النقل والتأمين

الاهداف

١ ــ زيادة فاعلية هذا الحقل .

٢ ــ احداث التوافق بين اعمال الدوائر المختفة بهذا الخصوص

يقترح البرنامج تحديد اعمال ومسؤوليات مديرية التجارة والشركات في وزارة الاقتصاد عن طريق التوصية باعطاء الرخص لتجارة الجملة والمفرق ، وحفظ سجل تجاري بأسماء تجار الجملة والمفرق وتسجيـــل جميـــع الشركات المساهمة ودراسة اوضاع التجارة الداخلية واعطاء دورات في المحاسبة وفنون الادارة بالتعـــاون مع الهيئات صاحبة العلاقة ودراسة انواع السيارات في المملكة واعطاء رخص الاستيراد على ضوء هذه الدراسة وشراء المواد التي تحتاجها الحكومة وتوزيع بعض السلع كالقمح والسكر من اجل الصالح العام . وتولي مسؤولية ما يأخذه الاردن من مساعدات عينية بموجب مشروع القانون العام الامريكي رقم (٤٨٠) وتنفيذ قانون وسطاء الاستيراد المقترح وتنفيذ قانون التأمين المقترح . كما وان مكتب المقايس يجب ان يتبع مديرية التجارة.

د ــ الخدمات المهنية والشخصية

الاهداف

تسهيل الحصول على الخدمات التالية : ــ

١ ــ خدمات مكتبي التوظيف المزمع انشاؤهما في عمان والقدس

٢ ــ نشر السجل الوطني لاصحاب المهن العلمية والفنية ومن اليهم الذي يقوم باعداده مجلس الاعمار

٣ ــ تسيير اطلاع القطاع الخاص على طلبات التوظيف المقدمة الى ديوان الموظفين

٤ ــ نشر تقرير دراسة القوى البشرية التي قام بها مجلس الاعمار في مطلع عام ١٩٦٤ .

١٦ المؤسسات المالية

يشتمل هذا البرنامج على الاهداف التالية : ــ

١ ــ تنمية الجهاز المالي في الاردن ليتمشى مع ممكنات النمو الاقتصادي .

٢ ــ تنظيم خطة مالية تتمشى مع الاهداف العامة لـــبرنامج التنمية عن طريق رفـــع نسبة الادخـــار والاستثمار الفعال وتوفير القروض المناسبة للتنمية والمحافظة على وضع مالي ثابت مشجع للنمو الاقتصادي.

اما الاقتراحات لتنفيذ اهداف البرنامج فهي : ــ

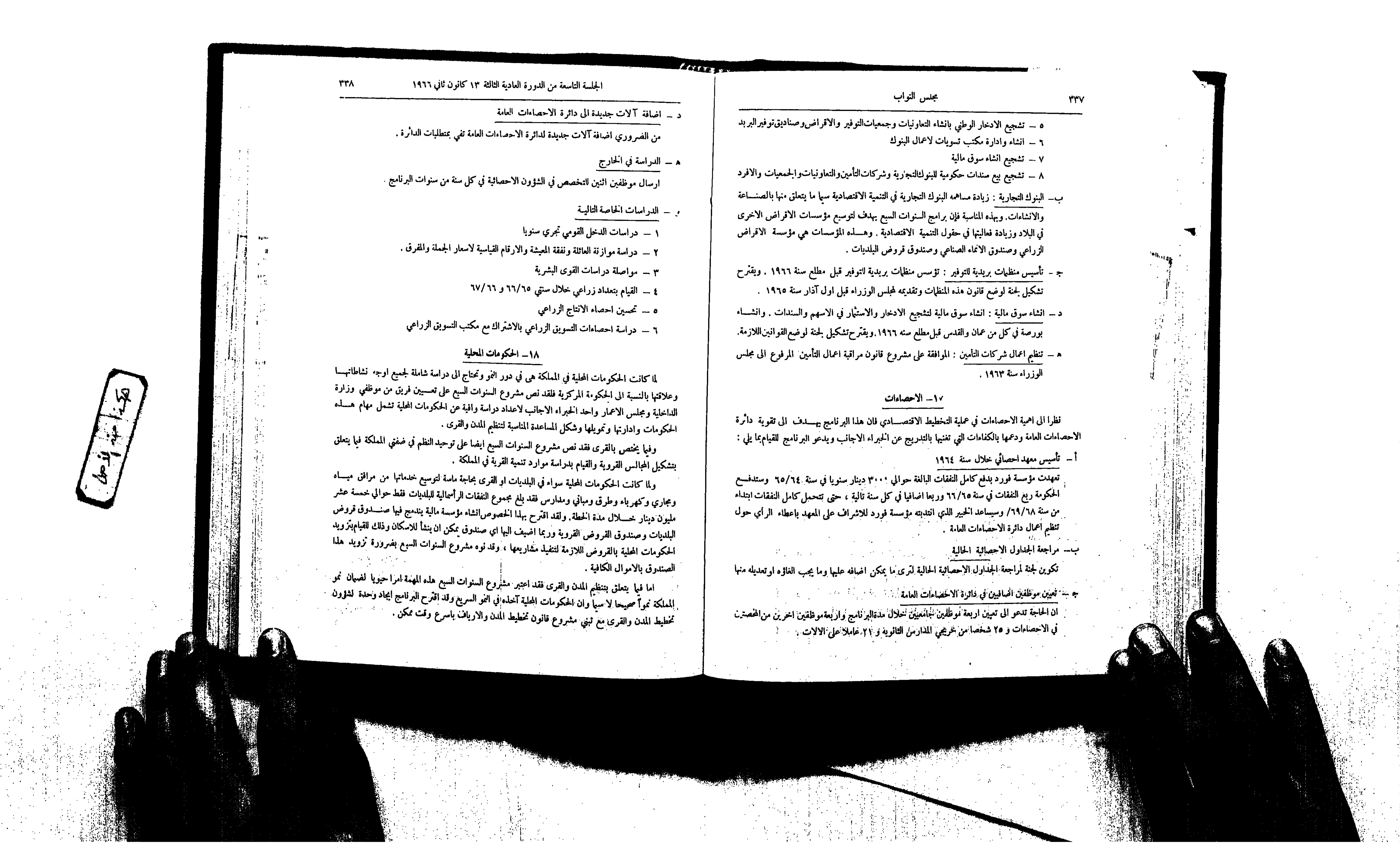
أ) انشاء البنك المركزي الاردني ليمارس صلاحياته كما جاءت في القانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل في سنة ١٩٦٠ مما يدعم برامج التنمية في مختلف الحقول الاقتصادية والمـــالية والمصرفية وادارة الارصدة الحكومية . هذا وان اعمال البنك المركزي يجب ان تشمل ما يلي : ــ

١ ــ تنفيذ ما جاء في قوانين تنظيم اعمال البنوك وقوانين العملة الاجنبية

٢ ــ وضع نسبة احتياطي قانون للبنوك كما جاء في المادة ٣٧ من قانون البنك المركزي الاردني

٣ ــ تشجيع زيادة استعمال الحسابات الجارية لدى البنوك

٤ ــ تسهيل توفير القروض لمختلف قطاعات الاقتصاد الاردني



٥ — تشجيع الادخار الوطني بانشاء التعاونيات وجمعيات التوفير والاقراض وصناديق توفير البريد
٦ — انشاء وادارة مكتب تسويات لاعمال البنوك
٧ — تشجيع انشاء سوق مالية
٨ — تشجيع بيع سندات حكومية للبنوك التجارية وشركات التأمين والتعاونيات والجمعيات والافرد

ب — البنوك التجارية : زيادة مساهمه البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية سيما ما يتعلق منها بالصناعة والانشاءات. وبهذه المناسبة فإن برامج السنوات السبع يهدف لتوسيع مؤسسات الاقراض الاخرى في البلاد وزيادة فعاليتها في حقول التنمية الاقتصادية . وهذه المؤسسات هي مؤسسة الاقراض الزراعي وصندوق الانماء الصناعي وصندوق قروض البلديات .

ج — تأسيس منظمات بريدية للتوفير : تؤسس منظمات بريدية للتوفير قبل مطلع سنة ١٩٦٦ . ويقترح تشكيل لجنة لوضع قانون هذه المنظمات وتقديمه لمجلس الوزراء قبل اول آذار سنة ١٩٦٥ .

د — انشاء سوق مالية : انشاء سوق مالية لتشجيع الادخار والاستثمار في الاسهم والسندات . وانشاء بورصة في كل من عمان والقدس قبل مطلع سنه ١٩٦٦. ويقترح تشكيل لجنة لوضع القوانين اللازمة.

هـ — تنظيم اعمال شركات التأمين : الموافقة على مشروع قانون مراقبة اعمال التأمين المرفوع الى مجلس الوزراء سنة ١٩٦٣ .

١٧ — الاحصاءات

نظرا الى اهمية الاحصاءات في عملية التخطيط الاقتصادي فان هذا البرنامج يهدف الى تقوية دائرة الاحصاءات العامة ودعمها بالكفاءات التي تغنيها بالتدريج عن الخبراء الاجانب ويدعو البرنامج للقيام بما يلي :

أ — تأسيس معهد احصائي خلال سنة ١٩٦٤

تعهدت مؤسسة فورد بدفع كامل النفقات البالغة حوالي ٣٠٠٠ دينار سنويا في سنة ٦٥/٦٤ وستدفع الحكومة ربع النفقات في سنة ٦٦/٦٥ وربعا اضافيا في كل سنة تالية ، حتى تتحمل كامل النفقات ابتداء من سنة ٦٩/٦٨/ وسيساعد الخبير الذي انتدبته مؤسسة فورد للاشراف على المعهد باعطاء الرأي حول تنظيم اعمال دائرة الاحصاءات العامة .

ب — مراجعة الجداول الاحصائية الحالية

تكوين لجنة لمراجعة الجداول الاحصائية الحالية لترى ما يمكن اضافه عليها وما يجب الغاؤه اوتعديله منها

جـ — تعيين موظفين اضافيين في دائرة الاحصاءات العامة

ان الحاجة تدعو الى تعيين اربعة موظفين جامعيين خلال مدة البرنامج واربعة موظفين اخرين من المختصين في الاحصاءات و ٢٥ شخصا من خريجي المدارس الثانوية و ٢١ عاملا على الالات .

د — اضافة آلات جديدة الى دائرة الاحصاءات العامة

من الضروري اضافة آلات جديدة لدائرة الاحصاءات العامة تفي بمتطلبات الدائرة .

هـ — الدراسة في الخارج

ارسال موظفين اثنين للتخصص في الشؤون الاحصائية في كل سنة من سنوات البرنامج .

و — الدراسات الخاصة التالية

١ — دراسات الدخل القومي تجري سنويا
٢ — دراسة موازنة العائلة ونفقة المعيشة والارقام القياسية لاسعار الجملة والمفرق .
٣ — مواصلة دراسات القوى البشرية
٤ — القيام بتعداد زراعي خلال سنتي ٦٦/٦٥ و ٦٧/٦٦
٥ — تحسين احصاء الانتاج الزراعي
٦ — دراسة احصاءات التسويق الزراعي بالاشتراك مع مكتب التسويق الزراعي

١٨ — الحكومات المحلية

لما كانت الحكومات المحلية في المملكة هي في دور النمو وتحتاج الى دراسة شاملة لجميع اوجه نشاطاتها وعلاقتها بالنسبة الى الحكومة المركزية فلقد نص مشروع السنوات السبع على تعيين فريق من موظفي وزارة الداخلية ومجلس الاعمار واحد الخبراء الاجانب لاعداد دراسة وافية عن الحكومات المحلية تشمل مهام هذه الحكومات وادارتها وتمويلها وشكل المساعدة المناسبة لتنظيم المدن والقرى .

وفيما يختص بالقرى فقد نص مشروع السنوات السبع ايضا على توحيد النظم في ضفتي المملكة فيما يتعلق بتشكيل المجالس القروية والقيام بدراسة موارد تنمية القرية في المملكة .

ولما كانت الحكومات المحلية سواء في البلديات او القرى بحاجة ماسة لتوسيع خدماتها من مرافق مياه ومجاري وكهرباء وطرق ومباني ومدارس فقد بلغ مجموع النفقات الرأسمالية للبلديات فقط حوالي خمسة عشر مليون دينار خلال مدة الخطة. ولقد اقترح بهذا الخصوص انشاء مؤسسة مالية يندمج فيها صندوق قروض البلديات وصندوق القروض القروية وربما اضيف اليها اي صندوق يمكن ان ينشأ للاسكان وذلك للقيام بتزويد الحكومات المحلية بالقروض اللازمة لتنفيذ مشاريعها ، وقد نوه مشروع السنوات السبع بضرورة تزويد هذا الصندوق بالاموال الكافية .

اما فيما يتعلق بتنظيم المدن والقرى فقد اعتبر مشروع السنوات السبع هذه المهمة امرا حيويا لضمان نمو المملكة نموا صحيحا لا سيما وان الحكومات المحلية آخذه في النمو السريع ولقد اقترح البرنامج ايجاد وحدة لشؤون تخطيط المدن والقرى مع تبني مشروع قانون تخطيط المدن والارياف باسرع وقت ممكن .

دولة رئيس الوزراء ووزير الدفاع :

هذه الوثيقة المساة برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ٦٤ – ٧٠ الذي بدأ منذ سبع سنوات فاحياناً يطبق وأحياناً يهمل ، كانت عبارة عن وثيقة موجودة حره الحكومات تذهب بها يميناً او شمالا ، فحتى يكون مشروع يجب ان نتفهمه ونسأل ونستفسر عنه الخ لان هذه الخطوة اهم خطوة اقتصادية من حيث التخطيط الاقتصادي .

كثير من الميزانيات في المستقبل ستناقش من خلال هذا البرنامج بدل العكس ، فطبيعة الحال من ناحية فقهية يمكننا عن عرضه على المجلس ، لكن من ناحية واقعية بصفتنا مواطنين يهمنا جميعاً ان نعرف ما به وكل من له سؤال يسأله .

السيد ملحيس : نائب نابلس

هل يعني انه لا يجوز للنواب ان يبدوا بملاحظاتهم . ؟

الرئيس :

لا مانع .

السيد الحسيني : نائب القدس

هل هناك امكانية توزيع المشروع علينا . ؟

دولة رئيس الوزراء ووزير الدفاع :

لا يوجد وسنطبعه ونوزعه ، وفي الوقت الحاضر ليس لدينا سوى هذا الملخص .

(ج)

الامين العام :

الرقم ٢/١٧/١٧٨

التاريخ ١٩٦٦/١/٦

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتاب معاليكم رقم ٣/٢٧/نواب/٢٠٢٢٢/٥ تاريخ ١٩٦٥/١١/٢٣ حول اقتراح برغبة رقم (٩) المقدم من النائب السيد – ابراهيم كريشان حول موضوع مستنبت معان الزراعي .

لقد دلت الدراسات ونتائج تحليل التربة على عدم صلاحية المنطقة التي اقترح اقامة المحطة عليها للغاية المطلوبة (ارفق طيه نسخة من التقرير الخاص بذلك) وستنظر الوزارة في انتحاب قطعة اصلح من الحالية ان كان ذلك متوفراً لاقامة المحطة عليها .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترم

وزير الزراعة

اسماعيل حجازي

دراسة التقرير المتعلق

بالمحطة الزراعية المقترحه لبلدة معان

استنادا الى نتائج تحليل عينات التربة والمياه في المنطقة المقترح تأسيس محطة زراعية عليها في معان والمقدمة من قبل مدير البحث العلمي بالوكالة في كتابه رقم ع /٤٩/٢٠٩٣ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٧ والى الاختبارات والملاحظات الحقلية في الموقع فاننا نرى عدم اقامة المحطة في الموقع المذكور للأسباب الفنية التالية : –

١) ان كمية المياه محدودة (لا تسكفي لا كثر من ٣٠ دونماً) ومن الدرجه الثالثه من حيث النوعية .

٢) تدل نتائج تحاليل التربة على ان نسبة الاملاح بها عالية جداً بحيث تعتبر هذه الارض من الصنف السادس الذي يعتبر غير صالح للزراعة وفقاً للمواصفات الدولية .

٣) ان عنصر الصوديوم المتبادل عال جداً (١١ – ٣٥) ويؤدي الى خلق مشاكل زراعية كثيرة في المستقبل .

٤) بالاضافة الى ان الصفات الكيماوية للتربة تدل على عدم صلاحيتها للزراعة فقد دلت عمليات الحفر على وجود طبقة صماء غير قابلة لنفاذية الماء او جذور النباتات وهذه الطبقة مجهولة السماكة وتتراوح في بعدها عن السطح فيما بين صفر الى ٧٥ سم مما يجعل تصريف المياه معدوماً وبالتالي الى عدم قابليتها للزراعة من هذه الناحية ايضاً .

ولذا فاننا نقترح عدم اتخاذ اية اجراءات نحو تنفيذ هذا المشروع في الموقع المذكور ونرى تأليف لجنة خاصة لاختيار موقع اصلح اذا امكن توفر ذلك في المنطقة وفيما اذا كانت الحاجة الى انشاء مثل هذه المحطة لا تزال قائمة .

الدكتور سعيد شموط	الدكتور سامي الصناع
اخصائي تربة	اخصائي بيئة نباتية

السيد كريشان نائب معان :

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

بعد ان استمعت الى جواب معالي وزير الزراعة المبني على تقرير بعض الأخصائيين من مهندسي الزراعه اتضح ما يلي :

ان مضمون التقرير الذي اعتمد معالي وزير الزراعة ينم عن عدم اهتمام المسئولين في الزراعة بامر انجاز هذا المشروع الذي تتطلبه حاجة اللواء الملحة ويتعارض والسياسة البناءة التي اختطتها هذه الحكومة الرشيدة والهادفة لاعمار البلاد وتطويرها ورفع مستوى المعيشة بين ابنائها والتي التزمت بتنفيذها ومن اهمها اعطاء الاولوية في العمل والبناء الى الألوية المتخلفة لانعاشها وتقدمها لتواكب بتطورها بقية الألوية التي عمها البناء والإعمار . اما الاسباب والاعذار التي تذرع بها وزارة الزراعة فجاءت ويا للأسف غير محققة للآمال ومثبطة للعزائم وتشل حركة النشاط الزراعي وتطوره في هذا اللواء الذي يفتقر الى الشيء الكثير من بذل المساعي والجهود والعناية للقضاء على آثار التخلف والجمود التي هيمنت عليه حين من الدهر نتيجة الاهمال .

لقد جاء في التقرير الآنف الذكر ان الأسباب التي تعيق وتحول دون اقامة هذا المشروع منها – ١ – عدم وجود ماء كافي ٢ – عدم صلاح التربة فردي على ذلك : ان الماء قد تفجر في البئر الارتوازي التي تم حفره في مواقع القاع غربي مدينة معان والذى اعلن عنه مدير سلطة المياه حيث صرح بأن الترتيبات قد اتخذت لمد الانابيب من البئر المذكور وايصالها لمدينة معان لسحب الماء وتزويد السكان بما يحتاجونه للشرب والزراعة وسيتم العمل به لغاية شهر نيسان المقبل وبذلك يكون السبب الاول قد زال . واما ردي على عدم صلاح تربة الموقع الحالي : فلو ان المسئولين اجروا البحث في مكان آخر حول مدينة معان لا شك فانهم سيعثروا على تربة صالحة لاقامة المحطة الزراعية المنوي انشائها . ولو تلطف معاليه وطلب مني مرافقة اللجنة لانتخاب المكان المناسب لفعلت ذلك وبذلك يمكن التغلب على هذه العقبة . ولهذا لم يبق مجال لمعذرة او تبرير .

للأسباب التي اوضحتها فاني أهيب بدولة الرئيس الذي عرف بحماسه ونشاطه واندفاعه لأقامة المشاريع الحية النامية ولا سيما في الألوية المتخلفة ودعمها بكل قواه والتغلب على الصعاب التي تعيق وتجابه حركة البناء والتقدم بأن يتولى بشخصه متابعة تنفيذ هذا المشروع وابرازه لحيز الوجود علماً بأنه قد رصد له مبلغ (٥٠٠٠) دينار في العام الماضي ولكنه تعثر

لاسباب غير معروفة . واني على ثقة بأن معالي وزير الزراعة سيعيد النظر بايفاد لجنة خبراء زراعيين لمعان وتحديـــد المكان المناسب لاقامـــة المشروع واننـــا لمنتظرون وشكراً .

وزير الزراعـــة :

الواقع ان جناب النائب المحترم قـــد زارني في مكتبي بوزارة الزراعة قبل ان يتقدم بهـــذا السؤال واوضحت له بالتفصيل عن عدم امكانية وجود هذا المستنبت بالمكان الذي اشار اليه ، فالارض تبلـــغ مساحتها (٢٠٠) دونم اجري عليها فحوص دقيقـــة جدا من نواحي فنية وعلميه وقد اخذ منها ٦٧ نموذجا للفحص، وظهر نتيجة الفحص ان هذه الارض يمكن ان تكون مركزاً لاستخراج الاملاح – مش مالحة فقط – مركزاً لاستخراج الأملاح .

استغرب كيف ان النائب الكريم يشك في امكانية الفحص او اهمال الزراعة في هـــذا الموضوع ، ان وزارة الزراعة بذلت كل جهد مستطاع ، وقد وعد النائب المحترم مرات عديدة بان نفتش له عن ارض لتكون صالحة لانشاء مستنبت عليها .

دولـــة رئيس الوزراء :

كون قطعة الارض غير صالحة ، لايعني صرف النظر عن المستنبت ، المستنبت سنجد له مكانا ، ومنذ ذلك السؤال جاء عامل جديد وهـــو قضية الماء التي تفضل عنها النائب وهذا ايضاً سيحل المشكلة .

السيد كريشان نائب معان :

شكراً .

(اخذ المجلس علماً بهـــذا الجواب)

(د)

الامين العـــام : متابعا .

الرقم ٣/٢٧ نواب ٢٥/٧

التاريخ ١٩٦٦/١/١

معالي رئيس مجلس النواب

أشير الى كتابكم رقم ٩٨٠/٦/١٧/٣ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٤ .

أبعث طيا بنسخة من كتاب معالي وزير المالية رقم أ/١٣١٣٧/١/١٧ تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٦ حول الاقتراح برغبة رقم (١٦) المقدم من النائبين السيدين علي الملكاوي ومحمد بشير الغزاوي .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء
وصفي التل

الرقم أ/١٧/١/١٣١٣٧

التاريخ ١٩٦٥/١٢/١٦

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشارة لكتاب دولتكم رقم ٢٧/٣/نواب /٦/ ٢١٠٦٦ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٦ .

كانت وزارة المالية بكتابها رقم أ/١٧/١/ ١٥٠٠٩ تاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٢ قد رفعت لمقام الرئاسة الجليلة مشروعاً لتعديل قانون التقاعد المدني ينطوي على تحقيق رغبة النائبـــين السيدين علي الملكاوي ومحمد بشير الغزاوي هذا مع الاشارة الى ان وزارة المالية كانت قد ابدت في اكثر من مناسبة معارضتها في تحميل خزانة الدولة اية التزامات تقاعدية جديدة .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام .

وزير المالية
عز الدين المفتي

الشيخ الملكاوي : نائب اربد

هذا الاقتراح تقدم ايضا على نمطه عـــدد من النواب المحترمين والجميع يطالبون باحتساب هـــذه المدة قبل التصنيف لانها في الواقع خدمة فعلية كانت قبل التصنيف فيجب على الحكومة في هذه الحالة ان تحسب هذه المدة ولو بنسبة ضئيلة جداً حتى لاتضيع هذه الخدمة على هؤلاء الموظفين .

دولة رئيس الوزراء :

يا سيدي قانون التقاعد الحالي فضفاض بشكل لاضرورة لزيادته .

(اخذ المجلس علما بالجواب)

(هـ)

الأمين العام : (متابعاً)

الرقم م أ ع ٨٧٥٢/٥١/٦٦/

التاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٩

مأمور اوقاف القدس

اطلع مجلس الاوقاف والشؤون الاسلاميـــة الاعلى على كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ٢٧/٣/نواب/٦/٢١٠٦٤ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٦ وعلى اقتراحي النائبين السيدين علي الدجاني رقم (١٣) وكامل عريقات رقم (٢٠) بخصوص مقبرتي باب الساهرة وباب الاسباط بالقدس . وتوزيـــع المصاحف على طلاب المدارس في الخطوط الامامية وعلى عموم الطلاب في المملكة اذا امكن ذلك وقرر برقم ٧/٧٥ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٢ تركيب بـــاب لمقبرة باب الاسباط لمنع دخول الحيوانات اليها علما بانه طلب من امانة القدس للعمل على ازالـــة سوق الحيوانات ونقله الى مـــكان آخر ، اما حنفية الماء فموجودة كما قرر المجلس العمل على اصلاح ما يمكن اصلاحه فوراً تنفيذاً لرغبة النائب المحترم ، وبخصوص تزويد الطلاب بالمصاحف الشريفة فان الاوقاف تزود الطلاب الذين يدرسون في المعاهد التابعة لها بالمصاحف مجاناً . اما طلاب مدارس التربية والتعليم فتزويدهم بالمصاحف من اختصاص وزارة التربـــية والتعليم فارجو اجراء المقتضى .

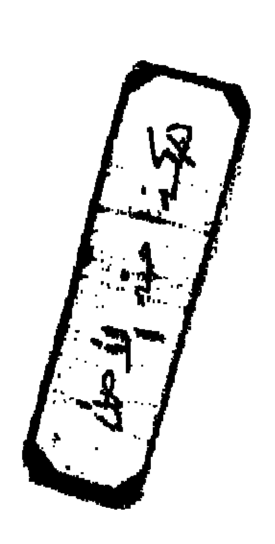
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

قاضي القضاة ورئيس مجلس الاوقاف والشؤون الاسلامية

السيد الدجاني : نائب القدس

اقدم الشكر على هذا الجواب الذي حصلت عليه واعتقد ان شيء احسن من لا شيء ان هـــذا العلاج الذي ورد ذكره في كتاب سماحـــة قاضي القضاة لا يـــكفي لمعالجة الحالـــة الرثة التي تسود المقبرتين الواقعتين في وسط المدينة بالقدس ، وكما ذكرت في اقتراحي فقد اقتطعت دائرة الاوقاف العامة قسما من مقبرة باب الساهرة وانشأت عليهـــا الابنية والمرتفعات ومن ابسط مبادىء الالتزام ان تخصص دائرة الاوقاف مبلغاً كـــافياً من الواردات التي تعود عليها لاصلاح حالـــة هاتين المقبرتين ، وكنت اتمنى لو ان الجواب جاء يقول ان الدائرة قد فوضت احـــد مهندسيها لوضـــع مشروع لاصلاح الوضع وتنفيذه فيما بعد ذلك وهذا ما ارجو ان يتم لأن المدينة بحاجة لتحسينها في المكانين المـــذكورين وشكراً .

(اخذ المجلس علما بالجواب)



(و)

الامين العام :
(متابعـاً) .

الرقم ٢٢٤١٣/٥/٩/٢٧
التاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٩

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ١٠١٣/١/٢٤/٣ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٤ .

ابعث طيا بنسخة من كتاب امين العاصمة رقم ١٤٣٠٩/٩٨١/٤٨/٧ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٢ حول الشكوى رقم (٣) المتعلقة ببناء العريف هلال مسعود للاحاطة عليا بمضمونه .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء
وصفي التل

الرقم — ١٤٣٠٩/٩٨١/٤٨/٧
تاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٢

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشير الى كتاب دولتكم رقم ٢١/٤١/٥/٩/٢٧ تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٤ والى مرفقه نسخة كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ١٠١٣/١/٢٤/٣ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٤ . بصدد الشكوى رقم (٣) المتعلقة ببناء العريف رقم ٥٧٤٣٥ السيد هلال مسعود:

ارجو ان ابين لدولتكم بأن العريف المومى اليه قام ببناء غرفة ضمن سعة الشاعر العام المار بقطعة ارض الاوقاف رقم (٥٥) في جبل النزهة دون ترخيص قانوني وقد اتخذت بحقه المخالفة اللازمة التي صدر الحكم بها من قبل المجلس العسكري الاول الدائم بتاريخ ١٩٦١/١٢/١٣ بغرامة دينار واحد وهدم الغرفة موضوع البحث لوقوعها ضمن سعة الشارع العام مع اعادة الارض الى الحالة التي كانت عليها قبل الاعتداء وذلك استنادا الى تقرير الكشف المشترك رقم ٨٠٢ تاريخ ١٩٦١/١٠/٢٥ وقد ايد عطوفة القائد العام للقوات المسلحة الاردنية هذا الحكم بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢٥ وبذلك اصبح الحكم مكتسبا الدرجة القطعية .

ونتيجة للمخابرات الجارية بين الامانة والقيادة حول تنفيذ الحكم الصادر بحق المومى اليه ، فقد تقرر هدم الغرفة المذكورة بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٨ الا ان المذكور استدعى طالبا تأجيل الهدم ليتمكن من تأمين مأوى لعياله بدلا من الغرفة المقرر هدمها ووفق له على طلبه وتقرر يوم ١٩٦٦/٢/١٢ موعدا لتنفيذ الحكم استنادا لما ذكره فان المومى اليه لا يستحق تعويضا على البناء المقرر هدمه بنتيجة حكم المحكمة العسكرية، وقد كتب الى ديوان الرئاسة بكتابي رقم ١٣٣٠٥/٩٨١/٤٨/٧ تاريخ ٩٦٥/١١/٢٩ وتقدم على اثر ذلك باستدعاء يطلب فيه السماح له ببناء جديد ضمن القطعة المذكورة بدلا من البناء المقرر هدمه ووفق له على ذلك لعدم وجود مانع لدى الامانة ودفع الرسوم المترتبة على ذلك . فارجو التكرم بالعلم .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام .

امين العاصمة
المهندس احمد فوزي

السيد العوران نائب الطفيلة رئيس اللجنة الادارية :

ارجو من عطوفة الامين العام للمجلس ابلاغ المشتكي هذا الجواب .

الرئيس :

اخذ المجلس علما بهذا الجواب وسيبلغ المشتكي.

(ز)

الامين العام : (متابعا)

الرقم ٩٢/٦/٩/٢٧
التاريخ ١٩٦٦/١/٢

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ١٠١١/١/٢٤/٣ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٤ .

ابعث طيا بنسخة من كتاب معالي وزير المالية/ الاراضي رقم ٢٠٥٠٣/٢٠/٢١/٦/١٦ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٣٠ حول الشكوى رقم (٥) المقدمة من السيد جمعه علي ابو خرمه والمتعلقة بموضوع قطعة ارضه تنازعه عليها السلطات الحكومية .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء
وصفي التل

الرقم ٢٠٥٠٣/٢٠/٢١/٦/١٦
التاريخ ٦٥/١٢/٣٠

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشير الى كتاب دولتكم رقم ٢١٤٧٦/٥/٩/٢٧ تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٣ . والى مرفقه نسخة كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ١٠١١/١/٢٤/٣ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٤ .

من الرجوع لقيود دائرة الاراضي والمساحة والمخابرات المتعلقة بطلب المدعو جمعة علي ابو خرمه ورفقاه تبين ان الارض المطالب بها هي القطعة رقم (٦) موقت الواقعة جنوب شركة كهرباء الزرقاء من اراضي عطل الرصيفه وهي ضمن المنطقة الغنية بمادة الفوسفات والتي طلبتم دولتكم الاحتفاظ بها لهذه الغاية بالاضافة الى انها تدخل ضمن المنطقة العسكرية المطلوب الاحتفاظ بها لغايات القوات المسلحة وحيث ان شركة الفوسفات قد اخرجت مؤخرا قسما من القطعة من المنطقة المطلوب الاحتفاظ بها وحيث ان دولتكم قد استثنيتم الاراضي التي بها وضع يد وحقوق تصرف من المنطقة العسكرية بكتاب دولتكم رقم ٢١٥٥٦/٥/٦٠/٤ تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٤ فسأعمل على احالة موضوع هذه الارض الى لجنة املاك الدولة في قضاء الزرقاء لدراسة الموضوع وتقديم التواصي اللازمة بهذا الشأن على ضوء الحقيقة والواقع

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام .

وزير المالية/الاراضي والمساحة

السيد العوران نائب الطفيلة :

اشكر دولة الرئيس ومعالي الوزير على هذا الاهتمام

الرئيس : اخذ المجلس علما بالجواب وسيبلغ للمشتكين

(ح)

الامين العام:

(متابعاً) .
الرقم ٢٢١٣٧/٥/٩/٢٧ .
التاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٥ .

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى نسخة كتابكم رقم ١٠٣١/١/٢٤/٣ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٤ .

أبعث طيا بنسخة من كتاب معالي وزير الداخلية رقم(٢٩١٨٣/٦/٨) تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٦ حول الشكوى رقم (٩) المقدمة من عشيرة الشنابله في المفرق والمتعلقة بموضوع محاولة عشيرة الشرفات الاستيلاء على اراضيهم بالقوة الجبرية .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء
وصفي التل

الرقم ٨ /٦ /٢٩١٨٣ .
التاريخ ١٦/٠٢/١٩٦٥ .

دولة رئيس الوزراء الافخم

أشير الى كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٣/٢٤/١/١٠٣١ تاريخ ٤/١٢/١٩٦٥ المرسل نسخه منه لدولتكم مباشرة بشأن الشكوى المقدمة من عشيرة الشنابله في المفرق التي يشكون فيها من عشيرة الشرفات لمحاولتها الاستيلاء على اراضيهم ، وارجو ان انهي لدولتكم بان الشنابلة في الاصل من عربان سوريا وكان شيخهم نو ف السعيد يقيم في الاردن منذ عام ١٩٤٠ وباشر باحياء قطع من الاراضي لا تزيد اكبرها عن خمسماية دونم ولدى استطلاع راى مدير الامن العام حول هذه الشكوى اعلمني بانه اطلع على ايصالات — مؤرخة في سنة ١٩٥٧ تشعر بان الشنابلة دفعوا من يد نواف السعيد اجور حراثة الارض بواسطة التراكتورات وفي عام ١٩٥٧ نزح نواف المذكور مع عدد من اقربائه الخاصين الى سوريا وحاول من بقي من الشنابلة ان يستغلوا الارض ولكنهم اوقفوا عنها حسب مقتضيات الظروف في ذلك الوقت . وقد شعر الشنابلة مؤخرا بان ايدى الشرفات امتدت الى هذه الارض فأخذوا يقدمون الشكاوى وعلى أثر صدور قانون املاك الدولة الاخير فقد اوعز مدير الامن العام بمنع اي شخص عن حراثة الارض الشرقية ولا سيما الواقعة جنوبي طريق اسفلت المفرق / اجفور لتبقى مراع من جهة ومرمى لاهداف الطائرات من جهة اخرى بعد تحديد حاجة سلاح الجو الملكي الاردني منها وكان منع الجميع من التصرف بتلك الاراضي ساريا قبل صدور القانون الاخير . وانصافا للجميع فقد كتبت لمعالي وزير المالية الاراضي والمساحة بموجب كتابي رقم ٨/٦/٢٧٥٤٣ تاريخ ٢٥/١١/١٩٦٥ ان يوعز بالتريث بتفويض تلك الاراضي حتى تحدد حاجة الجيش وتراعي مصلحة المراعي وما زاد وصلح من هذه الاراضي للزراعة يمكن تقسيمه على المستحقين بالدرجة الاولى وبعد الاستئناس برأى الخبراء لتعيين الاحوج والاحق من تلك العشائر وعلى ضوء مخططات دائرة الاراضي واسماء الذين يوجد تحت تصرفهم اراضي شمالي طريق الاسفلت مماهو تحت ايدى عشائر الجبل، مساعيد ، شرفات ، عظامات .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام .

وزير الداخلية
عبد الوهاب المجالي

السيد العوران نائب الطفيلة :

في الاصل الخلاف بين عشريتين وطالما الخلاف قائم على تركة الدولة فالدولة هي اولى ان تضع يدها

الرئيس :

اخذ المجلس علماً بالجواب وسيبلغ للمشتكين

(ط)

الامين العام :

(متابعاً) .
الرقم ٣/ب/١٠٠/١/٢/٨٤٥٧ .
التاريخ ٢٣/١٢/١٩٦٥ .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم .

اشارة لكتاب معاليكم رقم ٣/٢٣/١/١٠٢٩ تاريخ ٤/١٢/١٩٦٥ بشأن شكوى رقم (٢٠) المقدمة من السادة شاهر عربيات ورفقاه من السلط .

ارجو ان اعلم معاليكم بان بناء الجناح الشرقي من دار الحكومة في السلط يتطلب استملاك العقارات

التي يقطنها اصحاب الشكوى المذكورة. وذلك لغايات انشاء الجناح المذكور وتأمين التهوية الضرورية والساحات اللازمة لوقوف المراجعين والسيارات .

هذا وقد تمت عملية الاستملاك بالطرق القانونية وطرح عطاء انشاء المبنى بالمناقصة وسيباشر بالعمل في القريب العاجل ، وبذلك يتعذر التخلي عن الاستملاك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

وزير الاشغال العامة
يحيى الخطيب

الرئيس :

سيبلغ الجواب للمشتكين ، وقد اخذ المجلس علماً بالجواب :

(ي)

الامين العام :

(متابعا)
الرقم ٢٨/٣/نواب/٦/٣١٠
التاريخ ٨/١/١٩٦٦

معالي رئيس مجلس النواب
اشير الى نسخة كتابي رقم ٢٧/٣/نواب/٧/٢١٧٩٨ تاريخ ١٨/١٢/١٩٦٥ .

ابعث طيا بنسخة من كتاب مدير عام سلطة المياه المركزية رقم ١٣/٥/٦/١ تاريخ ١/١/١٩٦٦ حول الاقتراح برغبة رقم (٢٤) المقدم من النائب السيد سلمان القضاه .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء
وصفي التل

الرقم ٥/٦/١/١
التاريخ ١/١/١٩٦٦

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشير الى كتاب دولتكم رقم ٢٧/٣/نواب/٢١٧٩٨ تاريخ ١٨/١٢/١٩٦٥ المتعلق باقتراح رقم (٢٤) تاريخ ١٩/١١/١٩٦٥ المقدم من نائب قضاء عجلون السيد سلمان القضاه .

رجاء التكرم بالعلم بان سلطة المياه المركزية ستدرس امكانية تنفيذ ما جاء في الاقتراح بأسرع ما يمكن وسأوافي دولتكم بنتيجة الدراسة حال الانتهاء منها .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام .

مدير عام سلطة المياه المركزية
عمر عبد الله

السيد القضاه نائب عجلون :

شكراً .

٤ — الاقتراحات

الرئيس :

نأتي الآن الى البند الرابع من جدول الاعمال وهو اقتراحات حضرات النواب المحترمين، فأرجو تلاوتها تمهيداً لاحالتها .

(أ)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٥٧)
تاريخ ٣٠/١٢/١٩٦٥

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية طيبة ، وبعد .

المرجو احالة اقتراحي هذا الى الجهات المختصة لأهميته . —

فصل قضاء قلقيلية عن قضاء طولكرم في الانتخابات النيابية اذ ان هذين القضائين كانا قضاء

واحداً في دائرة انتخابية واحدة فيها ثلاثة نواب . وكم كان يعاني المرشحون للنيابة صعوبات كثيرة عند الدعاية من الانتخابات والتنقلات من بلـــد لاخرى وذلك لاتساع المساحات في هـذه الدائرة الانتخابية لأنها تبتدىء من لواءجنين شمالا الى لواءرام الله جنوبا . ولا يستطيع الناخب من اختيـــار النائب عن معرفة حقيقته ، لذلك ارجو الحكومة فصل هذه الدائرة الى دائرتين انتخابية بموجب تعــديل الفقرة (ع) من المادة (٢٥) من قانون الانتخابات النيابية المؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠م . وبدل ان تكــون دائرة واحدة باسم قضاء طولكرم ثلاثة نواب يكون التعديل على النحو التالي : —

١ — قضاء طولكرم دائرة انتخابية واحـدة نائبين فقط .

٢ — قضاء قلقيلية دائرة انتخابية واحـــدة نائب واحد فقط .

ان قضاء قلقيلية يشكل اكثر من ثلث سكـان القضائين معا وبهذا الفصل يكــون قد تحققت الى الناخبين معرفة الشخص المرشح لمنطقتهم ليمثلهــم في مجلس النواب الاردني .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

نائب قضائي طولكرم وقلقيلية
محمد سعيد يونس

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احـــالة هذا القرار على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ب)

الامين العام :

افتراح برغبـــة رقم (٥٨)
تاريخ ١/١/١٩٦٦ .

معـــالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بالنظر لعدم توفر الشروط المطلوبـــة لبعض المدارس الثانوية والاعدادية للاناث في محافظة معان وتكبيد الخزينة نفقات آجار لمدارس لاتليق للتدريس ارجو احالة اقتراحي هذا لمعالي وزير التربية والتعليم لرصد المخصصات اللازمة في موازنة العام المالي القادم لبناء مدارس ثانوية واعدادية للاناث في محافظة معان على اسس فنية حديثة تتناسب وتطور التعليم في المملكة.

وكذلك زيادة غرف المدارس في قرى الشوبك ووادي موسى وبصورة خاصة مدرسة المضارعية في ناحيه الشوبك المكتظة بالطلاب ومراعاة كثافة السكان وازديادهم بمرور الزمن تجاوبا مع السياسة البناءة التي اختطها رائد النهضة التعليمية في الاردن حسيننا العظيم.

وتفضلوا معاليـــكم بقبول الاحترام ،،

نائب لواء معان
ابراهيم كريشان

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هـــذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون

(ج)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٥٩)
تاريخ ١/١/١٩٦٦

معالي رئيس مجلس النواب الاكــرم

بمناسبة قرب حلول العام المالي الجديد ارجو احالـــة اقتراحي هـــذا لمعالي وزير الصحة لرصد المخصصات اللازمة في موازنة العام القادم لاحداث عيادات صحية في القرى التالية : لتوفير الخـــدمات الصحية لعموم المواطنين ولا سيما في القرى النائيـــة البعيدة عن مراكز الصحـــة وتقدر الحصول عـــلى العلاجات في حالة الاصابات الطارئة .

١ — قرية الدريبه . التابعة نـــاحية الشوبك والتي يربوا عدد سكانها على الالف نسمة بالاضافة الى ما يرتادها من العشائر الرحل بموسم الربيع علما بان وزارة الصحة السابقة وعدت بانشاء عيـــادة في هـــذه القرية ولكن عـــدم توفر الامكانيات بالعـــام الماضي المنصرم حـــال دون تحقيقها .

٢ — قرية المضارعية التابعة ناحية الشوبك : تتكبد نفقات العيادة الصحية منذ ثلاث سنوات على حساب اهالي القرية . اطالب وزارة الصحـــة ان تتولى امر الانفـــاق على العيادة واعفـــاء الاهالي منها بالنظر لفقر حالهم وعجزهم عن استمرار تحمل النفقات بعد هذه المدة الطويلة . وتفضلوا بقبول الاحترام ،،

نائب لواء معان
ابراهيم كريشان

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هـــذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(د)

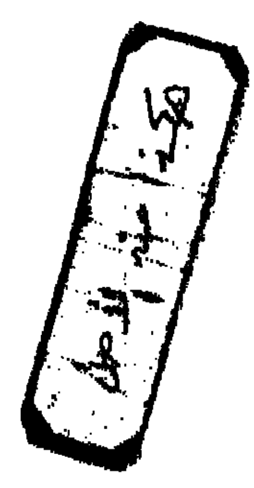
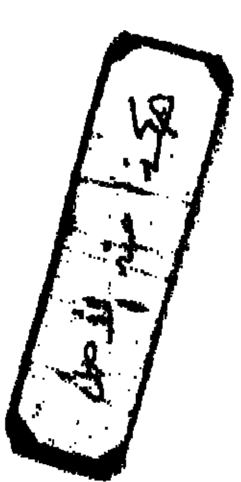
الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٦٠)
تاريخ ٤/١/١٩٦٦

معالي رئيس مجلس النواب الاكـــرم
تحية واحتراما وبعـــد .

عملا باحكام المادة (٩٥) من الدستور فاننا نقترح تعديل الفقرة (ي) من البند (٣) من المادة التاسعة من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنـــة ١٩٦٤ بحيث تضاف الى التنزيل من الضريبة في حالة المساكن التي يقطنها اصحابها (ضريبة المعارف) لان هذه الضريبة تستوفى من المكلفين ، شأنهـــا في ذلك شأن ضريبة المسقفات وانه لمن مقتضيات العدالة في راينا ان تحسم الضريبة المذكورة من ضريبة الدخل، آملين ان تتقدم الحكومة بمشروع التعديل المقترح في هذه الدورة .

نائب السلط محمد الخشمان ، نائب القدس علي الدجـــاني ، نائب عمان عبد البـــاقي جمو ، نائب عمان موسى ابو الراغب ، نـــائب القدس متيا مروم ، نائب بيت لحم موسى عيسى عابده، نائب قلقيلية محمد سعيد يونس ، نائب اربد عـــلي الماكاوي ، نائب اربد سامي خـــداد ، نائب نابلس داود الشخشير .

الرئيس :

هـــل يوافق المجلس عـــلى احالـــة الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون.

(٨)

الامين العام.

اقتراح برغبة رقم (٦١)
تاريخ ١٩٦٦/١/٤

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
بعد التحيه .

عملا باحكام المادة (٩٥) من الدستور نرجو ان نتقدم نحن النواب الموقعين ادناه بمشروع القانون التالي :ـــ المسمى ـــ مشروع قانـــون منـــع سريان التقادم على حقوق العرب في المنطقة المحتله من فلسطين للتفضل باقرار احالته على الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون وتقديمه للمجلس في هذه الدورة وقد ارفقنا بمشروع هذا القانون الاسبـــاب الموجبه له .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

نائب عمـــان

عبد الباقي جمو .

نائب نابلس

عبد الرؤوف الفارس .

نواب الكرك

عمران المعايطه ، صالح المجالي ، صلاح سحيمات
سابا العكشه

نواب القدس

علي الدجاني ، كامل عريقـات ، اميل صافيه

نواب اربد

سامي حداد ، سليمان القضاه :

نائب عمـــان

عبد الرحمن خليفه .

نائب السلط

محمد الحشيان .

نائب معـــان

ابراهيم كريشان .

نائب الخليل

يوسف التكروري .

نائب بـدو الجنوب

فيصل الجازي .

نائب طولكـرم

حافظ الحمدالله

نائب ماديـــا

محمد سالم ابو الغنم .

نائب بيت لحـم

موسى عيسى عابده .

نائب رام الله

محمد البرغوثي .

نائب جرش

فيصل الدغمي .

قانون رقم ( ) سنه ١٩٦٥

قانون منع سريان التقادم على حقوق العرب في المنطقة المحتله من فلسطين لسنة ١٩٦٥

المادة ١) يسمى هـــذا القانون (قانون منـــع سريان التقادم على حقوق العرب في المنطقة المحتله من فلسطين رقم ( ) لسنـــه ١٩٦٥ ويعمل بـــه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢) تشمل لفظة (الحق) اينما وردت في هذا القانون كل حق او ادعاء نشأ في المنطقة المحتلة من فلسطين ، ويطالبـــه اى عربي موجود خارجها بعد ١٩٤٨/٥/١٥ .

وتشمل لفظة (عربي) كل شخص طبيعي من اصل عربي فلسطيني او من رعايا الدول العربية وكل شخص معنوى تأسس في فلسطين او في الاقطـــار العربية من اعضاء اكثريتهم عرب .

المادة ٣) يعتبر وجود المنطقة المحتله من فلسطين تحت احتلال سلطة عدوة بانه قطع منذ ١٩٤٨/٥/١٥ سريان مدة التقادم على الحق او طلبه اذا لم تكن مدة القادم قد انقضت عـــلى طلب الحـــق قبل تاريخ ١٩٤٨/٥/١٥ .

المادة ٤) يجوز الادعاء بهذا الحق امـــام المحاكم المختصة في المملكة الاردنية الهاشمية كما يجوز اثباتـــه بكافة وسائل الاثبات ولو مر عليها مدة التقادم .

المادة ٥) كل حكم او قرار صدر قبل العمل بهذا القانون بصورة تتعارض مع احكامه يعتبر باطلا وكأنه لم يكن .

المادة ٦) رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الاسباب الموجبه

بما ان الاحتلال اليهودى لجزء من فلسطين قد اشرف على سنته الثامنة عشرة . واصبحت الحقوق المدنية لعرب فلسطين بما تضمه من ممتلكات واموال في المنطقة المحتلـــة عرضة للضيـــاع والزوال بسبب التقادم واستمرار الاحتلال ومنعا للتقادم من ان يؤثر مفعوله القانوني على اى جانب مـــن جوانب الحق العربي في المنطقة المحتلة ، او على اى حق عربي نشأ فيها قبل يوم ١٩٤٨/٥/١٥ لذلك تحتم الضرورة سن تشريع خاص يمنع سريان التقادم وينص على اعتبار الحقوق العربية التي نشأت في المنطقة المحتله قائمة رغم انقضاء اى زمن عليها .

لقد انفرد الاردن في سنة ١٩٤٩ باصدار منشورين برقم ٤ر٩٢ اعطى بموجبهما محكمتي البداية في القدس ونابلس صلاحيات المحاكم التي كانت قائمة في المنطقة المحتلة ، ولكن استمرار الاحتلال يحتم اصدار تشريع مكمل للمحافظة على حقوق العرب في المنطقة المحتلة بالطرق القانونية المعترف بها دوليـــا الى ان يتحقق للعرب طرق اخرى لنزع حقوقهم من غاصبيها .

لقد اعلن جلالة الملك حسين المعظم في خطابه التاريخي يوم ٢ تشرين الثاني ان الاردن هـــو موطن الحق العربي في فلسطين وانه لما ينسجم مـــع روح هذا المبداء الوطني القويم ان يوضع تشريـــع اردني يحمي حقوق العرب في المنطقة المحتلة لا بسبب التقادم فحسب ، وانما ايضا لتأييد اية مطالبة بهذه الحقوق امام الامم المتحدة .

لا يعتبر سن مثل هذا القانون تكرارا لما نصت عليه الفقرة (٣) مـــن المادة (٣٧٩) مـــن مشروع

القانون المدني الذى سبق عرضه على مجلس النواب الموقر . ونصها :—

ولا يعتبر مانعا بالنسبة للحقوق الناشئه في في المنطقة المحتله من فلسطين بقاء المنطقة تحت احتلال سلطة عدوة » .

بل يعتبر دعما وتوضيحا لما ومقيما لتشريع خاص ينفرد الاردن بوضعه بحكم انه موطن الحق العربي فى فلسطين كما قال الحسين حفظه الله .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون

(و)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٦٢)
تاريخ ٥ / ١ / ١٩٦٦

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

فالمرجو احالة الاقتراح الاتي لاهميته الى دولة رئيس الوزراء لقد لوحظ كثيرا ممن في نفوسهم مرض الطمع والهوى على الاقدام على جزيمة اختلاس اموال الدولة مقابل الاستهانة بعقوبة السجن التي يفرضها القانون طالما وانه قد شبع واشبع ذويه من اموال الدولة التي ابتزها واخفاها باسمهم وانه سوف يخرج من السجن بطلا كما قد خرج من سبقه في هذا المضمار الاخلاقي واللامبالاه على سرقة اموال الدولة بأي الطرق التي من شأنها اضعاف البلد ماديا ومعنويا وبلبلة الرأي العام :

الامر الذي دفعني — حفظا على سلامة البلد واموال الدولة من عبث العابثين وتمادي المختلسين والمتسترين — ان اتقدم باقتراح لوضع تشريع شامل لقضايا التزوير والاختلاس بما في ذلك اصول وفروع واسر الذين سولت انفسهم الاقدام على هذه الجريمة العظمى — بصفتهم متسترين على اموال اميرية مسروقة — باتخاذ اشد العقوبات الرادعة لصيانة اموال الدولة بتهمة الخيانة العظمي والعمل على تطبيق القول المأثور .

(((من اين لك هذا))) . ؟؟؟

واقبلوا الاحترام ،،،

نائب محافظة اربد
علي الملكاوي

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون.

(ز)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٦٣)
تاريخ ٣ / ١ / ١٩٦٦

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
تحية طيبة وبعد .

المرجو احالة اقتراحي هذا الى الجهات المختصة لاهميته .
فتح عيادات صحية في كل من قرى — جبوس — كفر جمال — كفر ثلث — حبله قضاء قلقيلية ، ان جميع هذه القرى فيها مجالس قروية ولا يوجد اي رعاية صحية لهذه القرى ولانها بعيدة عن المراكز الصحية ولم يخدمها الحظ في السنة الحالية ، ولم يفتح بها عيادات صحية مع العلم ان القائمة التي نشرت في الصحف المحلية كان اسماء قسم هذه القرى في جدول العيادات الصحية :

لذلك ارجو تلبية هذا الاقتراح لخدمة الانسانية واخذ هذه القرى حقوقها من وزارة الصحة مثل باقي القرى الذي تأسس بها مجالس قروية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

نائب قضاء قلقيلية وطولكرم
محمد سعيد يونس

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون

(ح)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٦٤)
تاريخ ٨ /١/ ١٩٦٣ .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تقدمت لدولة رئيس الوزراء الافخم بطلب مؤرخ في ١ /١٢/ ١٩٦٥ التمس فيه المطالب التالية : — لضرورتها واهميتها وهي : —

١ — تعبيد طريق مدرسة دير ابي سعيد الثانوية حتى ايصالها بطريق دير ابي سعيد — اربد المعبد والذي لا يزيد طول هذا الطريق عن (٤٠٠) متر تقريبا .

٢ — تبليط وطراشة وعمل نوافذ وابواب لواجهة مدرسة دير ابي سعيد الثانوية الغير صالحة بوضعها الحاضر .

٣ — تزويد المدرسة بالمقاعد .

٤ — زيادة عدد الاذنه .

وقد تفضل دولة الرئيس مشكورا فوجه كتابه رقم ٢٠/ ٨٢ / ١٧ / ٢١٨٦٣ تاريخ ١٨/١٢/ ١٩٦٥ . لاصحاب المعالي الوزراء المختصين راجيا النظر في تلك المطالب واجراء اللازم .

ومع الاسف الشديد ما زال كل شيء على حاله فارجو التكرم باحالة اقتراحي هذا للجهات المختصة للتكرم باجراء المقتضى .

واقبلوا تحياتي واحتراماتي

نائب لواء اربد
حمزه الشريده

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ط)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٦٥)
تاريخ ٨/١/ ١٩٦٦ .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
تحية وبعد .

لقد قامت الحكومة الجليلة مشكورة بتوزيع الشعب البريدية على القسم الغالب من قرى اللواء الشمالي .

ولتحقيق الغاية المقصودة ارجو التكرم باحالة اقتراحي هذا على الجهات المختصة لاعادة النظر في وضع مكاتب تتوسط عدد من هذه الشعب مع فرض

دوام معين على مأموري الشعب طالما يتقاضون اجور ليتمكن كل شخص الاتصال باى قرية يريدهـــا في الوقت المعين .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب لواء اربد
حمزه الشريده

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هـــذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ى)

الامين العام:

اقتراح برغبة رقم (٦٦)
تـــاريخ ١٩٦٦/١/٨ .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
تحيه واحتراما وبعد .

يؤسفني جدا ان اذكر ان مديرية الاوقاف العامة مهملة لقضاء الكوره اهمالا كليا ، فعلى الاقل لم يحظى بزيارة من الجهات المختصة لترى عـــن كثب حالة الاوقاف والمساجد وخلافه مما يعنيها .

كما يؤلمني ان اقول ان سكان دير ابي سعيد رغم فقرهم المدقع قاموا في بناء جديد لمسجد كبير ما زال ينقصه مأذنه ، وقد طلبت عـــدة مرات في الاعوام السابقة لوضـــع بعض المخصصات لاشادة مأذنه لذلك المسجد ليستطيع الزائر الغريب ان يفرق بين البيت والمسجد بمأذنته وكان دون جدوى .

فأرجو التكرم باحالة اقتراحي هذا للجهات المختصة للتلطف باجراء المقتضى والعمل على اشادة بناء لدائرة الاوقاف في دير ابي سعيد لرفع شأن البلد وليكن مقرا للمحكمة الشرعية .

واقبلوا فائق الاحـــترام

نائب لواء اربد
حمزه الشريده

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هـــذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ك)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٦٧)
تاريخ ١٩٦٦/١/٨

معالي رئيس مجلس النواب الاكـــرم

ان قضاء الكورة يعتبر من اكبر الاقضيـــة في اللواء الشمالي من حيث عدد القرى وكثافة السكان واكثر الاقضية بعدا عن مركز محافظة اللواء مدينة اربد وهو قضاء منذ العهد العثماني .

لذا ارجو التكرم بتوجيه اقتراحي هـــذا الى معالي وزير الداخلية للالتماس من الحكومة الرشيدة برفعه الى لواء اسوة بغيره لما يتطلبه هذا القضاء من العناية والجهد في سبيل التقدم والاصلاح .

هذا بالاضـــافة للرجـــاء باعـــادة النظر في القرى التالية :

ابو زياد - الزماليه ـ عنبه ـ زوبيا ـ ارحابا دير يوسف ـ وبيت يافا . التي فصلت عن هـــذا القضاء للروابط والعلاقات والمصالح التي تربط هذه القرى ببقية القضاء بحيث تختلف عن اي جهة اخرى لاعادتها لما كانت عليه تابعة لدير ابي سعيد ،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

نائب لواء اربد
حمزة الشريده

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالـــة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ل)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٦٨)
تاريخ ١٩٦٦/١/٨

معالي رئيس مجلس النواب الاكـــرم
تحية واحتراما وبعـــد .

ان مدرسة الانـــاث بدير ابي سعيد هي ملك للخزينة وقد تصدعت منـــذ مدة وجيزة مما اضطر الحكومة لاخلائها واستيجار غيرها .

وان تركها مهملة بهذا الشكل يزيد من خرابها ومن حمل الدولة نفقات اكثر في المستقبل لاصلاحها بالاضافة للأجور التي تقوم بدفعها الآن .

لذا ارجوا التكرم باحالة اقتراحي هـــذا على الجهات المختصة لرصد المخصصات اللازمـــة لإنشاء هذه المدرسة واعادة اصلاحها .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

نائب لواء اربد
حمزة الشريده

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هـــذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون

(م)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٦٩)
تاريخ ١٩٦٦/١/٨

معالي رئيس مجلس النواب الاكـــرم
تحية واحتراما وبعد .

ان قضاء الكورة الواسع والمكتظ بالسكـــان والنائي عن المدن الكبيرة بحاجة مـــاسة الى مزيد من الخدمات الصحية ولهذا فاني اقترح على الحكومـــة الجليلة ما يلي : —

١ ـ اقامـــة مستشفى في بلـــدة دير ابي سعيـــد مركز القضاء .

٢ ـ فتح عيادات صحية في القرى التالية : —
كفرابيل ـ كفرراكب ـ كفر الماء ـ خنزيره جفين ـ تبنه ـ بيت يافا .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ،،،

نائب لواء اربد
حمزة الشريده

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالـــة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

٥ ــ الاسئلة والاجوبة

الرئيس :

نتنقل الآن للبند الخامس من جدول اعمالنا وهو الاسئلة واجوبة الحكومة عليها فارجو من عطوفة الامين العام تلاوة الاسئلة ثم الاجوبة عليها .

(أ)

الامين العام :

سؤال رقم (٨)

تاريخ ١٩٦٥/١١/٢٢

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية وبعد .

ارجو التفضل بتوجيه السؤال التالي الى الحكومة ولكم جزيل الشكر .

١٩٦٥/١١/٢٢ — نائب السلط
شاكر الطعيمه

قامت الحكومة مشكورة بتمديد خط الكهرباء الى منطقة الفحيص ولكن لم تقم الشركة صاحبة الامتياز باجراء التمديدات اللازمة داخل بلدة الفحيص رغم مراجعاتنا المتكررة، فارجو ان تتكرموا باعلامي عن اسباب تأخير تمديد الكهرباء داخل بلدتنا .

مقدما شكري وتحياتي .

نائب السلط
شاكر الطعيمة

الرقم ١/٢٧ /نواب/٦/ ٢٢٤٦١
التاريخ ١٩٦٥/١٢/٣٠

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم الموجه لمعالي وزير الاقتصاد الوطني رقم ١٣/١٦/٦/٩٣٧ تاريخ ٢٢ /٩٦٥/١١ حول السؤال المقدم من النائب السيد شاكر الطعيمه المتعلق بتزويد بلدة الفحيص بالطاقة الكهربائية اللازمة وابعث طيا بنسخة من جواب معالي وزير الاقتصاد الوطني عليه ه

واقبلو فائق الاحترام

رئيس الوزراء
وصفي التل

الرقم ٤/١/٨١٠
التاريخ ١٩٦٥/١٢/١٩

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ١٣ /١٦ /٦ /٩٣٧ تاريخ ١٢ /١١ /١٩٦٥ ومرفقه صورة عن السؤال رقم (٨) المؤرخ في ٢٢ /١١/ ١٩٦٥ المقدم من النائب السيد شاكر الطعيمة حول تزويد بلدة الفحيص بالطاقة الكهربائية اللازمة .

ارجو ان ابين لمعاليكم انه لم يتم بعد الانتهاء من تركيب خطوط النقل الكهربائية بين مدينتي صويلح والسلط اذ كانت هناك مسائل معقدة عديدة فنية وغيرها كان لا بد من تسويتها بين شركة الكهرباء الاردنية المساهمة المحدودة في عمان وبلدية السلط لصالح شركة الكهرباء وتوسيع منطقة امتياز شركة الكهرباء بحيث تضم حدود بلدية السلط وما شابه .

هذا ولقد تمت تسوية هذه الامور جميعها مؤخراً وتقوم حاليا شركة الكهرباء ببناء خطوط النقل الكهربائية ويؤمل ان يتم الانتهاء من تركيبها في منتصف الصيف القادم .

ولقد جرى تصميم سير هذه الخطوط لتمر على مقربة من بلدة الفحيص ليكون بالامكان تزويد بلدة الفحيص بحاجتها من الطاقة الكهربائية .

هذا ويسرني ان اخبر معاليكم بأن البرنامج التنفيذي الذي تهدف هذه الوزارة الى تحقيقه هو تزويد الطاقة الكهربائية الى كل من السلط والفحيص سنة ١٩٦٦ . وتوريدها الى بلدة ماحص السنة التي ايها سنة ١٩٦٧ .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

وزير الاقتصاد الوطني
حاتم الزعبي

السيد الطعيمة نائب السلط :

اشكر دولة الرئيس ومعالي الوزير على جوابهما .

(ب)

الامين العام :

(متابعا)

سؤال رقم (٢١)

تاريخ ١٩ /١٢/ ١٩٦٥

معالي رئيس مجلس النواب الافخم

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير الداخلية المحترم..

تخرج عدد كبير من ابناء الاردن من جامعات الدول الشرقية وهم يشكون من ان الحكومة تعارض في تعيينهم وتمنعهم من السفر ، كما تضع عليهم بعض القيود الادارية كتحديد مكان الاقامة . ارجو بيان الاسباب الداعية لهذه الاجراءات .

واقبلوا فائق الاحترام .

نائب عمان
عبد الرحمن خليفه

الرقم ٢٧/٣/نواب/٧/ ٢٩٢
التاريخ ١٩٦٦/١/٦

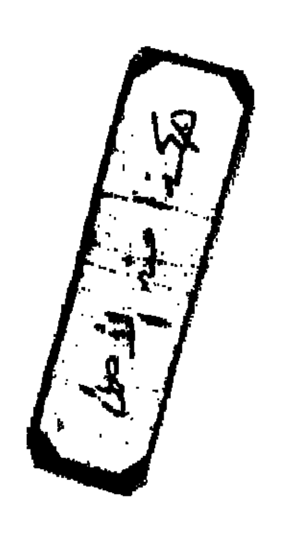
معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٣/١٦ /٦/ ١١١٤ تاريخ ٢٥ /١٢/ ١٩٦٥

ابعث طيا بنسخة من جواب معالي وزير الداخلية رقم م د/١٠/ ٥٠٦ تاريخ ٢٧ /١٢/ ١٩٦٥ على سؤال النائب المحترم السيد عبد الرحمن خليفه رقم (٢١) بشأن خريجي جامعات الدول الشرقية :

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء
وصفي التل



الرقم م د/١٠/٥٠٦

التاريخ ٢٧/١٢/١٩٦٥

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشير الى كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٣/١٦/٦/١١١٤ المؤرخ في ٢٥/١٢/١٩٦٥ الموجه الي ونسخة منه لدولتكم بشأن السؤال رقم (٢١) المقدم من النائب معالي السيد عبدالرحمن خليفه بشأن خريجي جامعات الدول الشرقية .

لم تقف هـذه الوزارة حائلا دون تعيين اي شخص اردني من خريجي جامعات للدول الشرقية ولم تفرض عليه اية قيود اللهم الا اولئك الذين ثبت لدوائر الامن انهم من الشيوعيين والذين رفضوا استنكار المبدأ الشيوعي .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

وزير الداخلية

عبد الوهاب المجـالي

السيد خليفة نائب عمان :

على كل حال نحن نثق بالحكومة ونرجو منها ان تعامل هؤلاء كاي مواطن وتعطيهم حقوقهم ولا تقيد اقامتهم ولا تمنعهم مـن السفر الا لضرورات تقتضيها المصلحة العامة .

دولة رئيس الوزراء ووزير الدفاع :

الا حسب القانون .

• •

فضيلة الاستاذ عبد الباقي جمو نائب عمـان :

لي سؤال منذ شهر موجه لمعالي وزير الاقتصاد

الرئيس :

كتب تأكيدا لمعالي وزير الاقتصاد .

وزير الاقتصاد الوطني .

معالي الرئيس

فيما يتعلق بالسؤال والتنقيب عن الزيت ، هذا من اختصاص سلطة المياه المركزيـة والابحـاث الجيولوجية وعلى كل حـال انا مستعـد ان ادلي بمعلومات حول هذا الموضوع .

الرئيس :

علمت ان هذا السؤال قدم منذ شهرين .

وزير الاقتصاد الوطني :

وانا بدوري حولته للجهات المختصة . وانـا مستعد للأجابة الآن لأن عندي كافة المعلومات عن هذا الموضوع .

فضيلة الاستاذ جمو نائب عمان :

اذا ممكن اكتفي بالجواب الشفوي على سؤالي اذا كان معالي الوزير مستعد ان يجب الآن .

الرئيس :

ومعالي الرئيس يقـول ان السؤال والدائره ليست تابعة لماليه .

**

سؤال رقـم (١٠)

تاريخ ٢٨/١١/١٩٦٥

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير الاقتصاد الوطني للاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

خيم الصمت على اعمال التنقيب عن البترول التي تقوم بها شركة ميكوم بالرغم عن مرور اكثر من عام على مباشرة العمل ـ ارجو ان يطلع المجلس الكريم على الخطوات « الحكيمة » التي قامت بها هذه الشركة العتيدة .

واقبلوا الاحترام

نائب منطقة عمـان

عبد الباقي جمو

دولـة رئيس الوزراء :

احب ان اطمئن سماحة النائب . ميكوم الآن لم ينفذ تعهده ، وبالتالي وجه اليه انذار نهائي ليسير بالحفر حسب الخطة المتفق عليها . او يلغى امتيازه .

فضيلة الاستاذ جمو نائب عمان :

اكتفي بهذا الجواب مع تعليق بسيط جـداً الذي اريده ان لا نقبل او نقدم على اعطاء مثل هذا الشركات بالعاطفة كنت قد علقت عندما عرضت الاتفاقية وان مثل هذه الدول والشركات التي ترسل من قبلها هي التي اوجدت اسرائيل ، والتي يهمها ان نبقى غير مكتفيين ذاتياً لا يمكن ان تخرج الزيوت والبترول في بلادنا ، لذلك ارجو في المستقبل عندما تقدم اية حكومة على مثل هذا العمل ان يكون اقدامها غير عاطفي .

٦ ـ قـرار اللجنة الماليـة رقـم (٢) حول تقـرير ديوان المحاسبـة

الرئيس :

ننتقل الان للبند السادس من جدول الاعمال وهو قرار اللجنة المالية المتعلق بتقرير ديوان المحاسبة الرابع عشر ، فارجو من مقرر اللجنة عطوفة النائب السيد موسى ابو الراغب التفضل الى المنصـة لتلاوة القرار رقم (٢) .

المقرر :

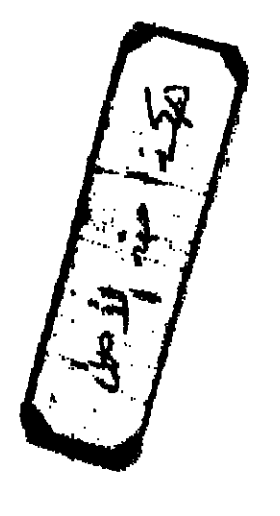
قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة المالية بنصابها القانوني بتاريخ ٨/١/١٩٦٦ برئاسة معـالي السيد خالد الحاج حسن وحضور السادة ، المقرر ـ موسى ابوالراغب ، عبد الرحمن خليفة ، عمران المعايطة ، زهير مطـر ، محمد سعيد يونس ، محمد الخشمان .

وقامت بدراسة التقرير الرابع عشر لديوان المحاسبة المتضمن اعمال الديوان للمدة الواقعة بين ١/١٠/٦٤ وبين ٣٠/٩/٩٦٥ وبعد الاطلاع على محتويات هذا التقرير نرجو أن نعرض ما يلي . ـ

١ ٠ الحساب الخاص للسنة المالية ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤

أورد التقرير مقارنة في واردات الدولة المحلية الفعلية .



الواردات المحلية والفعلية

السنة	الواردات بالدينار	
٥٣ — ٥٤	٦ر٩٥٩ر٤٦٧	
٥٨ — ٥٩	١٠ر٨٨٢ر٩٨٥	
٦١ — ٦٢	١٤ر٦٧٨ر٦٣٨	
٦٢ — ٦٣	١٧ر٤٢٤ر٩٨٤	باستثناء الدفعة الخاصة من شركة التابلاين والبالغة ١٠٦ ر ٦٨٠ ر ٣
٦٣ ٦٤	١٩ر٣٨٦ر٦٥٧	

وبذلك يتبين أن هناك زيادة بالواردات المحلية زيادة مضطرة كما تبين .

أ — أن سجلات الضرائب العائدة للسنة المالية ٦٤ — ٦٥ في وزارة المالية تبين ان نسبة ٦٥٪قد حصلت من مجموع الضرائب المستحقة . وهذا يعني بضرورة مضاعفة الجهد في جباية الواردات وخاصة من ضريبة الدخل .

ب — ان ما رصد في الموازنة للنفقات الانمائية بلغ ٥٥٠ ر ٦٣٠ ر ٩ دينار لم ينفق منها الا ٢٥٣ر١٥٤ر٦ وقد بلغت النفقات الانمائية الفعلية للدولة ١٥٪من مجموع نفقاتها الفعلية . وكانت اللجنة تأمل أن يتم أنفاق كافة المخصصات الانمائية .

ج — ان زيادة الواردات نتيجة لرفع نسبة الضرائب أو الرسوم او احداث رسم وضرائب جديدة لا يدل على سلامة الوضع المالي وأنما الذي يدل على ذلك هو زيادة الدخل القومي الذي منه واردات الدولة المحلية .

٢ — الملاحظات عن الوزارات والدوائر والمؤسسات
والمخالفات والتجاوز على أموال الدولة

أطلعت اللجنة على قضايا المخالفات والاختلاسات وهي تبدي أسفها أن ترى تكرار وقوع هذه المخالفات في كل عام ، مع أنه ينبغي ان يكون أساس العمل الامانة والاخلاص للواجب. ان اساءةاستعمال اموال الخزينه عن طريق سوء التصرف عن طريق شراء اللوازم وتسلمها وخزنها واستعمالها يدعو الى وضع علاج فوري لهذا الموضوع كما يجب التحقيق في القضايا التي تضمنها التقرير فيما يتعلق بسوء التصرف في شراء اللوازم وتسلمها وخزنها واستعمالها وضرورة تحديد المسؤولية لمرتكبي سوء التصرف هذا وذلك كأجراء رادع للعبث في التصرف بأموال الخزينه .

كما لفت نظر اللجنة كشف التدقيق في حسابات وزارة المواصلات (برق بريد هاتف) اذ ان مبالغ كثيرة مستحقة الاداء على مشتركين تخلفوا عن تأديتها ، وقد بلغ مجموعها حتى تاريخ ١٩٦٥/٣/٣١ (٢٤٩ر٣٢٩ دينار) وهذا يدل على أهمال المسؤولين في هذه الوزارة عن تحصيلها . وبالرغم من قرارات مجلسكم الموقر بضرورة وضع أجراء رادع لسوء استعمال سيارات الدولة المدنية والعسكرية لا تزال السيارات الحكومية عرضة لسوء الاستعمال يقدم عليه موظفون مدنيون وعسكريون .

مواضيع الخلاف بين الديوان والوزارات
وتقرير رقابة الديوان وطمأنينة موظفيه

أ — تقع خلافات في الرأي بين الديوان والسلطة التنفيذية ويقوم مجلس الوزراء بحسم هذا الخلاف . والديوان يطالب بان يكون مرجع الفصل في الخلاف بين الديوان والوزارات هيئة حيادية خاصة ولما كان مجلسكم الكريم هو مرجع ديوان المحاسبة فأن قضايا الخلاف بالرأي ينبغي أن تعرض على مجلسكم الكريم في حينها لكي يتخذ بشأنها الاجراء الذي يؤدي الى حسمها بعد الاستماع الى وجهة نظر السلطة التنفيذية .

ب — يطالب الديوان بعدم اجراء نقل او انتداب او أعارة أي موظف من والى الديوان الا بموافقة رئيس الديوان . وترى اللجنة أن في اجابة هذا الطلب قوة وتعزيز وتمكين لموظفي الديوان وزيادة فعاليته .

توصي اللجنة المالية مجلسكم الكريم الموافقة على ما يلي : —

١ . شكر رئيس ديوان المحاسبة وموظفيه على الجهود التي بذلوها خلال العام الذي شمله التقرير .

٢ . عدم نقل او أنتداب أو أعارة أي موظف من والى ديوان المحاسبة الا بالاستئناس برأي رئيس الديوان .

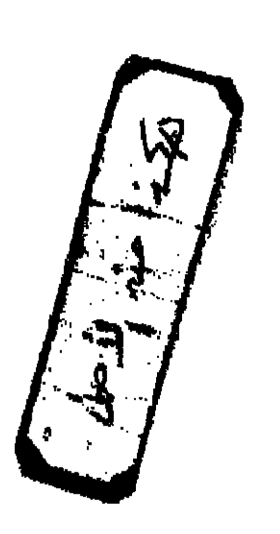
٣ . ضرورة مضاعفة الجهد وزيادة الفعالية في تحصيل اموال الدولة المستحقة .

٤ . مضاعفة الجهد في انجاز المشاريع الانمائية ، وذلك بتعزيز الجهاز التنفيذي للمشاريع الانمائية بذي الخبرة والاختصاص .

٥ . اجراء التحقيق وتحديد المسؤولية وفرض العقوبة على كل مختلس او مهمل يعبث بأموال الشعب .

٦ . وضع أجراء حازم يضع حدا لسوء استعمال السيارات المدنية والعسكرية حفظا على أموال الدولة « وتأمل اللجنة ان يضع ذلك العلاج حداً لإثارة هذا الموضوع في كل عام » .

اللجنة المالية ....



٧ ـ مناقشة تقرير ديوان المحاسبة الرابع عشر

الرئيس :

والان ارجو ممن يريد المناقشة من حضرات النواب المحترمين ان يسجل اسمه .

(فسجلت الاسماء ورفعت لمعالي رئيس المجلس)

(أ)

الرئيس :

الكلمة الاولى لعطوفة الاخ صلاح السحيمات

السيد السحيمات نائب الكرك :

معالي الرئيس ،

هذا البيان موقع من النواب السادة سليمان القضاه ، علي الدجاني ، سامي حداد ، ايوب مسلم صلاح السحيمات .

اطلع النواب الموقعون ادناه على تقرير ديوان المحاسبة الرابع عشر وعلى قرار اللجنة المالية الموقره بصدده . ويسرهم ان يضعوا امام مجلسكم الكريم المطالعات والاقتراحات التالية لمناقشتها واعتمادها فيما اذا اقتنعتم بجدواها وضرورتها ، انسجاما مع الصلاحيات المخولة لكم في الدستور كمرجع لديوان المحاسبة ، ويرجى ان تسهل هذه المطالعات مهمتكم وتمكنكم من التوصل الى القرار الانسب والاصوب .

حضرات النواب الكرام

اننا نقدر للجنة المالية ما بذلته من جهد في دراسة التقرير ووضع التواصي المعروضة على حضراتكم ولكننا مقتنعون بان هذه التواصي اقتصرت على نواحي معينة لعتبرها جزءا يسيرا من كل ونرى ضرورة دعمها بتوصيات اكثر شمولا واحاطة الموضوع الاساسي الذي يضطلع به ديوان المحاسبة خدمة للمصلحة العامة .

وهذه هي مطالعاتنا وتليها المقترحات المبينة على اساسها : ـ

١ ـ لا شك انكم لاحظتم ان التقرير جاء مختصرا جدا بالمقارنة مع التقارير السابقة له واقل مادة منها ، وانه لم يشر الى عدد من المواضيع الاساسية التي كان ينبغي عليه ان يعالجها ، ويبسط رأيه بصددها وبذلك لم يفتح امامكم الباب واسعا كما يجب ان يكون عليه الحال للاطلاع على كافة جوانب النشاط المالي للحكومة ، وبما ان رئيس الديوان الحالي قد وضع تقريره بعد حوالي مائة يوم من اضطلاعه بمسؤولية الديوان فلربما لم تكن هذه المدة كافية لاستعراض ومراجعة جميع اعمال الديوان واعداد تقرير مفصل بها .

لقد درجت العادة على ان يتضمن التقرير احصاءات وافية لعدم الاستيضاحات التي يقدمها الديوان للوزارات والدوائر المختلفة ، بقصد الاطلاع على مدى تجاوب هذه الوزارات مع الديوان ولكن التقرير الحالي جاء خلوا منها وبذلك فقد عنصرا هاما من محتوياته الاساسية .

٢ ـ لم يذكر التقرير ما اذا كانت وزارة الماليه قد انشأت سجلات مالية مسعفة للقروض الخارجية والداخلية والارباح والمساهمات في الشركات والمؤسسات الدولية وغيرها تلافيا للنقص الحاصل في هذه السجلات التي شدد مجلسكم في السنة الماضية على انشائها بوجه السرعة الممكنة .

٣ ـ جاء في التقرير ان جهود الديوان اسفرت عن استرداد مبلغ ٧٤٥٧٣ دينارا وهو مبلغ كبير بالنسبة للميزانية العاديــة للدولة ولكن التقرير لم يتضمن التفاصيل اللازمة عن الحوادث التي ادت الى

استرداده بل اكتفى بذكر عدد يسير منها تعتبر فيها المبالغ المستردة ذات قيمة صغيرة بالنسبة للمجموع ولا شك انه مما يهم مجلسكم الكريم ان يطلع على التفاصيل الوافية عن مثل هذه الامور التي تسيء فيها السرقة والاختلاس الى سمعة الدولة .

٤ ـ لم يتضمن التقرير اية معلومات عن قضايا التوظيف والموظفين والمخالفات التي تتعلق بهذا الموضوع الهام مما يثير التساؤل ما اذا كانت هذه المخالفات غير موجودة بتاتا او ان التقرير تجاهلها ولم يعتبرها ذات اهمية لعرضها على مجلسكم الكريم .

٥ ـ لم يشر التقرير الى الخلافات في الرأي بينه وبين الحكومة فيما يتعلق بتطبيق القوانين والانظمة المالية ولا شك انه لمما يهم مجلسكم الكريم ان يطلع على هذه الخلافات بالرأى خاصة وانه سبق له وطالب بان تحال الخلافات في الرأي الى هيئة خاصة كي لا يكون مجلس الوزراء المرجع الاخير للبت بامرها

٦ ـ اقتصر التقرير في ملاحظاته فيما يتعلق بالشؤون المالية للبلديات على عدد قليل من هذه وحتى هذه الملاحظات جاءت مختصرة وموجزة ، حتى انها لتوحي بان كل شيء على ما يرام ، وان التدقيق قد أكد قوة النظام والقانون ولم تعد هناك اية مخالفات تذكر

وانطلاقا من هذه الملاحظات فاننا نشارك اللجنة المالية توصياتها وندعو الى الموافقة على التوصيات التالية : ـ

١ ـ تعديل المادة (٢٢) من قانون ديوان المحاسبة بان يكون المرجع الفصل في الخلاف بين الديوان والوزارات هيئة حيادية خاصة .

٢ ـ اعداد الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة في مدة اقصر من المدة الحالية لكي يتناول التقرير السنوي لديوان المحاسبة هذا الحساب الختامي مع نتيجة اعماله عن سنة واحدة في تقرير واحد .

٣ ـ التشديد على سرعة الجواب على استيضاحات الديوان واتخاذ الاجراءات المشددة بحق الموظفين الذين يتأخرون عن الجواب السريع .

٤ ـ الموافقة على توصية رئيس ديوان المحاسبة بالغاء رسوم رخص الراديو والتلفزيون وضمها الى رسوم الجمارك وتحصيلها عند استيراد تلك الاجهزة

٥ ـ تضمين تقرير ديوان المحاسبة خلاصة للتقارير التي يعدها مندبو الحكومة في الشركات التي تساهم فيها الحكومة وممارسة الديوان صلاحية تدقيق هذه التقارير ومتابعة الملحوظات والاقتراحات الواردة فيها والعمل على اخضاع مرافعة حسابات هذه الشركات لرقابة الديوان ، وكذلك عطاءاتها بحيث يشترك في اللجان مندوب عن وزارة الاقتصاد واخر عن الديوان لهذا نقترح اتخاذ القرار من قبل المجلس على ضوء هذه الملاحظات .

نائب الكرك	نائب بيت لحم
صلاح سحيمات	ايوب مسلم
نائب القدس	نائب اربد
علي الدجاني	سامي حداد

نائب عجلون
سلمان القضاه

(ب)

الرئيس :

الكلمة لفضيلة الشيخ الاستاذ علي الملكاوي .

الشيخ الملكاوي نائب اربد .

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الامــين الذي لا ينطق عن الهوى .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

لقد رأيت من واجبي بعــد ان اطلعت على التقرير السنوي لديوان المحاسبة من ان ابدي بعض الملاحظات التالية للعبرة والذكرى .

١) لقد جاء هذا التقرير مبتوراً لانه خــلا ابتداء من التمسية الكريمة : باسم الله الرحمن الرحيم — عنوان الامة ورمز هذا البلد الخالد — هذه الملاحظة تصدق على كافة التقارير التي ترفعها الهيئات الرسمية والحكومية . . فاطالب حكومة صاحب الجلالة — ان تولي هذه الناحية القيمة اجل عنايتها الحازمة . . باصدار تعميم بلزوم التقيد في كل الكتب والتقارير الابتداء بالبسملة السمحاء صورة الامة الحية الناطقة بعقيدتها السمحاء وسلامة كيانها من شنشنة الشيوعية الحمراء . . والكتاب مرآته عنوانه .

٢) التقرير على العموم احتوى على رموز ومعادلات وايضاحات بطريقة مختصرة تضمن مقدمة وستة ابواب لخصت بخمس خلاصات . . وقــد طالب رئيس الديوان في مقدمته بثلاث مطالب اساسية وهي : اكمال حصانة رئيس الديوان — وتعديل المادة (٢٢) من قانون الديوان تضمن تشكيل هيئة حيادية خاصة للفصل في الخلاف الذي قد يقع فيما بين الديوان والوزارات والمطلب الثالث : حماية نقل او انتداب او اعارة اي موظف من موظفي الديوان الى اي جهة الا بموافقة رئيس الديوان ليتمكن الديوان من ممارسة عمله وتادية رسالته على الوجه الاكمل .

والواقع ان هــذه المطالب مطــالب مشروعة جوهرية والا فكيف يتسنى لهــذا الجهاز ان يقوم بواجبه بامانة وحزم اذا لم يدعم بحصانة كاملة وتتوفر لديه صلاحية العمل الجدي وتبعة المسؤولية والاوهو والمشلول سواء بسواء . .

بيد اني وان كنت ممن يشعرون مــع الرئيس ويؤيدون مطالبه الثلاث الا ان الاهم من ذلك هــو الشعور القلبي بواجب المسؤولية ، والتمسك الفعلي بمكارم الاخلاق — فهي الوقاية والعصمة من الزلل للجميع وهي الحصانة القويمة في خــدمة هذا البلد والصالح العام بامانة واقدام . . واعظم من كل ذلك الاعتصام بالتقوى والاخلاص في العمل لاظهار كل حقيقة صغيرة كانت ام كبيرة — وتبيانها صــراحة للناس تشهيرا وقصاصا . لمــن تسول له نفسه سرقة اموال الدولة والتمادي في الضلالة والغي كيلا يقال.

قتل امرىء في غابة — جريمة لا تغتفر .

وقتــل شعب آمن - مسألة فيها نظر .

٣) لقد لوحظ كثيراً ممن في نفوسهم مرض الطمع والهوى على الاقدام على جرائم اختلاس اموال الدولة بمقابل الاستهانة بعقوبة السجن التي يفــرضها القانون طالما وانه قــد شبع واشبع ذويه من اموال الدولة التي ابتزها بالاثم واخفــاها باسماء الاقارب والاحباب وانه سوف يخرج من السجن — بطلا - كما قد خرج من سبقه من الابطال في هــذا المضمار اللاخلاقي بدون مبالاة في سرقة امــوال الدولة باى طريقة او خدعة من شأنها كما يبدوا اضعــاف البلد ماديا ومعنويا وبلبلة الرأي العام لذلك ودراء لهــذه المفاسد رايت من واجبي ان تقدمت باقتراح بتاريخ ١٩٦٦/١/٥ . اطالب بوضع تشريع عام لقضايا التزوير والاختلاس يكون شاملا — للاقارب بصفتهم

متسترين على اموال اميرية — واتخاذ اشد العقوبات الرادعة بحقهم بتهمة الخيانة العظمى امام محكمة امن الدولة وتطبيق العمل بالقول المأثور من اين لك هذا؟.

على اني اعتقد اعتقادا جازما انه لا يوجد هناك من علاج قويم رادع للخائنين لامتهم ولانفسهم سوى قطع يد السارق والمختلس حتى المتستر باعتباره شريكه في الجريمة .

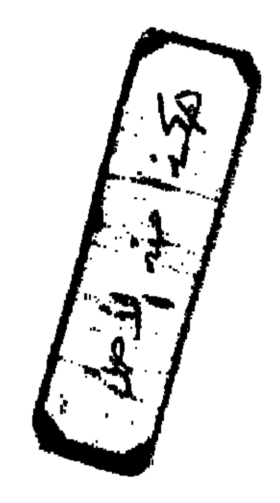
وها نحن اليوم نلاحظ ان بعض الدول المتحضرة تقتل من يتلاعب بالاسعار رميا بالرصاص في الميادين العامة . فلماذا ؟ اذن نحجم عن تنفيذ حكــم الله في قطع يد السارق . . وقطع يد واحدة لسارق ضمان للمجتمع وحصانة للناس .

- ضجــة —

٤) الاختلاسات ، لقد لاحظت مما لاحظت ان الديوان حافظ على ذكر الالقــاب والاحتفاظ بالرتب مع من اختلس اكثر من الالف دينار ولم يراع هذه الناحية مع الذين اختلسوا دون الالف دينار وهذه عارضة خطيرة . كلاهما مختلس او سارق — قل المال او كثر — فكان الواجب التشهير باسمائهم جميعــا صراحة مجردة من اي صفة او لقب .

واليكم ايها الاخوان امثلة عن بعض الاختلاسات الواردة منها — اختلاس من صندوق توفير موظفي القيادة العامة قدر بمبلغ ١٧٠٦١ دينار فقط والمسؤول عن ذلك كما جاء في التقرير هما الرئيس السيد س. م والوكيل السيد ج . ه الاجراءات التي اتخذت بحقهما — الطلب بكف ايديهما عن العمل ووضع اشارة الحجــز على اموالهما ، كما يقال ومنها اختلاس في الاتحاد التعاوني فقد اختلس السيد س. أ امين صندوق الاتحاد مبلغ ١٧٣٧ دينار و١٨٣ فلس وهذا المبلغ كما يقول التقرير لم يسترد بعد ولا ادري هل لا زال الامين المذكور امينا لصندوق الاتحاد ؟ وهل عوقب بمثل ما عوقب . هذه حادثة امين الصندوق للاتحاد . وهاكم ايها الزملاء الحادثة التالية التي كان بطلهــا السيد ح . خ رئيس مجلس الاتحاد السابق والتي ان دلت على شيء فانما تدل على التصميد لابتزاز اموال الدولة بطرق جهنمية بقصد وتصميم واصرار على التنفيذ جــاء في التقرير ان السيد ح ، خ رئيس مجلس ادارة الاتحاد السابق اقدم على شراء قطعتي ارض واحدة في جبل الحسين والاخرى في ماركا لحساب الاتحاد ومبلغ ثمنها مع رسوم اخرى ٢١٢ فلس ١٤٣٤٢ دينار فقط لا غير الا ان المجلس شعر بواجبه بان هــاتين القطعتين لا تحققان الغرض المنشــود وان في شرائهــما اجحافا لصندوق الاتحاد وسجل قيمتهما عــلى السيد رئيس الاتحاد ح ، خ بعد ان تعهد خطيا بدفعها على قسطين الاول واستحقاقه في كانون الثاني سنة ١٩٦٥ والثاني استحقاقه في كانون الثاني سنة ١٩٦٦ ومن الغريب استناد التباطوء لسيد الرئيس ح ، خ بعدم دفع القسط الاول في حينه وكانت الاجراءات بعدم دفع القسط فلو نوى الخير ما اقدم على الويل التي اتخذت لحقه هي لفت نظر معالي رئيس مجلس ادارة الاتحاد الى ضرورة تحصيل القيمة المطلوبة من السيد الرئيس ح ، خ مضافا الى ذلك الفوائد المستحقة مــدة اربع سنوات بفائدة قدرها ٤ ٪ فاعتبروا يا اولى الالباب .

وهناك حوادث واحداث مشابهة . اذكر منها في هذا المقام هذه الطرفة فقد نظمت بلدية الخليــل ثلاثة مستندات تضمنت جــزءا من نفقات حفلتين وداعيتين تصرف من مادة اعياد واحتفالات في موازنة البلدية ولما عرضت السندات على منــدوب الديوان اعترض على صرفها اعتمادا على تعميم سابق لا يجيز صرف مثل هذه المستندات على حســاب البلديات



استغرب كيف يجيز الديوان – بعد ذلك صرف قيمتها بناء على مخابرات عادية . . قد تشجع على التمادي بعدم التقيد بالبلاغات الرسمية والانظمة المــرعية . . ولا عبرة للقول . بان لا يتكرر ذلك وان لا يعتبر سابقة فهذا القول اصبح حجة مع ان الواجب كان يقضي الزام رئيس البلدية بدفع القيمة من جيبه الخاص حتى يكون سابقة حسنة لغيره لا تتكرر .

معالي الرئيس – حضرات الزملاء .

هذا واني لارجو مخلصا من حكومة صاحب الجلالة وهى المشهود لها بالجراة والحزم والطفره فى الاعمال في كل المجالات لاعمار هذا البلد والنهوض به على مدارج الرقي والازدهــار ان تولي مزيد عنايتها واهتمامها لوضع حد حاسم لمثل هــذه الاختلاسات البشعة سيما وان هذا البلد مقبل على مشروع التنمية الاقتصادية لبرنامج السنوات السبع وفقنا الله جميعا لما فيه الخير للصالح العام في ظل الرائد الامين جلالة الحسين المفدى حفظه الله واعزه ؛

والسلام عليكم .

(ج)

الرئيس :

الكلمة الآن لفضيلــة الشيخ الاستاذ عبــد الباقي جمو .

فضيلة الشيخ جمو نائب عمان :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

هذا هو التقرير الرابع عشر الذي يقدمه ديوان المحاسبة ولي على التقرير بعض الملاحظات :

اولا – اتبع في هذا التقرير طريقة ابي معشر الفلكي بالارقام والحروف ولم يشر الى الاسماء صراحة حتى يكون المختلس ومرتكب جريمة السرقة معروفا لدى الجميع ليحذروه ان كان هذا المبدأ سائدا ؛

ثانياً – شطب من هذا التقرير جله على ما بلغني ، ومما شطب من هذا التقرير موضوع مهم جدا اثير من قبل في هذا المجلس وهو موضوع اراضي العدسية ، واني اقترح على هذا المجلس الكريم ان يخصص جلسة خاصة لهذا الموضوع ليناقش لانني اعتبره موضوعاً خطيراً ، كما ان هناك موضوعاً آخر لم يتطرق اليــه هذا التقرير وهذا الموضوع هو موضوع عطاء سد الكفرين ووادي شعيب مــا بلغني من قرار لجنــة العطاءات ان الفرق بين السعرين اللذين وضعا لهــذا المشروع هو فقط ١٠٨ الأف دينار لا غير ، مــع العلم اننا اذا قلنا ان لجنة العطاءات فضلت شركة على اخرى فلدي الدليل على ان ديوان المحاسبة اعترض على عطاء بناء مدينة الحسا ، وكــان الفرق هناك ٢٨٩٧٥٠ ديناراً كانت اللجنة قد احالت العطاء الى شركة المقاولين العرب بـ ٥٩٦٠٤٥ دينارا ونتيجة لاعتراض ديوان المحاسبة على احالة العطاء على السعر الاعلى وفر هذا الاعــتراض على خزينة الدولــة ٢٨٩٧٥٠ دينارا وهذا دليل على ان الاعتماد على لجنة العطاءات هو في غير محله .

بلغت النفقات الانمائية الفعلية للدولة ١٥٪ من مجموع نفقاتها الفعلية ، وهذا يدل على النشاط الوافر في الانجاز مع وجود النفقات في الموازنة وطبعا نحن نناقش هــذا التقرير على اساس انــه تقرير صحيح وان كل ما ورد في هذا التقرير مــا لم يثبت العكس هو وارد وصحيح .

اشار التقرير الى زيادة في الواردات ، ولكن مع الاسف هذه الزيادات ، لم تنتج عن وجــود بترول او استغلال الثروات الطبيعية في البلد ، انما كانت سبباً لزيادة الضرائب والرسوم ، وخلق ضرائب ورسوم جديدة على المواطنين . مع العلم ان دولــة

الرئيس عندما ناقشنا الموازنة ووعدنا بان الموازنــة متيسره وان الاموال كثيره . . .

دولة رئيس الوزراء:

(مقاطعا)

. . . ياشيخ هذا التقرير عن السنة التي لم تكن هذه الحكومة موجودة فيها .

فضيلة الاستاذ جمو نائب عمان :

. . . نحن نعتبر ان الحكومات موجوده ، وانــا لم اقصد اشخاص انما اريد ان اشير الى كل ما وعدت به الحكومة والى ما انجزت وقصرت في الانجاز وعلى الحكومة ان تدافع وتبين واذا تبين العكس فانــا اقول شكرا . . .

دولة رئيس الوزراء :

. . . هذا التقرير لا يشمل المده التي تتحدث عنها انت ، هذا التقرير عن السنة الماليــة قبل ان تأتي هذه الحكومة .

الاستاذ جمو نائب عمــان :

. . . على كل حال الضرائب فرضت والرســوم زيدت . . .

دولة رئيس الوزراء :

. . . تناقش عندما تناقش الموازنة او تقرير ديوان المحاسبة المقبل .

الاستاذ جمو نائب عمان :

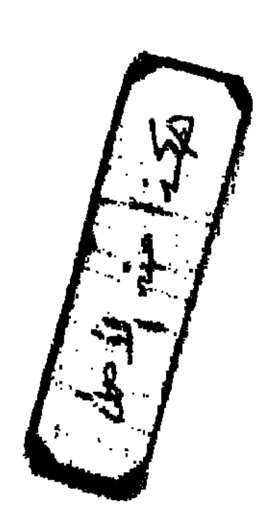
هناك تخلف في تحصيل الضرائب والرسوم في وزارات متعددة منها وزارة المواصلات والماليــة وحظها اوفر من بقية الوزارات وحسب اجتهادي واعتقادي وما اطلعت ان المتخلفين نوعان : المتنفذون و الفقراء .

اما المستنفذون فلا يجرؤ الجابي ان يطالبهــم بالضرائب والرسوم ، وامــا الفقراء فان الضرائب الباهظة اثقلت كواهلهم فلا يستطيعون ان يدفعوا الضرائب ، ولذلك المطالب اعادة النظر في الضرائب والرسوم ، وثانيا ، عدم المحابــاه في التحصيل من المتنفذين .

هناك نقل مخصصات النفقات الانمائية من مادة الى اخرى ومن جهة الى اخرى ، ومثلا هنــاك مشاريع في منطقة ما هذه المشاريع استنفذت كل ما خصص لها وهناك مشاريع في مناطق اخرى اصابها الركود والملل ولم ينفذ منها شيء وطبيعياً ان تنقــل هذه المخصصات الى المنطقة النشيطة وتكون الخدمات قد قدمت لمنطقة دون اخرى ، وفي هذا ملاحظة على الحكومة وعلى اى حكومة ان تنتبه لها في المستقبل .

الطيران المدني ؛

يشير التقرير بان الطيران المدني خصص مبلغ ٣٠٠٠ دينار لبناء مركز تدريب الموظفين ، وعند التدقيق وجدوا ان المبلغ الذي صرف هو ٢٢٠٠٠ دينار وبالتفصيلات ١٥٥٠٠ دينار للاستملاك يعني هو مرض عام ، استملاك الاراضي ودفع اثمان لهذا الاستملاك – وما تبقى من المبلغ يشير التقرير بانهم وجدوا انه صرف مبلغ لبناء محطة القطرانة ومركز لتدريب الموظفين ولكن النتيجة ان المحطة لم تبــن ومركز التدريب لم يبن انما كل الذي جرى انــه استملكوا ارضا بـ ١٥٥٠٠ دينار وارجو ان تعلم الحكومة والمجلس الكريم ان هذا الاسلوب لا يعتبر اسلوبا بناء ولا خدمة للمواطنين .



اشار التقرير الى بعض القضايا المهمة بوزارة المواصلات هذه القضايا تتجاوز المبالغ فيها عشرات الآلاف من شراء اجهــزة دفنت او حكم عليهـــا بالاقامة الجبرية فلم يستفد منها وان هنــاك بعض الاجهزة اشتريت والوزارة ليست بحاجة اليهـــا وان بعض هذه الاجهزة موجودة في الاسواق المحليـــة ولكن الخبير او المشير اشار ان نشترى هذه اللوازم من شركة التاج اي من شركة اجنبية بسعر اعلى ، ليه ، لأن الخبير هو مستر ديكو وليس السيد محمد .

زيادة في اجور البرقيات ،في بعض السفارات كلفت الخزينة بعض المال في النتيجة او كانت النتيجة يقول التقرير تفضل دولة الرئيس مشكوراً ونبه لعدم تكرار مثل هذا التقدير ورأي عدم تلزيم المقصرين بالمبالغ التي ذهبت نتيجة لتقصيرهم ولكن التقرير يشير مرة ثانية بان نفس التقصير وقع مرة اخرى ليه ، لان عدم الزام الموظف بتقصيره يؤدي مرة ثانية الى وقــوع مثل هذا التقصير .

اشار التقرير الى وجــود او الى قيــام بعض رئيسات المستشفيات الى اقامـــة حفلات للاصدقاء والخلان من مخصصات المستشفى . . . هذا كلام صحيح لان الانسان او الانسانـــة اللذان او اللذين يقدمان على اقامة الحفلات من مخصصات المرضى هذا انسان لايليق به ان يكون موظفاً ، يجب ان يقاصص حتى يكون عبرة لغيره .

وهناك اشارة احببت ان اوردها فقط للتسلية

هناك اشرطة غنائية اهديت حسب ما اورد التقرير الى بعض الشخصيات ولكن النتيجة في التحقيق والملاحقة قرروا شطبها ! شطبت مع تنبيه انه مرة ثانية لا تهدوا الاشرطة الغنائية ، وانا ارى ان فيها (تكسيد) على الاذاعة على اذا اعطيتوا اشرطة غنائية للشخصيات بيطلوا يستمعوا للاذاعة ! ؟

ـ ضحك ـ

وردت اشارة بان سلطة المياه تحابي في التوظيف وانه ثبت لهم ان بعض رؤساء الاقسام كانوا يحابون بالتوظيف وليس لنا الا ان نصـــلي لله شكـــرا اذا اختصرت المحاباة على سلطة المياه . اما هـــذه المحاباه فاني شاهد عليها ، اذا ارادوا ان يحققوا فاني شاهد على هذه المحاباه .

صرف مبلغ (١٢٠٠ دولار) للسيد ه ق بالرغم من عدم وجود مخصصات فيقـــول التقرير ، ولولا هذه الملاحظه لما اشرت الى هذه النقطة بالذات يقول رضخ الديوان لقرار مجلس الوزراء مع عدم وجود القناعة بصحة المعاملة فما جدوى وجود ديوان المحاسبة اذا كان قرار مجلس الوزراء او استنكاف الوزير عن جواب الديوان فيما اذا اعترض الديوان . فما جدوى وجود ديوان المحاسبة .

اما استعمال سيارات الدولة الجيش والحكومة دائما نشكو مع الاسف لكن ، لا نقرأ سوى صرح دولة الرئيس بانه يمنع منعاً باتا من استعمال سيارات الدولة ، وكلما نقرأ هذا الخبر نقول شكراً لقد انتبه دولة الرئيس – طبعا انا لا اعني صاحب دولة معين – هذا يرد دائما ولكن هذه السيارات تذهب للنزهة وتوصل الاولاد للمدارس وتعيدهم من المدارس وتذهب بالاولاد ليشتروا دفاتر او قلم لأبن محظوظ ، ولكن عـــلى حساب الأمة ، وارجو ان تشدد الحكومة على هذه النقطة لأن فيها اسرافا وتبذيراً لاموال الدولة .

التقرير لم يتعرض لجيش الخبراء ، عندنا خبراء عندنا (خبراء اجانب) يتقاضون مخصصات ضخمة من غير فائدة من هؤلاء مثلا خبير في الزراعة ، خبير في التعبئة يعني يعمل صناديق او يدرب عـــلى تعبئة البندورة والبرتقال . . كم يتقاضى هذا الخبير ؟ يتقاضى (٦٥٠ ديناراً اردنياً فقط بالشهر الواحد) غير المنامة والخدمة وغيره . .

السيد ابو الراغب نائب عمان :

. . اين يشتغل .

الاستاذ جمو نائب عمان :

بالتسويق

انا لا اقبل حجة من يقول بأن هؤلاء الخبراء يتقاضون رواتبهم من مخصصات دول اخرى ، هذه المخصصات تاتي على حسابنا نحن . واي فلس يدخل بلدنا يجب ان يصرف بتوجيهنا وقوانينـــا ، وهناك خبير – وما اكثر الخبراء ولا يمكننا عدهم لكثرتهم انما اذكر الذين يتقاضون مخصصات ضخمـــة – هناك خبير آخر يشرف على حفر بئر بمكان ما ، هذا الخبير راتبه (٩٥٠ ديناراً) في الشهر وليس في السنة ٩٥٠ ديناراً وله عن كل ليلة ينامها خارج عمان ٢٠ ديناراً بيتا ... الخبير او المشرف الفعلي على العملية هو اردني وابن عربي يتقاضى ٨٤ او ٩٨ دينار وله في الشهر علاوة ٢٠ ديناراً . هذه الارقام عندمـــا يسمعها الفقير الذي لا يجد لقمة العيش يقـــول اين يعيشون واين نعيش .

فواجب الدولة ان تعمل على ايجاد العدالـــة الاجتماعية حتى يشعر كل مواطن بانه ليست هناك هذه المفارقات البعيدة الكبيرة . والسلام عليكم .

(د)

الرئيس :

الكلمة للنائب السيد سليمان القضاة فليتفضل ٥

السيد القضاة نائب عجلـــون :

اشتركت مع بعض الاخوان في ابداء ملاحظاتي واريد ان اوضح نقطة معينة بالنسبة للهيئة الحيادية التي تنظر في فصل الخلافات . اقترحت اللجنة المالية لمجلس النواب ان تكون هذه الهيئة من مجلس النواب ولا اعتقد انه من الصواب جعل مجلس النواب هو الفيصل في الخلافات .

الرئيس :

هذا صحيح

السيد القضاة نائب عجلـــون :

. . الفيصل في الخلافات كما هو الآن مجلس الوزراء لكن من الاصح ان تكون هناك هيئة حيادية واكثر الدول تتبنى موضوع او فكرة « مجلس دولة » هذا المجلس يعنى بامور الفتوى والتشريع كما انه في نفس الوقت يكون كهيئة قضاء اداري ، على هذا الاساس اذا ما تبنت الحكومـــة موضوع تأليـــف (مجلس الدولة) نستغني عن العديد من المستشارين القانونيين في الوزارات ويتولى هذا المجلس موضوع التشريع ، الذي يلاحظ اننا نلاقي فيه الصعوبات في كل يوم .

موضوع مراقبة وتدقيق حسابات الشركات اشير اليها وهذا بسبب موازنة الدولة تشتمل على رقم لا بأس به وارادات هذه الشركات والدولة تساهم بمبالغ كبيرة بهذه الشركات ولهذا اقترح ان تكون هناك مراقبة مزدوجة على الشركات.

عدم ذكر اسماء المخالفين . . الواقع ان عـــدم ذكر اسماء المخالفين الواقع ليس كل المخالفين مختلسين فهناك مخالفات نواحي مالية ليست جديرة بان يقال عنها اختلاسات ، فذكر الاسماء وذكر اسماء اشخاص لم تعط المحاكم قرارا نهائياً انهم اختلسوا ، لذلك لا يصح لان ذلك نوعا من انواع التشهير .

قضية العلاوات ، اقترح على الحكومة انتعيد النظر في موضوع العلاوات لانه في كل يوم نسمع ان بعض الاخصائيين في الوزارات المختلفة يطالبون بعلاوات اسوة بالاطباء والمهندسين .

وبهذه المناسبة اعتقد انه على الاسس الـتي وضعت من اجلها العلاوات الحالية فان القضاة هم اولى الناس بمنحهم العلاوات .

هذه هي الملاحظات التي اردت ان اوردها في بحث هذا الموضوع .

(ه)

السيد مرزا نائب عمان :

معالي الرئيس

ان الظاهرة الديمقراطية في كل بلد وجـود الاجهزة التي تراقب اعمال الحكومة وتحرص على ان تكون هذه الاعمال موافقة للقوانين والانظمة الـتي تكفل العدالة بين جميع المواطنين .

ومن الاجهـزة الضرورية التي لا بد منهـا بالاضافة الى البرلمان ديوان المحاسبة . ديوان المحاسبة في هذا البلد قد قام بواجبه خير قيام خلال هذه المدة ومن حقنا ان نشكر جميع الذين تولوا المسؤوليات في هذا الجهاز . ولكنه ثبت من التقارير السابقـة واللآن في ان المخالفات تقع دائماً وان الاختلاسات مستمرة سنة بعد سنه ، والسبب في ذلك بحسب رائي ان الحكومات لا تتقيد بالانظمة والقوانين ، وعندما الحكومات لا تتقيد بالانظمة والقوانين فان بـاقي الموظفين يتشجعون على القيام بالمخالفات التي نشكو منها

ثانيا — عدم قيام الحكومة بالاجراءات الحازمة بحق الذين ارتكبوا هذه المخالفات

ثالثاً — ان الديوان يتأخر في بعض الاحيان في عدم اطلاع المجلس على هذه المخالفات الا بعد فوات الوقت ، حيث لا يستطيع المجلس اتخاذ الاجراءات الواجب اتخاذها بحق المخالفين اما فيما يتعلق بارقـام تقرير ديوان المحاسبة ، فقد لاحظت ان نسبة القروض بارتفاع مستمر ونسبة الودائـع في البنوك المحليـة والاجنبية بانخفاض مستمر ، ولدى المقارنة بين هذه السنة والسنة الماضية يعني بـين سنة ٦٤ و ٦٥ يتبين لنا . . . ففـي سنـة ١٩٦٤ نسبة القروض كانت ٤٢٨و٠٠٠و٦٤٧و١٨ وفي سنة ١٩٦٥ نسبة القروض ٨٣٩و٨٠٧و٠٣٣و٢١ فالزيادة في القروض تكون ٧٧٧و٣٧٩و٣٨٦و٢ .

اما ودائع الخزينة في المصارف المحلية والخارجية فانخفاضها بهذا الشكـل ففي سنة ١٩٦٤ بـلغت هـذه الودائع ٠٠٠و٥٦٤و٤٦٤و٦ وفي سنة ١٩٦٥ هبط هـذا المبلغ الى ٧١١و٨٨٢و٦٣٨و٤ فيكون النقص ٠٠٠و٦٨١و٨٢٥و١ معـنى هـذا ان الزيادة هي على الخزينة والنقص ايضـا عبء عـلى الخزينة فيكون المجموع بـين الزيـادة والنقص ٠٠٠و٠٠٦و١٩٢و٤

هذه مقارنة بين ٦٤ و ١٩٦٥ فانا استغرب هذا الهبوط في الودائع وهذا الارتفاع في القروض ولا نعرف ما هو السبب ونرجو من الحكومـة ان تدلنا على الاسباب .

السيد الدجاني نائب القدس :

من اين مصدر هذه الارقام

السيد مرزا نائب عمان :

تقرير ديوان المحاسبة .

(و)

السيد الخشمان نائب السلط :

ورد بكلمة الاخوان النواب المحترمـين الاخ صلاح سحيمات ورفقاه نقاط تستدعي الاهـتمام ، فاقترح اضافتها لتوصيات اللجنة المالية ما عدا نقطة واحدة اخالف فيها الاخ سلمان بك القضاه هـذه النقطة هي خضوع الشركات المساهمة لتدقيق حساباتها من قبل ديوان المحاسبة لان هذا يخالف القوانـين المرعية والنظام الاساسي لكل شركة لان هذا الحق اعطي للهيئة الادارية العامة ان تختار وتعين مدققي حساباتها ، ومن جهة اخرى اؤيد سماحـة الاستاذ الشيخ عبد الباقي جمو في عدم ذكر قضية اراضي العدسية في تقرير ديوان المحاسبة ، كما اؤيـده في تخصيص جلسة خاصة لمناقشة هذا الموضوع ، لان هذه القضية بعد ان الغي القرار المتخذ بشأنها من قبل السلطة المسؤولة عادت مرة اخرى وخصصت نفس الوحدات لرعايا اجانب .

الرئيس :

فيما يتعلق بموضوع العدسية كتاب ارسله رئيس ديوان المحاسبة الى دولة رئيس الوزراء وبعث بنسخة منه لمجلسنا وارفقه بتقرير رئيس المراقبة .

(ز)

دولة رئيس الوزراء :

يا سيدي ، قصة العدسية فاتحة مخزن ودكانه للتجارة ، ومليون شخص فاتح بطنه على هذه الشغله واتصلوا بي ، القضية اتخذ فيها قرار قبل سنه على ما اعتقد او قبل سنه وشهرين والغي بسبب خطـأ ، بقاء الوضع على حاله لا يجوز ، القرار الذي الغي العام الماضي مش صحيح ، نحن نريد ان نحل المشكله ونسكر الدكان بقرار جديد ليس سري وسنعلنه ونحن ندرس الطريقة التي نخرج فيها حالياً مئة محامي . . وعشرات الاشخاص . . وكل واحد يريد شيء ، والدولة الممثله لقناة الغور ليس عندها المال لتشتري ولا تجد مشتري للوحدات شيء مش ممكن ان يقطع وبشيء يمكن ان يقطع . . هذه حقائق طويلة عريضة درستها سلطة القناة ورفعتها لمجلس الوزراء ، مجلس الوزراء شكل لجنة لدراستها اذا صحيحة نصدرهـا بقرار اذا غير صحيحه نعدلها حتى نصدر قرار صحيح.

السيد المعايطة نائب الكرك :

. . هل فوضت . .

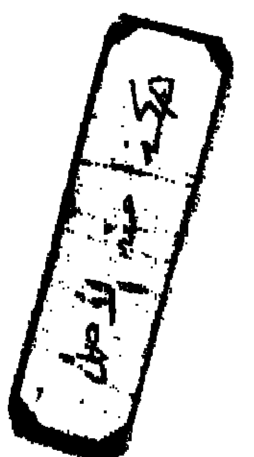
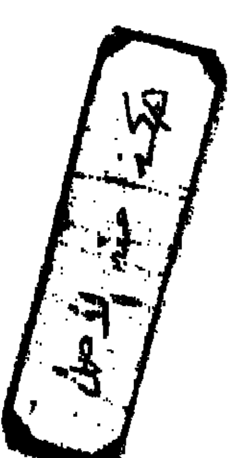
دولة رئيس الوزراء :

هناك توصية من سلطة القناة تقترح على مجلس الوزراء ان يتخذ قرارا بنقاط معينه هذه النقـاط درسناها وحولناها للجنة مؤلفة من ثلاث وزراء سيدرسوها وينصحونا اذ كان ما درسوه صح نتخذ قرار واذا غير صحيح نفتش عن قرار صحيح .

(ح)

السيد الحاج حسن نائب عمان :

بالنسبة لموضوع العدسية ، اتخذ قرار منذ سنة وشهرين كما تفضل دولة الرئيس في تقسيمها لاشخاص غير مقيمين وفق قانون قناة الغور الشرقية وبتنسيب من قناة الغور الشرقية ، ولما تبـين لمجلس الوزراء آنذاك بناء على لفت نظر من هذا المجلس واعـاد النظر في القضية وبعد ان تحقق من ان هذه الاراضي قد سجلت او كانت في طريقها . . في الواقـع لم تسجل . . في طريقها للتسجيل لحماية مقيمـين في اسرائيل بكل صراحة قرر عدم . . ايقاف المعامله ولم ؟ . اوقف القرار واوقفت عملية التسجيل ومعالي

رئيس مجلس النواب يعرف ذلك ، اما السؤال يـــا دولة الرئيس فهو واضـــح سؤال السيد الخشـــمان والاخوان وهذا الموضوع اثير ويعلم معالي الرئيس في اللجنة المالية حيث اثير وكان على اساس ، هل هذه الاراضي اعيد تسجيلها لحماية المقيمين ام لا ؟ دولتك قلت لا وهذا كفاية .

(ط)

السيد المجالي نائب الكرك :

ما كنت اود ان اقوله ادلى به معالي السيدخالد بك ، لكن وبالنسبة وكما يعترف دولته ان الموضوع هذا موضوع العدسية انه عبارة عن دكانة نحن نرجو التريث وتعيين لجنة ولا مانع في ان يشترك فيها بعض النواب ولا غضاضة على الحكومة اظن .

(ي)

دولة رئيس الوزراء :

يا سيدي الخطأ الذي صاحب القـــرار الماضي للان لم يصبح قرار ، اما التوصية السابقة والمانع في هذا الموضوع اعيد لسلطة القناة وتقدمت بمقترحات جديدة وصلتنـــا اول امس وسندرسها ونرى كافة المحاذير وضمن القانون والنظام وعلى راس ذلك كله ان لا تسجل الارض باسم شخص عدو او غيره .

السيد السحيمات نائب الكرك :

هذا ما كنت اود ان اطلبـــه وقد ذكره دولة الرئيس وهو ان لا تسجل الارض باسماء اشخاص في اسرائيل .

السيد الدجاني نائب القدس :

ان لا تسجل باسم اشخاص غـــير مقيمين في الاردن !

دولة رئيس الوزراء :

يا سيدي الذي سيطبق هو قـــانون سلطة قناة الغور الشرقية لا سؤال ولا جواب .

الاستاذ جمو نائب عمان :

الذي نعلمه ان قانون قناة الغور الشرقية وضع لتفتيت الاقطاعيات الوطنية واظن انه لا يجوز باي حال من الاحوال ان تفتت الاقطـــاعيات الوطنية وتترك اقطاعيات اجنبية لاناس يعيشون عند اعدائنا اينما كانوا ، ان كانوا في ايران او كانوا في لبنان او كانوا في اي بلد آخر ، هؤلاء اخلاصهم لزعيمهم المقدس ، ومكانه المقدس اما في عكا او في حيفا . فكل ما ينتج عن هذا المشروع يذهب الى هنـــاك ، وللذلك الذي نرجوه من دولة الرئيس ومن الحكومة ان لا يعطي اي فرد من هؤلاء اية مساحة من هـــذه الارض .

الاستاذ الملكاوي نائب اربد :

اهالي العدسية اغلبهم من اهالى المخيبة ويسكنون هناك اقترح انا بهذه المناسبة تفويض هـــذه الارض على اهالي المخيبة المقيمين بالعدسية وهم اصحابها من الاف السنين .

(ك)

السيد الشريدة نائب اربد :

هناك مشروع قانون معدل لقانون قناة الغور الشرقية واطلب من الحكومة تأجيل بحث موضوع اراضي العدسية الى ما بعد الانتهاء من تعديل قانون قناة الغور .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

معالي الرئيس اغلاقا للحديث قانون قناة الغور الشرقية بيد اللجنة القانونية ،واللجنة القانونيةوضعت تعديلا لهذه المادة ، بحيث منعت من تفـــويض هذه الاراضي لاشخاص غير مقيمين بالاردن .

الرئيس :

انتهت كلمات حضرات النواب المحترمين :

(ل)

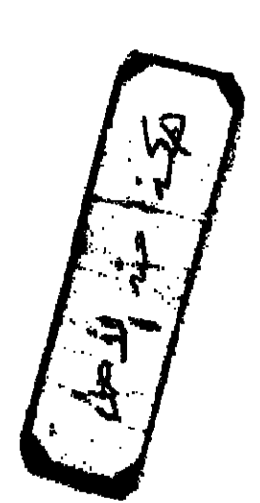
دولة رئيس الوزراء :

المقصود بديوان المحـــاسبة وفي تقرير ديوان المحاسبة هو اصـــلاح الاوضـــاع وليس التشهير ، خصوصا انه ثبت لهذا المجلس الكريم في حـــوادث كثيرة ذكرت بها اسماء وانتهت بها القضايا الى لاشيء التقرير مختصر والاختلاسات المذكورة فيه زهيـــدة جداً ، هناك اناس مولعين بالمناداة بالويل والثبور ، احب ان اقول رغم كل الخطابات ورغم كل مايقال ان جهاز هذه الدولة من انظف الاجهزة في الدنيا ، من انظف الاجهزة في الدنيا ــ يحدث خلل تحدث اخطاء ، تحدث حوادث اختلاسات ، لكن من حيث النسبة ومن حيث تكررها ومن حيث تواترها نسب قليلة وكل سنة احسن من السنة التي قبلها . . . نعم احسن من حيث مستوى النظافة .

بطبيعة الحال جـــزء من امراضنا في الوقت الحاضر اذا يقولوا ان فلان دفع زكاة لازم يقـــدم برهان ، لكن لما يقولوا اختلس اموال الدولة كل الناس يصدقون . هذا برأيي هو العيب الاخلاقي الذي يسبب اناس كثيرين ان يتشائموا من القضية .

الاصل براءة الذمة من مجموع عشرين الف مستخدم عندنا ١٠ او ١٥ يرتكبوا اخطاء عن سوء قصد ، هناك اخطاء اخرى قد تكلف اموال سببها جهل سببها كذا او كذا ، المهم في رأيي المتواضع في دراسة تقرير ديوان المحاسبة ان يقرأ ويستقرأ عنه ، مثلا بعض الاخـــوان اثاروا نقاط قصة عطـــاء سد الكفرين ووادى شعيب زائد مئة الف . . يجوز ان يزيد مليون وثمانية الاف يبقى الكلام صحيح ومستقيم ويجوز ينقص مئة الف ويكون هناك سرقة لاعتبـــار فني في هذه القصة قد يكون خطأ وقد يكون صواب اعتبار فني هناك مئة شرط وشرط من جملتها ارخص الاسعار ، فقد يكون ارخص الاسعار ويكون هناك غش وسرقة ، وقد يكون اعلى الاسعار ومـــع ذلك العملية مستقيمة وعلى اي حال بحث بهذا الموضوع لا يليق لان القضية تبحث الان في محكمة العـــدل وهي التي تقول هذا القرار صحيح او غلط . يعني المقاييس يلزمها بعض البحث المقاييس ليست اغلى الاسعار او اقل الاسعار او كذا ، العملية ليست بالظاهر انه فلان اعطى عطاء ازيد من العطاء الثاني اذن اصبح هناك خلل لا يوجد خلل ، الخلل يثبت بالبينة وليس لانه السعر اعلى او كذا او كذا .

قضية الخبراء التي اثارها الشيخ جمو ، هذه اولا غير واردة اصلا ، في وسع الدولة ان تقول لا اريد خبراء الدولة تطلب خبير في الزراعة من هيئة الأمم ، هيئة الأمم ترسل خبير بالزراعة ، الرواتب لا نحددها نحن ، بل مقررة بميزان وهـــذا الموظف موجود بهيئة الأمم ياخذ الراتب الفلاني. نحن لاندفع نريده نستدعيه ونستفيد من خبرته لا نريده لانستدعيه مختصر مفيـــد .



قصة الاعتماد على الخبرة مرت علينا فترة مدرسة انه نحن العلماء ونحن الذين نفهم وليس هناك شيء نحتاج فيه خبرة ، انا كنت من شيوخ هذه المدرسة انه نحن نعرف كل شيء نحن نعرف نستخرج البوتاس ونحن نعرف لستخرج الفوسفات ونحن نعرف كذا ، الحقيقة لا الاحسن ان نستعين بالخبرة عند الناس الذين يعرفون الخبرة ، قضيـة تسويق الخضروات وتصنيفها فن قائم بذاته عليه تجارات وعليه دخل طويل عريض وهناك اناس مبرزين في هذا الموضوع ويعرفون كيف تباع الفليفله وكيف تباع البندورة ، نحن لا نعرف ولهذا السبب نشعر ان من واجبنا ان نستعين في خبرة من هذا النوع يمكن ان نكـون مخطئين في هذا القرار ، ولكن هناك اناس باعهم طويل في هذا الموضوع ولذلك الحاجة للخبرة مثل حاجة الانسان الى الاستشارة والنصيحة قائمة دائماً ولا يوجد احد علمه كامل .

الشيء الذى احب ان اذكره فيما يتعلق بديوان المحاسبة انه الان هناك عملية اعادة تنظيم جذرية بدأت منذ اشهر ، الترتيب السابق كان ترتيب على اساس ان الخطأ لابد ان يحصل صارت موضة التدقيق المسبق يعني في المالية فلان يريد ان يقطع وصل هذا يقطع الوصل وبجانبه آخر يراه قطع الوصل ام لا ، صار قسم محاسبة مزدوج قسم واردات مزدوج كل شيء مزدوج هذا النظام سنلغيه او في طريقنا لالغاء هذا النظام نحن نفترض الموظف المسؤول عن العمليـة الفلانية هو رجل كفؤ وقدير وامين وانه يقوم فيها ، ديوان المحاسبة في مكانه يوم يذهب الى مكان مايفتش عليه بدقة ويعود ، اما بقاء موظفي ديوان المحاسبة على اساس التدقيق المسبق او الاقامة الدائمة بالوزارات او الدوائر او المؤسسات هذه موضة قديمة سنلغيها جملة وتفصيلا وستكون النتائج احسن .

هناك اقتباسات غير اقتصادية ابداً وانا شخصياً لا اعرف بالارقام الاخ ابو ناصر اريـده ان يسأل البنك المركزي حتى يرى الصورة التي يخاف منهـا ليس لها لزوم ولا داعي للخوف بل بالعكس وضعنا احسن واحسن واحسن من كافة الوجوه ، لا يوجد دولة في الدنيا في الانماء الا وهي محتاجة الى القروض لكن هناك ميزان بين القروض ونمو الدخل القومي ونمو الدخل المحلي الخ ، وهذه اصبحت عملية معقدة مثل كتابة روشيته طبية يا تسأل عنها ...مضبوط وانا سأسئل عنها مضبوط حتى اجيبك عنها يا الاحسن ان لا نثيرهـا .

بعدين يا سيدى ... ارجوك المبالغات التي قد تكون غير مقصودة (لا يجد لقمة العيش) لا يوجد عندنا مواطن لا يجد لقمة العيش ..

الاستاذ جمو نائب عمان :

انت متأكد ؟

دولـة رئيس الوزراء :

. . انا متأكد . .

الاستاذ جمو نائب عمان :

انا متأكد انه فيه . .

دولة رئيس الوزراء :

. . هذه المبالغات . .

الاستاذ جمو نائب عمان :

. . هذه ليست مبالغات . .

دولة رئيس الوزراء :

. . . هذه المبالغات ارجو ان لا تقال بمعنى الاستشارة وبمعنى كذا قد يوجد واحد اثنين ثلاثه لكن لا يقال

بهذا الشكل المعمم . . مستوى المعيشة عندنا بهـذا البلد وتعميم الرفاه بقدر الامكان على قلته اعتقـد منتشر على نطاق واسع وهناك ناس كما قلت يحبوا ان يسمعوا السوء لا يحبوا ان يروا الخير . . القصه في بحث تقرير ديوان المحاسبة يلزمه دقة اكثر وكذا . وبعدين الاخوان منكم الذي كان فاتح بطنه ينتقـد الحكومة هذا التقرير اكثره عن فترة ما كانت فيها هذه الحكومة مسؤولـة لكن نحن مسؤولـين عن الاجابة كلهـا ، ويسرني ان اقول ان المخالفـات الواردة في هذا التقرير الذي يشمل عمل الحكومـة السابقة . كانت اقل من التي قبلها واقل من التي قبلها فهذا دليل التقدم الى الامـام في مستوى الكفـاءة الادارية بغض النظر عن اية حكومة تأتي .

(م)

رئيس ديوان المحاسبة :

معالي الرئيس ، سادتي الافاضل ،

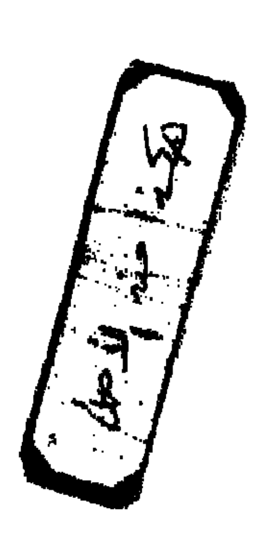
الكلمة التي اريد ان اقولها هي تعليق على بعض الكلمات التي وردت في اللجنة التي تحدث باسمهـا صلاح بك . واريد ان اتقدم بادىء ذي بدء بالشكر للجنة المالية وبالشكر للجنة التي ترأسها صلاح بك او التي نطق باسمها لان جميع هذه الآراء هـي في الحقيقة مفيدة وتنير السبيل لنا ، غير انني استأذن في التعليق لايضاح بعض ما ورد هنا وهناك :

من ناحية ان التقرير مختصر ومختصر جداً في ما عبر عطوفة الاخ . الواقع اذا نظرتم الى اننا اخذنا القضايا ولخصناها تلخيصاً على امل ان نقع فيها على الزبده ، يختلف التقرير الحـالي عن التقرير السابق في ان المخابرات لم تذكر فالذي لاحظته — ولا انتقد التقرير السابق بل — كما ذكرت في تقريري اقدر جهود جميع رؤساء الديوان الذين سبقوني لانها جهـود جبارة في الواقع ومفيدة جداً . ولكن كنت الاحظ ان يأتي كتاب من الوزارة فيقول : ورد كتاب رقم تاريخ ثم يورد نص الكتاب ، ثم يقول بعد هـذا فاجاب ديوان المحاسبة على ذلك بكتابه رقم تاريـخ ثم يورد نص الكتاب . انا شخصياً وقد درجت على هذا في السابق في تقرير ديوان الموظفين وجدت ان هذا يثقل كاهل القارىء بثقـل كاهلكم انتم ايهـا السادة بصورة خاصة ، فعندمـا تقول انت وقـع الموضوع الفلاني وتلخص ما وقع ثم تعلق عليه ، وهذا الذي جعل في الواقع تقرير ديوان المحاسبة في هـذه السنة يظهر بانه اقل من التقرير السابق ، نحن اخذنا جميع القضايا لم نهمل منها شيئاً الا بعض القضايـا وليس منها قضية العدسيه الا بعض القضايا التي رأيت شخصياً ان القانون لا يسندها .

اما الاستيضاحات التي ذكرها الاخ صلاح بك فاعتقد ان اثباتها افضـل وكدليل على تجـاوب الوزارات والدوائر مع الديوان وسنثبتها في السنـة القادمة ان شاء الله .

وفيما يتعلق بالسجلات المسعفه وكنت اريد ان يجيب على هذا معالي وزير المالية ، بـدأت وزارة المالية باعداد هذه السجلات المسعفة ولكن تحتاج الى تنظيم واعتقد ان هناك مجـالا للمجلس الكريم اذا اراد ان يطلع عليها من وزارة المالية .

فيما يتعلق بقضايا التوظيف والموظفين لا علاقة لديوان المحاسبة في ذلك ، فنحن نترك قضايا التوظيف لديوان الموظفين الا اذا كان التعيين واقعـاً بصورة خاطئة بحيث يكلف الدولة التزامات اكثر من الناحية المالية فعند ئذ نثير الاعتراض .



اما الخلافات مع الحكومة ، فذكر الاخ صلاح بك انه لم يذكر شيء كثير من هذا ، اللذي احب ان اؤكده بالمجلس الكريم ان التقرير الذي بين يديه هو تقرير دقيق جداً وحسب اعتقادنا مئه بالمئه دقيق ، وعلى هذا يجب ان يعتمد المجلس الكريم ، واذا شك احد من الاخـوان في اية قضية فعندنا التفاصيل من حيث الكتابات والارقام ونستطيع ايضا ان نطلعه على هذه التفاصيل في ديوان المحاسبة .

واما من حيث ذكر الاسماء ايضا فعندما يجد المجلس الكريم ان له هدفا معيناً في قضيه من القضايا فنستطيع ان نستخرج هذه القضايا ونتابعها الى اقصى حد ممكن او تتابعونها انتم .

فليس كل شيء ما ذكر الاخوان على ما يرام وليس كما تفضل دولة الرئيس ليس الجهاز الاداري في الاردن جهازاً يمكن ان يوصف بانه لص ، الواقع بخبرتي انا كرئيس لديوان الموظفين وبعنايتي المستمرة في الادارة انا اعلم ان الجهاز الاداري في الاردن هو خير من اكثر الاجهزة الادارية في البلاد العربيـة اطلاقاً .

اما هل وصلنا الى الحد الذي يجب ان ننـام عليه ؟ لا يستطيع جهاز اداري في العالم ان يكـون كاملا في اي وقت من الاوقات ، وانما الاجهـزة الادارية يطرأ عليها الخلل باستمرار وباستمرار يجب ان تصلح مثل الشجرة التي تقلم كل سنة .

من هذه الناحية اذا توخينا الحقيقة تجدون ان الصورة التي يعطيكم اياها هذا التقرير هي صورة صادقة وارجو ان يسركم ان تعتقدوا ان الجهـاز الاداري في الاردن والمـوظفين في الاردن ليسوا لصوصا وليس اكثرهم لصوصا وهذا . .

— ضجه —

وهذا الاختلاس الذي يقع في الاردن يقع مثله في دول اخرى ومنها الدول الشرقية .

خلاصة ما اريد ان اقول ان هذا التقرير الذي بين يديكم هو موجز لاننا حذفنا التفاصيل منـــه ، وهو صحيح مئة بالمئة الا اذا اخطأنا نحن عن سهو وتستطيعون حضراتكم ان تعتمدوا عليه كل الاعتماد ونحن نعرف اننا جزء من الهيئة التشريعية ، واننـا يجب ان نكـون مخلصين وصـادقين نعطيها الواقع مئة بالمئة . وشكرا .

— ن —

السيد السحيمات نائب الكرك :

استمعت لكلمة رئيس ديوان المحـاسبة وانا اشكره على هذا التوضيح ، الا انني اود ان اعلق على ما تفضل به من ان الاختصار الذي فصل لنا سببه هو محمود اذا كان كما يقـول رئيس ديوان المحاسبة ، ولكن الاختصار اللذي نعنيه هو اختصار الحوادث وليس اختصار الكتب الرسمية والمقالات . وفي كلمتنا اشارة لطيفة لهذا الشيء يستطيع الاستاذ بذكائه ان يفهمها وانـه في بعض القضـايا المهمة لم يرد شيء بينما ورد اشياء بسيطة في التقرير . .

دولة رئيس الوزراء :

ارجو ان تقول بصراحة ما هو اللذي ورد وما هـو اللذي لم يرد . ؟

السيد السحيمات نائب الكرك :

يا سيدي هنالك اشياء كثيرة . .

دولة رئيس الوزراء :

ما هي هذه الاشياء . . ؟

— ضجة —

السيد السحيمات نائب الكرك :

اسمحلي . . اذا ما قنع المجلس . . اسمحلي انت أجاوب الزلمه .

بالنسبة للك استيضاحات افرني رئيس ديوان المحاسبة على انه يجب ايرادها وهذا نقص يقره رئيس ديوان المحاسبة وقد اقره فعلا .

بالنسبة للسجلات المسفة مهمة جدا واشار لها هذا المجلس وا كد عليها ويؤكد عليها رئيس الديوان بـذاته .

بالنسبه لديوان المحاسبة نحن لا نعني ان ديوان المحاسبة مسؤول عن التـوظيف ولكنه مسؤول عن تصحيح اي خطأ يقع في التوظيف قد يكلف خزينة الدولة اموالا اخرى .

بالنسبه للجهاز الحكومي لا نقـول ان جهاز الحكومة لص ولا تعني مناقشتنا لتقرير ديوان المحاسبة ان تصف انت ان هناك لصوصية بالجهاز والا لماذا وجد ديوان المحاسبة ولماذا رئيس ديوان المحاسبة اذا كنا سنعتبر ان ما يناقش في هذا المجلس هو اتهام لجهاز الدولة كما يقـول دولة الرئيس وكـما يقول رئيس الديوان ، فنحن اذن بغنى عن مناقشة هـذا التقرير وبالتالي بغنى عن ان يكون يكون هناك رئيس ديوان محاسبة وجهاز ديوان محاسبة وتقرير ديوان محاسبة .

نحن نعتقد بنشاط الجهاز الحكومي ، ونعتقد بنظافته ، واول من اتهم الجهـاز هو دولة الرئيس وليس نحن ، وهو اللذي شرع قـانون التنظيم وهو اللذي قال بان الجهاز فيه سرقات وهو اللذي قال هناك لصوصية ونحن لم نقل في يوم من الايام ان جهـازنا لص . نحن نعتقد بان المتهم بريء حتى تثبت ادانته ، وعلى هذا فانا الى جانب من يقول بعدم ذكر الاسماء في القضايا حتى يحكم بها .

رئيس ديوان المحاسبة :

اسمحلي حضـرة الاخ ، لا اريد ان يذهب الاخ صلاح بك الى انني عندما قلت هذه الكلمة لص عن جهاز الاداري قصدت انه هو يقول بذلك او انه هو يؤمن بذلك . .

— ضجه —

او غيروا من اعضاء المجلس الكريم .

الواقع لا العبارة ولا القصد اديا لذلك وانمـا اردت ان اقول انه عندما يظهر جهـاز الحكـومة بالمظهر الـذي طالعتموه في التقرير فاننـا نعتقد في ديوان المحاسبة وانا رئيس ديوان محاسبة تمام الاعتقاد بان هذه الصورة تعكس الواقع .

السيد الخشمان نائب السلط :

معالي الرئيس

كرر الاستاذ رئيس الديوان عدة مرات بان هذا المجلس ينعت جهاز الدولة . .

— ضجة —

السيد العوران نائب الطفيلة :

ارجو اغلاق باب المناقشة لان الموضوع اشبع بحثا وقد انتقل الى شيء شخصي .

— ضجة —

الرئيس :

هناك ملاحظات تقدم بها الاخوان النواب بان تضاف هل يوافق المجلس عليها .

(اصوات : باستثناء التدقيق)

السيد الحاج حسن نائب عمان :

بوصفي رئيساً للجنة الماليه اقــول : تقدمت اللاجنة المالية بتواصي للمجلس ومعالي الرئيس اتاح المجال النواب الكرام للمناقشة وتكلم من اراد الكلام

فارجو الآن ان يوضع قرار اللاجنة الماليــة بالتصويت واذا وبالاضافة الى ذلك اية توصية اتت من الاخوان النواب تريدوا ان تضم لقرار اللاجنة .

الرئيس :

هذا ما اود ان اقوله

هل يوافق المجلس على الملاحظات التي ابداها صلاح بك باسم النواب ...

— ضجة —

السيد السحيمات نائب الكرك :

قضية الحسابات ، طبيعي ان شركات المساهمة الكبرى التي تساهم فيها الدولة لها نظام داخلي ولهــا مدققي حسابات ، ولكن يبقــى اموال الدولة . الدولة كساهم يجب ان تطمئن على اموالها التي تبلغ ٥١٪ وجهازهــا الذي يراقب اموال الدولــة لماذا لا يراقب الشركات ...

اصوات يجب ان تكون خاضعة للتدقيق

السيد الحاج حسن نائب عمان :

يا اخوان

توضيحاً للنقطة التي اثارها السيد صلاح السحيمات اريد ان ابين ان الحكومة في مجالس ادارة الشركات المساهمة وبحسب قانون الشركات لها اعضاء في مجالس ادارتها بحسب حصصها فالجهاز التنفيذي المسؤول عن الشركات هو مجالس اداراتها بالاضافة الى ان قانون الشركات الذي وافق عليه هذا المجلس ينص على ان يكون مدققي الحسابات في اي معاملة مرتبطين مع الحكومة، ففي اي شيء هم رقباء على مجالس الأدارة تجاه الحكومة .

السيد القضاة نائب عجلــون :

بالنسبة لقرار اللاجنة المالية ارجو ان يرفع من التواصي موضوع ان يكون مجلس النواب مرجعــاً لحسم الخلافات .

الرئيس :

هذا غير وارد ، وهل يوافق المجلس على رفع ذلك من التواصي .

(فوافق المجلس على ذلك)

الرئيس :

اذن ارجو من مقرر اللاجنة الماليــة ان يتلــو قرار اللاجنة المالية رقم ٢ مع التواصي المضافة للقرار بالشكل النهائي الذي سيرفع فيه للحكومة .

فتلاها المقرر ووافق المجلس عليها وهذا نصها .

(س)

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللاجنة المالية بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٦/١/٨ برئاسة معالي السيد خالد الحاج حسن وحضور السادة ، المقرر — موسى أبو الراغب ، عبد الرحمن خليفة ، عمران المعايطة ، زهير مطــر ، محمد سعيــد يونس ، محمد الحشيان .

وقامت بدراسة التقرير الرابع عشر لديوان المحاسبة المتضمن أعمال الديوان للمدة الواقعة بين ٦٤/١٠/١ وبين ١٩٦٥/٩/٣٠ ، وبعد الاطلاع على محتويات هذا التقرير ترجو أن تعرض ما يلي . —

١ — الحساب الخــاص للسنة الماليــة ١٩٦٣ — ١٩٦٤

اورد التقرير مقارنة في واردات الدولة المحلية الفعلية .

الــواردات المحليــة والفعليــة

السنة	الواردات بالدينــار	
٥٣ — ٥٤	٦ر٩٥٩ر٤٦٧	
٥٨ — ٥٩	١٠ر٨٨٢ر٩٨٥	
٦١ — ٦٢	١٤ر٦٧٨ر٦٣٨	
٦٢ — ٦٣	١٧ر٤٢٤ر٩٨٤	باستثناء الدفعة الخاصــة مــن شركة التــابلاين والبالغــة ٣ر٦٨٠ر١٠٦
٦٣ — ٦٤	١٩ر٣٨٦ر٦٥٧	

وبذلك يتبين أن هناك زيادة بالواردات المحلية زيادة مضطرده كما تبين .

أ — أن سجلات الضرائب العائدة للسنة المالية ٦٤—٦٥ في وزارة المالية تبين أن نسبة ٦٥٪ قد حصلت من مجموع الضرائب المستحقة . وهذا يعني بضرورة مضاعفة الجهد في جباية الواردات وخاصة من ضريبة الدخل .

ب — ان ما رصد في الموازنة للنفقات الانمائية بلغ ٩ر٦٣٠ر٥٥٠ دينارا لم ينفق منها الا ٦ر١٥٤ر٢٥٣ ، وقد بلغت النفقات الانمائية الفعلية للدولة ١٥٪ من مجموع نفقاتها الفعلية . وكانت اللاجنة تأمل أن يتم انفاق كافة المخصصات الانمائية .

ج — ان زيادة الواردات نتيجة لرفع نسبة الضرائب أو الرسوم أو أحداث رسوم وضرائب جديدة لا يدل على سلامة الوضع المالي وأنما الذي يدل على ذلك هو زيادة الدخل القومــي الذي منــه واردات الدولة المحلية .

الملاحظات على الوزارات والدوائر والمؤسسات
والمخـــالفات والتجاوز على امـــوال الدولـــة

اطلعت اللجنة على قضايا المخالفات والاختلاسات وهي تبدي أسفها ان ترى تكرار وقوع هذه المخالفات في كل عام ، مع انه ينبغي ان يـــكون اساس العمل الأمانـــة والاخلاص للواجب . ان اساءة استعمال أموال الخزينة عن طريق سوء التصرف عن طريق شراء اللوازم وتسلمها وخزنها واستعمالها يـــدعو الى وضع علاج فوري لهذا الموضوع كما يجب التحقيق في القضايا التي تضمنها التقرير فيما يتعلق بسوء التصرف في شراء اللوازم وتسلمها وخزنها واستعمالها وضرورة تحديد المسؤولية لمرتكبي سوء التصرف هـــذا وذلك كأجراء رادع للعبث في التصرف بأموال الخزينة .

كما لفت نظر اللجنة كشف التدقيق في حسابات وزارة المواصلات (برق بريد هاتف) اذ ان مبالـــغ كـــبيرة مستحقة الاداء على مشتركـــين تخلفوا عن تأديتها ، وقد بلـــغ مجموعها حتى تاريخ ١٩٦٥/٣/٣١ (٣٢٩ر٢٤٩ دينارا) وهذا يدل على اهمال المسؤولين في هـــذه الوزارة عن تحصيلها . وبالرغم من قرارات مجلسكم الموقر بضرورة وضع اجراء رادع لسوء استعمال سيارات الدولة المدنية والعسكرية لا تزال السيارات الحكومية عرضة لسوء الاستعمال يقدم عليه موظفون مدنيون وعسكريون .

مواضيع الخلاف بين الديـــوان والوزارات

وتقرير رقابـــة الديـــوان وطمأنينة موظفيه

يطالب الديوان بعدم اجراء نقل او انتداب او اعارة اي موظف من والى الـــديوان الا بموافقة رئيس الديوان . وترى اللجنة ان في اجابة هذا الطلب قوة وتعزيز وتمكين لموظفي الديوان وزيادة فعاليته .

توصي اللجنة المالية مجلسكم الكريم الموافقه عن ما يلي . —

١ — شكر رئيس ديوان المحاسبة وموظفيه على الجهود التي بذلوها خلال العام الذي شمله التقرير .

٢ — عدم نقل او انتداب او اعارة اي موظف من والى ديوان المحاسبة الا بالاستئناس برأي رئيس الديوان .

٣ — ضرورة مضاعفة الجهد وزيادة الفعالية في تحصيل اموال الدولة المستحقة .

٤ — مضاعفة الجهد في انجاز المشاريع الانمائية ، وذلك بتعزيز الجهاز التنفيذي للمشاريع الانمائية بـــذوي الخبرة والاختصاص .

٥ — أجراء التحقيق وتحديد المسؤولية وفرض العقوبة على كل مختلس او مهمل يعبث بأموال الشعب .

٦ — وضع اجراء حازم يضع حدا لسوء استعمال السيارات المدنية والعسكرية حفاظاً على اموال الدولة .

« وتأمل اللجنة ان يضع ذلك العلاج حداً لأثارة هذا الموضوع في كل عام .

اللجنة الماليـــة

اطلع النواب الموقعون ادناه على تقرير ديوان المحاسبة الرابع عشر وعلى قرار اللجنة المالية الموقرة بصدده ويسرهم ان يضعوا امام مجلسكم الكريم المطالعات والاقتراحات التالية لمناقشتها واعتمادها فيما اذا اقتنعتم بجدواها وضرورتها . انسجاماً مع الصلاحيات المخولة لكم في الدستور كمرجع لديوان المحاسبة ، ويرجى ان تسهل هذه المطالعات مهمتكم وتمكنكم من التوصل الى القرار الانسب والاصوب .

حضرات النواب الكرام

اننا نقدر للجنة المالية ما بذلته من جهد في دراسة التقرير ووضع التواصي المعروضة على حضراتكم ولكننا مقتنعون بان هذه التواصي اقتصرت على نـــواحي معينة نعتبرهـــا جزءاً يسيرا من كل ونرى ضرورة دعمها بتوصيات اكثر شمولا واحاطة بالموضوع الاساسي الذي يضطلع به ديوان المحاسبة من خدمة للمصلحة العامة .

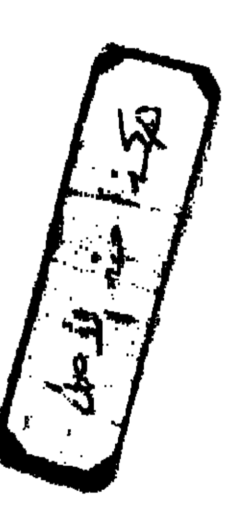
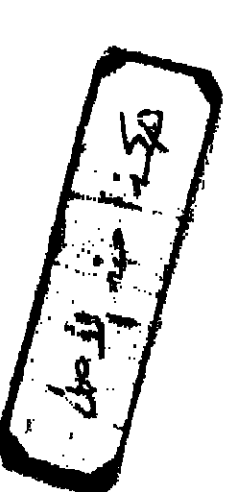
وهذه هي مطالعاتنا وتليها المقترحات المبينة على اساسها .

١ — لا شك انكم لاحظتم ان التقرير جاء مختصراً جداً بالمقارنة مع التقارير السابقه له واقل مادة منها . وانه لم يشر الى عدد من المواضيع الاساسية التي ينبغي عليه ان يعالجها ، ويبسط رأيه بصددها وبذلك لم يفتح امامكم الباب واسعاً كما يجب ان يكون عليه الحال للاطلاع على كافة جوانب النشاط المالي للحكومة ، وبما ان رئيس الديوان الحالي قد وضع تقريره بعد حوالي مئة يوم من اضطلاعه بمسؤولية الديوان فلربما لم تكن هذه المدة كافية لاستعراض ومراجعة جميع اعمال الديوان واعداد تقرير مفصل بها .
لقد درجت العادة على ان يتضمن التقرير احصاءات وافيـــة لعدد الاستيضاحات التي يقـــدمها الديوان للوزارات والدوائر المختلفة ، بقصد الاطلاع على مدى تجاوب هذه الوزارات مع الديوان ولكن التقرير الحالي جاء خلواً منها وبذلك فقد عنصرا هاماً من محتوياته الاساسية .

٢ — لم يذكر التقرير ما اذا كانت وزارة المالية قد انشأت سجلات مالية مسعفة للقروض الخارجية والـــداخلية والارباح والمساهمات في الشركات والمؤسسات الدولية وغيرها تلافياً للنقص الحاصل في هذه السجلات التي شدد مجلسكم في السنة الماضية على انشائها بوجه السرعة الممكنة .

٣ — جاء في التقرير ان جهود الديوان اسفرت عن اســـترداد مبلغ ٧٤٥٧٣ دينارا وهـــو مبلغ كبير بالنسبة للميزانية العادية للدولة ولـــكن التقرير لم يتضمن التفاصيل اللازمة عن الحوادث التي ادت الى استرداده بل اكتفى بذكر عدد يسير منها تعتبر فيها المبالغ المستردة ذات قيمة صغيرة بالنسبة للمجموع ، ولا شك انه مما يهم مجلسكم الكريم ان يطلع على التفاصيل الوافية على مثل هذه الامور التي تسيء فيها السرقـــة والاختلاس الى سمعة الدولة .

٤ — لم يتضمن التقرير اية معلومات عن قضايا التوظيف والموظفين والمخالفات التي تتعلق بهذا الموضوع الهام مما يثير التساؤل ما اذا كانت هذه المخالفات غير موجودة بتاتا او ان التقرير تجاهلها ولم يعتبرهـــا ذات اهمية لعرضها على مجلسكم الكريم .

٥ — لم يشر التقرير الى الخلافات في الرأي بينه وبين الحكومة فيما يتعلق بتطبيق القوانين والانظمة االماليه ولا شك انه لمما يهم بجلسكم الكريم ان يطلع على هذه الخلافات بالرأي خاصة وانه سبق له وطالب بانتحال الخلافات في الرأي الى هيئة خاصة كي لا يكون مجلس الوزراء المرجع الاخير للبت بامرها .

٦ — اقتصر التقرير في ملاحظاته فيما يتعلق بالشؤون المالية للبلديات على عدد قليل من هذه البلديات ، وحتى هذه الملاحظات جاءت مختصرة وموجزة ، حتى انها لتوحي بان كل شيء على ما يرام ، وان التدقيق قد اكد قوة النظام والقانون ولم تعد هناك اية مخالفات تذكر .

وانطلاقا من هذه الملاحظات فاننا نشارك اللجنة المالية توصياتها وندعو الى الموافقة على التوصيات التالية : —

١ — تعديل المادة (٢٢) من قانون ديوان المحاسبة بان يكون المرجع الفصل في الخلاف بين الديوان والوزارات هيئة حيادية خاصة .

٢ — اعداد الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة في مدة اقصر من المدة الحالية لكي يتناول التقرير السنوي لديوان المحاسبة هذا الحساب الختامي مع نتيجة اعماله عن سنة واحدة في تقرير واحد .

٣ — التشديد على سرعة الجواب على استيضاحات الديوان واتخاذ الاجراءات المشددة بحق الموظفين الذين يتأخرون عن الجواب السريع .

٤ — الموافقة على توصية رئيس ديوان المحاسبة بالغاء رسوم رخص الراديو والتلفزيون وضمها الى رسوم الى رسوم الجمارك وتحصيلها عند استيراد تلك الاجهزة .

٥ — تضمين تقرير ديوان المحاسبة خلاصة للتقارير التي يعدها مندوبو الحكومة في الشركات التي تساهم فيها الحكومة وممارسة الديوان صلاحيات تدقيق هذه التقارير ومتابعة الملحوظات والاقتراحات الواردة فيها والعمل على اخضاع مراقبة حسابات هذه الشركات لرقابة الديوان ، وكذلك عطاءاتها ، بحيث يشترك في اللجان مندوب عن وزارة الاقتصاد الوطني ، واخر عن الديوان .

لهذا نقترح اتخاذ القرار من قبل المجلس على ضوء هذه الملاحظات .

أيوب مسلم	صلاح السحيمات	سامي حداد	سليمان القضاة
نائب بيت لحم	نائب الكرك	نائب اربد	نائب اربد

٨ — قرار اللجنة الماليـــة رقم (٣)

الرئيس :

والآن ننتقل الى البند الثامن من جدول اعمال الجلسة وهو مقررات اللجنة المالية فارجو من مقرر اللجنة السيد موسى ابو الراغب التفضل للمنصة لتلاوة المقررات .

المقرر :

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة المالية بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٦/١/٨ . برئاسة معالي السيد خالد الحاج حسن وحضور السادة المقرر ، موسى ابو الراغب ، محمد سعيد يونس ، زهير مطر ، عبد الرحمن خليفه عمران المعايطه ، محمد الخشمان ومحمد ابو الغنم ولظرت فيما يلي .

١ — قانون مؤقت معدل لقانون ضريبة الحرس الوطني رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٥ . قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع شطب عبارة (والاصناف) من الفقره (أ) من المادة(٥).

٢ — قانون مؤقت معدل لقانون البندرول رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٥ . قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة .

«وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها»

اللجنة القانونية

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون :

(أ)

الرئيس :

يتلى قانون ضريبة الدخل المؤقت المعدل بالشكل الذي سيرفع به لمجلس الاعيان .

(فتلاه المقرر مادة ماده ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرفع به لمجلس الاعيان) .

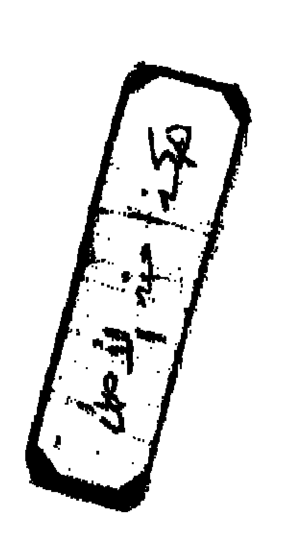
الاسباب الموجبة

١ — عندما وضع قانون ضريبة الحرس الوطني رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٤ ورد النص فيه على انه يجوز لمجلس الوزراء ان يزيد الرسوم على التبغ والسجاير والمشروبات الروحية والكماليات الاخرى لمنفعة الحرس الوطني بالنسبة التي يقررها .

وقد اصدر مجلس الوزراء في ذلك الحين قرارات زاد فيها رسوم المكوس على السجاير والمسكرات المصنوعة محلياً .

وقد وضع القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ لاجازة استيفاء المبالغ التى تم تحصيلها بالاستناد الى قرارات من مجلس الوزراء كانت قد صدرت على اثر صدور القانون رقم ٣٣ منذ سنة ١٩٥٤ .

٢ — اما الفقرة (ب) من المادة الخامسة المعدلة فقد وضعت لتشجيع الصادرات الاردنية باعطائها القدرة على المنافسة في الاسواق المجاورة عن طريق رد ضريبة الحرس الوطني التي تستوفى عنها عند صنعها للاستهلاك في السوق المحلي .



قانون موقت معدل لقانون ضريبة الحرس الوطني
رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٥

١ ــ يسمى هذا القانون الموقت (قانون معدل لقانون ضريبة الحرس الوطني لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ ــ يلغى ما جاء في المادة الخامسة من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : ــ

٥ ــ أ ــ يجوز لمجلس الوزراء ان يفرض بالاضافة الى الرسوم الجمركية ورسوم المكوس ورسوم الانتاج المحلي رسوما لمنفعة الحرس الوطني على التبغ والسجاير والمشروبات الروحية والكماليات والاصناف الاخرى وذلك بالنسبة التي يقررها .

ب ــ يجوز للوزير الذي ترتبط به مصلحة الجمارك او من ينيبه ان يسمح باعادة المبالغ المستوفاة بالاستناد الى الفقرة الاولى من هذه المادة او اية نسبة منها وذلك في الحالات التي يجوز لـه فيها بمقتضى قانون الجمارك رقم ١ لسنة ١٩٦٢ او قوانين المكوس او الانتاج المحلي وتعديلاتها اعادة رسوم الجمارك او رسوم المكوس او الانتاج المحلي بالكيفية والنسب والشروط المنصوص عليها في القوانين المذكورة .

٣ ــ يعتبر كل ما حصل من زيادة على رسوم المكوس اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون الاصلي وحتى تاريخ العمل بهذا القانون تحصيلا قانونياً وكأنه قد تم بمقتضى احكام هذا القانون ولا تجوز المطالبه باستر داده بالطرق الادارية او القضائية .

(ب)

الرئيس :

يتلى القانون المؤقت رقم (٣٣) المعدل لقانون البندرول بالشكل الذي سيرفع به لمجلس الأعيان .

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعة وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرفع به لمجلس الاعيان) .

الاسباب الموجبة

لم ينص في قانون البندرول لسنة ١٩٢٧ على عقوبات معينة لبعض الجرائم التي ترتكب خلافا لاحكامه وغاياته وقد حدث ان استعمل بندرول مقلد او منزوع عن بعض الاوعية من قبل بعض الاشخاص فاقامت الجمارك دعاوى عليهم كانت نتيجتها الخسارة وضياع مبالغ على الخزينة بسبب عدم النص على مثل هذه الحالات في القانون المعمول به او قانون العقوبات .

لذلك فقد وجد من المناسب وضع هذا التعديل وتضمينه نصوصاً تعاقب مرتكبي امثال هـذه الاعمال حفاظاً على حقوق وموارد الخزينة .

قانون موقت معدل لقانون البندرول
رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٥

١ ــ يسمى هذا القانون الموقت (قانون معدل لقانون البندرول لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع قانون البندرول لسنة ١٩٢٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من ياريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ ــ تستبدل عبارة (قانون الجمارك لسنة ١٩٢٦) حيثما وردت في القانون الاصلي بعبـارة (قانون الجمارك والمكوس المعمول به) .

٣ ــ تعدل المادة الثالثة من القانون الاصلي باضافة كلمة (والرسوم) بعد كلمة (الضرائب) الواردة فيها .

٤ ــ يلغى نص المادة السادسة من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي . ــ

٦ ــ ١ ــ أ ــ يعاقب بالاشغال الشاقة الموقته من قبل المحكمة النظامية المختصة كل مـن يزور او يقلـد اي بندرول او يبيعه او يستعمله او يحوزه مع علمه بانه مزور او مقلد . وكذلك يعاقب بنفس هذه العقوبة كل من وجد بحيازته عن علم منه قالب او اداة يمكن استعمالها لطبع البندرول .

ب ــ يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة كل من يعيد استعمال اي بندرول مستعمل .

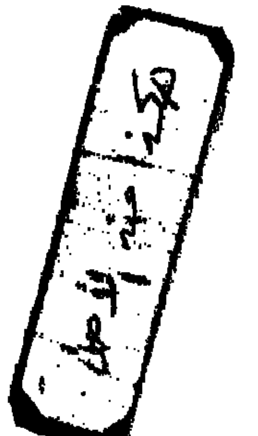
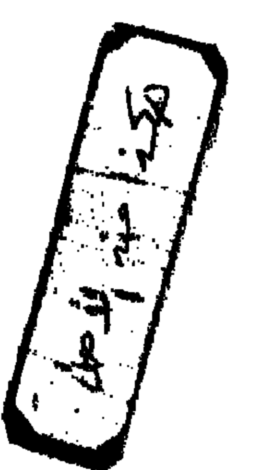
جـ ــ يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تزيد على خمسة وعشرين دينارا او بكلتا العقوبتين كل من وجد بحيازته بندرول مستعمل .

د ــ كل من كان في حوزته مواد تسرى عليها احكام هذا القانون وكل من باعها او عرضهـا للبيع وكانت موضوعة في اوعية غير مطوقة بالبندرول على الصوره المعنة في هـذا القانون يعاقب بغرامة لاتقل عن ضعف رسوم المكوس او الانتاج المحلي المتحققة عليها ولا تزيد على خمسة امثالها مع مصادرة المضبوطات .

٢ ــ تخصص المحاكم الجمركية بالنظر في الجرائم المنصوص عليها في البنود (ب ، جـ ، د) من الفقرة (١) من هذه المادة .

٥ ــ تضاف المادة العاشرة التالية الى آخر القانون الاصلي . ــ

١٠ ــ للوزير الذي ترتبط به مصلحة الجمارك والمكوس او لمن ينيبه عنه ، ان ينهي عن طريق المصالحة اية دعوى او اجراءات اقيمت او شرع فيها ولم تقترن بحكم قضائي قطعي ضد اي شخص ارتكب اية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في البنود (ب ، جـ ، د) من الفقرة (١) من المادة السادسة من هذا القانون ، وله ان يقبل اية غرامة مالية يراها مناسبة مقابل التسوية او المصالحة .

٩ ـ قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (٩)

الرئيس :

ارجو من معالي مقرر اللجنة السيد كامل محي الدين التفضل للمنصة لتلاوة قرار لجنـة الشؤون الخارجية رقم (٩)

المقرر :

قـرار رقم (٣)

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتـاريخ ١٢/١/١٩٦٦ برئاسة عطوفة السيد صلاح سحيمات وحضور السادة المقرر كامل محي الدين ، محمد بشير الغزاوي ، علي الدجاني سليمان القضاة زهير مطر ، عبد الباقي جمو ، ابراهيم كريشان . ونظرت في :ـ

البيان الوارد من المجلس الاعـلى لاتحـاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية فيما يتعلق بالحرب الدائرة في فيتنام ، وبعـد الاستماع الى توضيح من معالي وزير الخارجية . قررت ان تتقدم الى المجلس بتنسيب اتخاذ القرار التالي :ـ

يهدي مجلس النواب الاردني تحياته الى المجلس الاعلى لاتحـاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية بمناسبة تسلمه البيان الصادر عنه بتاريخ ٩/١٢/١٩٦٥ المتعلقة بالحرب الدائرة في فيتنام ويقدر الروح التي املت على الاتحاد الاعلى مناشدة العالم للسعي لاحلال السلام وايقاف الحرب المدمرة في تلك البلاد . واننا باسم الشعب الاردني المحب للسلام والعدالة وبدافع ايماننا العميق لنؤكد بان الحرية وحق تقرير المصير لجميع الشعوب امور مقدسة يجب ان تسعى لها وتحافظ عليها جميع شعوب الارض ، والمجلس اذ يؤكد قلقه الشديد لقيام هذه الحرب، فانه يناشد انهاءها واحلال السلام وفق اتفاقيات جنيف لعام ١٩٥٤ ، وبهـذه المناسبة فان مجلس النواب الاردني ليذكر الضمير العالمي بالمأساة التي حلت بشعب فلسطين والتي تفوق في ابعادها اية مأساة أخرى ، اذ انها ادت الى طرد شعب كامل من دياره بقوة العدوان ، ونحن على يقين بان المجلس الاعلى لاتحـاد الجمهوريات السوفياتية سيواصل تأييده ودعمه للحق العربي في فلسطين وفي الجنوب العربي المحتل وكافة القضايا العادلة .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها وايداعه الى رئيس مجلس النواب لاتخاذ الاجراء المناسب.

لجنة الشؤون الخارجية

★ بيان من المجلس الاعلى لاتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية

فيما يتعلق بالعـدوان الاميركي في فيتنـام

ان المجلس الاعلى لاتحاد جمهوريات السوفيت الاشتراكية يندد بحزم وقوة التدخل المسلح للولايات المتحدة الاميركية في جنوب فيتنام والعدوان ضد جمهورية فيتنام الديمقراطية ان مسؤولية الاستمرار في مثـل هذه السياسة ولنتائجها المحتملة تقع كليا على حكومة الولايات المتحدة الاميركية .

ان هناك جيشا اميركيا مؤلفا من مائة وستين الف رجل قوي يستعملون الاساليب والطرق الوحشية بما في ذلك استعمال الغازات السامة و لمحرقة في اعمالهم العسكرية التي يقومون بها على نطاق واسع ضد شعب فيتنام

الجنوبية . ولا زالت الطائرات الاميركية تواصل غاراتها على المدن والقرى الامنة والمشاريع الصناعية وانظمة الري ، ومدارس ومستشفيات جمهورية فيتنام الديمقراطية .

ان هذا العدوان الاميركي يعني ان قواعد القانون الدولي قد ديست بالاقدام ، الامر الذي يعـد انتهاكا فاضحا لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٥٤ التي بموجبها التزمت حكومة الولايات المتحدة الاميركية بمراعاتها . وقد نتج عن ذلك زيادة التوتر الدولي لان هذا العدوان انما يخلق تهديد للسلم في العالم .

ان استمرار العدوان وارسال النجدات من المشاة الاميركيين ولوازم القتال الى فيتنام من جانب حكومة الولايات المتحدة الاميركية لقمع حركة التحرير الوطنية بالقوة والتي يرأسها الممثلون الحقيقيون لجبهة التحرير الوطنية لجنوب فيتنام التي يحتفل بالعشرين من شهر كانون الاول الحالي بمرور خمس سنوات على تأسيسها يمكن ان تؤدي فقط الى توسيع النزاع العسكري وزيادة تفاقم الوضع في منطقة الهند الصينية وفي العالم اجمع .

ان الكفاح البطولي للشعب الفيتنامي ضد العدوان الامبريالي في سبيل حريته واستقلاله انما يعطي مثالاحيا وشجاعة فائقة ، وهو بالتالي يقابل بعواطف حارة وبدعم من جميع شعوب العالم المحبة للسلام .

ان الاتحاد السوفياتي بتقديمه العون والتأييد لشعب فيتنام في كفاحه ضد عدوان الاستعمار الاميركي ، انما يقوم بذلك بدافع من واجبه القومي والدولي .

ان بالامكان احلال السلام في فيتنام اذا ما روعيت اتفاقيات جنيف الخـاصة بفيتنام ، واذا ما توقف عدوان الولايات المتحدة ضد سيادة الدولة في جمهورية فيتنام الديمقراطية والتدخل المسلح في فيتنام الجنوبية وانسحاب الكتائب الاميركية وحلفائها من جنوب فيتنام وازالة جميع القواعد العسكرية الاميركية من هذا البلد واحترام حق الشعب الفيتنامي في تقرير مصيره وحل شؤونه بنفسه دون اي تدخل من الخارج .

ان المجلس الاعلى لجمهوريات السوفيات الاشتراكية .

يوافق بالاجماع على سياسة الحكومة السوفياتية وعلى الاجراءات العملية التي رافقتها في دعم وتأييد الكفاح العادل لشعب فيتنام الاخوي ضد العدوان الاستعماري الاميركي .

يشارك مشاركة كاملة موقف حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية وجبهة التحرير الوطنية لجنوب فيتنام فيما يتعلق بتسوية القضية الفيتنامية .

يدعو المجلس الاعلى لجمهوريات السوفيات الاشتراكية البرلمانات وحكومات جميع البلدان لبذل كل جهد ممكن من جانبهم للعمل على ايقاف العدوان الاميركي في فيتنام واعطاء الفرصة للشعب الفيتنامي ليقرر مصيره بنفسه.

ان تقوية وتعزيز وحدة الاجراءات وتضامن الدول الاشتراكية وجميع الدول المحبة للسلام في تقـديم التأييد والعون الى شعب فيتنام البطل ، سوف تساهم في كبح قوى الاستعمار والعدوان التي تجاوزت حـرية وحقوق الشعب الفيتنامي المقدسة ، وفي احلال السلام في فيتنام .

ان المجلس السوفياتي الاعلى مقتنع بان قضية الشعب الفيتنامي العادلة سوف تنتصر ، وان الاعمال العدوانية للدوائر الاميركية الاستعماريه المحبة للحرب سوف تخفق ، لا « محالة » وان السلم والامن للشعوب في جنـوب شرقي آسيا سوف يتحقق .

الكرملين ـ موسكو
٩/١٢/١٩٦٥

المجلس الاعلى لاتحاد
جمهوريات السوفيات الاشتراكية

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار لجنـــة الشؤون الخارجية رقم (٩) وعلى احالته للحكومة .

الجميع : موافقون .

١٠ ـ قرار اللجنة الادارية رقم (٣) بشأن بعض العرائض والشكاوي

الرئيس :

ننتقل للبند العاشر من جدول الاعمال وهـــو قرار اللجنة الادارية رقم (٣) فارجو من مقرر اللجنة السيد حمزه الشريده التفضل للمنصة لتلاوة القرار .

المقرر :

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنـــة الاداريـــة لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٦/١/٣ برئاسة عطوفة السيد وحيد العوران وحضور السادة : المقرر حمزة الشريدة ، فيصل الدغمي ، متيا مروم ، معروف رباع ، نوفان السعود ، اسماعيل ابو علان ، مطلق الحديد ، شاكر الطعيمه .

ونظرت في الاوراق الواردة وقررت ما يلي :

١ ـ الشكوى رقم (٣٣) المقدمه من السيد سامي صوالحه عن المعتقلين السياسيين والمتضمنـــة بشأن القيود المفروضة عليهـــم من قبل السلطـــات المختصة قررت اللجنة احالتها الى دولة رئيس الوزراء للنظر فيها .

٢ ـ الشكوى رقم (٣٥) المقدمة من السيد طلعت حسين ورفقاه والمتضمنة الاراضي الاميرية في قرية عانين قررت اللجنة احالتها الى دولة رئيس الوزراء للتكرم بالايعاز للوزارات المعنيه للنظر فيها واعلام المجلس بالنتيجة .

٣ ـ الشكوى رقم (٤١) المقدمة من شركة باصات العاصمة ـ شركات اخرى المتضمنة حل شركة نقل الحجاج والعمل على دعوة جميـــع الشركات العاملة ليتم انتخاب هيئة جديدة . قررت اللجنـــة احالتها الى معالي وزير الداخلية للنظر فيها واعـــلام المجلس بالنتيجة .

٤ ـ الشكوى رقم (٥٠) المقدمه من المختار سالم العفتان مختار قرية طواحين عدوان التابعة للزرقاء المتضمنة تحصيل مبالغ لتحسين القرى . قررت اللجنة احالتها الى معالي وزير الداخلية / للشؤون البلديـــة والقروية للنظر فيها على ضوء الحقيقة والواقع واعلام المجلس بالنتيجة .

٥ ـ الشكوى رقم (٥١) المقدمة من مستخدمي مجلس الاعمار والمتضمنة التعويضات عن المدة التي خدموا بها . قررت اللجنة احالة هذه الشكوى الى دولة رئيس الوزراء بوصفه رئيساً لمجلس الاعمـــار للنظر فيها واعلام المجلس بالنتيجة .

٦ ـ الشكوى رقم (٥٣) المقدمة من اهالي مدينة المفرق والقضاء من البادية والمتضمنة نظـــام التقسيمات الادارية . قررت اللجنة احالة هذه الشكوى الى معالي وزير الداخليـــة للتكرم باعـــادة النظر في مدعاهم هذا على ضوء الحقيقة والواقع .

٧ ـ الشكوى رقم (٦٧) المقدمة من اهالي راس العين والمتضمنة ايجاد طريق لهم قررت اللجنة احالتها لدولة رئيس الوزراء للامر بما يراه مناسبا .

٨ ـ الشكوى رقم (٦٨) المقدمه من محافظي حراج المملكة والمتضمنة بشأن بعض المطالب لهـــم قررت اللجنة حفظها لحـــين الفروغ من المشروع المنوى تقديمه من بعض اعضاء المجلس النيابي .

٩ ـ الشكوى رقم (٧٩) المقدمة من كتبة ومراقبين وموزعين وعمال وكاله الغوث والمتضمنة بعض المطالب لهم . قررت اللجنة احالتها الى دولة رئيس الوزراء واعلام المجلس بالنتيجة .

١٠ ـ الشكوى رقم (٨٢) المقدمة من عمال قاعدة الحسين الجوية بالمفرق المتضمنة بعض المطالب لهـــم . قررت اللجنـــة احالتها الى مـــعالي وزير المواصلات / طيران ميناء وسكك . لانصافهـــم واعلامنا بالنتيجة .

«وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها»

اللجنة الادارية

١١ ـ احالة القوانين الواردة من الحكومة الى اللجان المختصة

الرئيس :

(أ)

يتلى كتاب الرئاسة حول استعجال النظر في مشروع قانون مؤسسة الاقراض الزراعي المعدل لسنة ١٩٦٦ .

الامين العام :

الرقم ـ م ٣/٥٣/

التاريخ ـ ١٩٦٥/١٢/٣٠

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث الى معاليكم طيـــا (٢٠٠) نسخة من مشروع قـــانون مؤسسة الاقراض الزراعي المعدل لسنة ١٩٦٥ بشكله الـــذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٩ مع الاسباب الموجبة له ، رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره واعطاه صفة الاستعجال .

واقبلوا فائق الاحترام ، ،

رئيس الوزراء
وصفي التل

الرئيس :

هل يوافق المجلس على صفة الاستعجال ؟

الجميع : موافقون .

ـ ب ـ

الرئيس :

ويتلى كتاب الرئاسة الثاني رقم ٣٨٨ حـــول استعجال النظر في مشروع قانون صيانة اموال الدولة لسنة ١٩٦٦ .

الامين العام :

الرقم ص/٣/٣٨٨

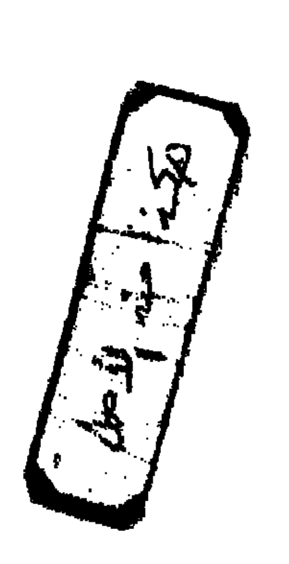
التاريخ ١٩٦٦/١/١٠

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعاليكم طيا (٢٠٠ نسخة من مشروع قانون صيانة اموال الدولة لسنة ١٩٦٦ بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلستـــه المنعقـــدة بتاريخ ١٩٦٦/١/٥ مع الاسباب الموجبة له رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره واعطائـــه صفة الاستعجال :

واقبلوا فائق الاحترام :

رئيس الوزراء
وصفي التل



السيد الحاج حسن : نائب عمان

مع تقديري لطلب الحكومة باستعجال النظر في هذا القانون الا انني اقترح على المجلس الكريم ان تحال مثل هذه القوانين للجان ليتسنى لكل نائب دراسة هذه القوانين واقرارها بالشكل اللائق ونحن نجتمع في الاسبوع مرة او مرتين .

السيد السحيمات : نائب الكرك

يا سيدي ، للحكومة الحق ان تطلب صفة الاستعجال لاي مشروع قانون ، ولهذا المجلس الكريم تقدير هذا الامر والذي اريده ان يتلو الامين العام للمجلس القانون مادة مادة فان رآه المجلس مناسباً اقره او عدله او رفضه الخ .

السيد المجالي : نائب الكرك

ارجو ان يحال على اللجنة القانونية اولا ومن ثم على اللجنة القانونية تعيين جلسة لها في موعد قريب لدراسته وتقديمه للمجلس .

دولة رئيس الوزراء :

ارجو التصويت على صفة الاستعجال اولا فاما ان يوافق المجلس على صفة الاستعجال او لا ؟

الرئيس :

هل يوافق المجلس على صفة الاستعجال لهذا المشروع ؟

(فوافق المجلس على صفة الاستعجال)

الرئيس :

نعود الآن لقانون مؤسسة الاقراض الزراعي المعدل من اجل التصديق عليه .

دولة رئيس الوزراء :

ارجو ان تسمحوا لي بشرح هذا القانون فى بحث مشاكل الاسكان وصلنا الى قانون مؤسسة الاسكان وبدأت تجمع لتمويل المشروع وبنفس الوقت صدر تعميم على كافة المؤسسات شبه المستقلة والبنوك والشركات ان عليها ان تعمل ترتيب اسكان لانه عندما نحل مشكلة في قطاع من القطاعات تنحل في طريقة غير مباشرة مشاكل الاسكان .

فمؤسسة الاقراض الزراعي عندها وفر من الفلوس يمكنها ان تقرض موظفيها لعمل مشروع اسكان خاص بهم . . . المؤسسة لا تقدر ان توسع نطاقها خارج موظفيها لان المبالغ التي اخذتها اخذتها بشروط .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

معالي الرئيس :

مع تقديري للقانون المقدم من قبل الحكومة ولايضاح دولة الرئيس الا انني ارى ان الحكومة قامت بتأسيس مؤسسة حكومية لمعالجة مواضيع الاسكان كمؤسسة تقوم بخدمة جميع الوزارات والدوائر الخ ، وانني ارى مع تشجيعي ومطالبتي لحل مشاكل الاسكان في هذا البلد ، الا انني ارى ان استثناء فئة خاصة بحكم وجودهم موظفين في المؤسسة . . . ارجو ان اكمل في حكم وجودهم في هذه المؤسسة ولتوفر المال بالمؤسسة فارى ان جميع ما يتوفر من مال يجب ان يذهب الى حساب مؤسسة الاسكان التي اسست لحل مشاكل الاسكان بشكل عام لجميع الدوائر ، لذلك فانني ارى ان اي توفير مال يجب ان يكون لحساب المؤسسة لكي تقوم بخدمة المشاريع كخدمة عامة أما بحكم وجودهم في المؤسسة وبحكم وجود المؤسسة مصرفية انهم يعطوا قروض لا مانع ان تعطي المؤسسة قروض لجميع الموظفين دون استثناء ، أما لموظفيها فقط فأرى ان هذا مجحف بحق باقي الموظفين .

السيد كريشان نائب معان :

انا اقول ان هؤلاء الموظفين هم جزء من الموظفين الذين نطالب لهم بالاسكان ، وانه عندما يتوفر لهم الاسكان معناه قد حلت جزء من المشكلة ، ومن ثم يبدأ النظر في اسكان الاخرين .

السيد ملحيس نائب نابلس :

وجهة نظري تتفق ووجهة نظر الاخ ابراهيم كريشان بانه عندما تحمل بعض المؤسسات العبىء عن مؤسسة الاسكان ، مثلا مثل البنك العربي ماهو المانع في ان يقوم بمشروع اسكان لموظفيه وشركة الاسمنت كذلك وكذلك شركة البترول وهكذا .

الرئيس :

ما دام المؤسسة لديها وفر ولا تقدر ان تعطيه بقروض زراعية او غيره فما المانع من ان تعطيه كقروض اسكان لموظفيها .

(اصوات : موافقين)

الرئيس :

ارجو تلاوة مشروع القانون مادة مادة للموافقة عليه .

(فتلاه الامين العام مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه كاورد من الحكومة وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرسل به للأعيان) .

الاسباب الموجبة

حيث ان مؤسسة الاقراض الزراعي ، تمشياً مع خطة الحكومة العامة الرامية إلى تشجيع مشاريع اسكان الموظفين كانت قد اصدرت النظام رقم (١) لسنة ١٩٦٥ المنشور بالعدد ١٨٧٩ من الجريدة الرسمية وحيث تبين بالرجوع لاحكام المادة (٥) من قانون المؤسسة المعمول به بان هنالك شكا في انها بصيغتها الحاضرة تساعد على وضع النظام المذكور ، فقد وجد من الضروري تعديلها على الوجه المبين بالمشروع المرفق .

مشروع
قانون مؤسسة الاقراض الزراعي المعدل
رقم ( ) لسنة ١٩٦٦

المادة ١ — يسمى هذا القانون (قانون مؤسسة الاقراض الزراعي المعدل لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ — تعدل المادة (٥) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي . —

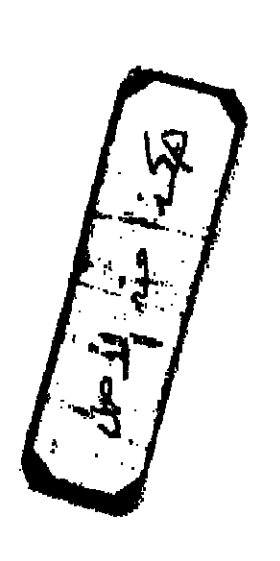
(٥ — (١) تقدم المؤسسة القروض لتمويل . —

أ — الغايات الزراعية والامور الاخرى المتعلقة بها .

ب — اقتناء وتربية الحيوانات والدواجن وكل ما من شأنه زيادة الثروة الحيوانية .

ج — تحسين وانشاء الصناعات الزراعية والحيوانية .

د — اسكان موظفي المؤسسة واعضاء مجلس الادارة الحكوميين .



المادة ٣ – يعمل بالانظمة السارية المفعول قبل صدور هذا القانون وتعتبر كأنها صادرة بموجبه اذا كانت لا تتعارض مع احكامه .

الرئيس :

والآن نبحث في مشروع قانون صيانة اموال الدولة لسنة ١٩٦٦ .

(أصوات : يؤجل)

دولـــة رئيس الوزراء :

طالما قد وافق المجلس قبل قليل عـــلى صفة النظر فيه بصورة مستعجلة فلماذا يؤجل .

– ضجة –

الرئيس :

اذن ارجو تلاوته من قبل المقرر الاخ سليمان القضـــاه .

المقرر :

مشروع
قانون رقم ( ) لسنة ١٩٦٦

مادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون صيانة اموال الدولة لسنة ١٩٦٦) ويعمل بـــه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ – يكون للعبارات والالفاظ الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لكل منها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

تطلق لفظة (موظف) على كل شخص عين في ملاك الدولة بحسب نظام الخدمة المدنية او انظمة الموظفين او قانون القوات المسلحة الاردنية او قانون الامن العام او اي قانون او نظام آخر .

المقرر :

. . والمؤسسات التي تخضـع لاشراف الدولة مثل البلديات .

دولـــة رئيس الوزراء : مشمولة .

المقرر : (متابعاً)

وتعني عبارة (اموال الدولة) اية اموال منقولة تعود للدولة بما في ذلك النقود والسندات والتحاويل ذات القيمة المالية .

هنا بالنسبة للبلديات

دولـــة رئيس الوزراء :

تشمل البلديات ؟

المقرر :

لا لاتشملها سندخل البلديات .

دولـــة رئيس الوزراء :

اذن ادخلها .

السيد الحاج حسن نالب عمان :

يا معالي الرئيس

هذا القانون هام جداً والمجلس يطالب به منذ سنين فيجب احالته للجنة لدراسته دراسة وافية كافية

الرئيس :

ووفق على النظر به بصفة الاستعجال .

السيد الحاج حسن نالب عمان :

اعطاء اللجنة والمجلس مهلة اسبوع لا تضر .

الرئيس :

العيد على الابواب وبعد العيد مباشرة سنقره ونرفعه لمجلس الاعيان

اصوات : موافقة .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالته للجنة القانونية لتعطي قرارها وليعرض على المجلس بعد العيد .

الجميع : موافقون .

١٢ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

الرئيس :

انتهت ابحاث هذه الجلسة وسأعين فيما بعـــد موعد ومواضيع الجلسة القادمة .

(وانتهت الجلسة) .

امين عام مجلس الامة
هاني خير

رئيس مجلس النواب
عاكف الفايز

تعريف

١ – اعد وبوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه الأمين العام : الاستاذ هاني خير
٢ – قام بتنظيم هذا المحضر : السيدان عدنان بعيون وناظم مرزوق
٣ – قام بالاشراف على هذا العدد وتدقيقه في المطبعة مأمور المجلة : السيد وليد النجداي